أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
23 مارس 2026م
4 شوال 1447هـ
72

الدَّائِرَةُ تَضِيقُ

تضيق الدائرة على «إخوان السودان» مع تسارع التحركات الإقليمية والدولية التي انتقلت من الرصد إلى التنفيذ، عبر إجراءات تستهدف شبكاتهم المالية وتحركات قياداتهم. هذا الضغط المتصاعد، المتزامن مع عودة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو للعمل بتنسيق دولي، يعكس تحولاً نوعياً في مسار المواجهة، يهدف إلى تقويض البنية التنظيمية للتنظيم وتجفيف مصادر بقائه.

بين الدولة واللا دولة

في لحظة إقليمية شديدة الهشاشة، تتقاطع فيها خطوط النار من الخليج إلى وادي النيل، لا يمكن النظر إلى خطاب المصباح أبوزيد في الدبة ولقائه بقيادة منطقة مروي العسكرية باعتباره حدثاً معزولاً أو مجرد نشاط ميداني عابر. فذلك الظهور العلني لقائد مليشيا "البراء بن مالك" المصنفة إرهابياً، في قلب منطقة عسكرية حساسة، بعد خطاب حمل رسائل مبطنة لقيادة الجيش اتهمها فيه بالعمالة للاجنبى متحدياً بأن لا جهة باستطاعتها ان تأمرهم بوضع السلاح يكشف عن تحولات أعمق في بنية السلطة داخل السودان، ويطرح أسئلة مقلقة حول من يمسك فعلياً بزمام القرار الأمني والعسكري في البلاد، ومن يحدد بوصلته الاستراتيجية في لحظة تعج بالاستقطاب الإقليمي الحاد.

إن مشهد الدبة لا يُقرأ فقط من زاوية الترتيبات المحلية، بل بوصفه مؤشراً على تآكل الحدود بين الدولة واللا-دولة. فحين يلتقي قائد مليشيا أيديولوجية مع قيادة عسكرية نظامية في فضاء مفتوح، اساء لقيادتها وتحداها علنا دون حرج أو مواربة، فإن ذلك يعكس درجة من التطبيع مع وجود هذه التشكيلات، بل وربما إدماجها ضمن معادلة القوة. وهذا التطبيع، في سياق السودان، ليس تفصيلاً عابراً، بل امتداد لمسار طويل من اختراق الحركة الإسلامية للمؤسسات، وإعادة إنتاج نفسها في كل مرة عبر واجهات أمنية وعسكرية مختلفة.

ما يزيد من خطورة هذا التطور أنه يأتي في توقيت تتحرك فيه قوى دولية وإقليمية بخطوات متسارعة لمحاصرة شبكات الإسلام السياسي، بعد أن تراكمت القناعة بأن هذه الشبكات لم تعد مجرد فاعل سياسي، بل باتت حاضنة محتملة للتطرف العنيف، ومعبراً لتقاطعات معقدة مع أجندات خارجية. ففي أكثر من ساحة، نشهد إعادة تعريف لهذه التنظيمات بوصفها تهديداً للأمن القومي، وليس فقط خصماً سياسياً. ومن هنا، فإن أي إشارات إلى عودتها أو تمكينها داخل مؤسسات الدولة السودانية تُقرأ خارجياً كرسالة سلبية، تعزز الشكوك وتضع البلاد تحت مجهر الرقابة والعقوبات.

وفي قلب هذا المشهد، تتصاعد التوترات في الخليج على وقع الاعتداءات الإيرانية، في سياق صراع نفوذ مفتوح يعيد تشكيل موازين القوى في المنطقة. هذه التطورات لا تقف عند حدودها الجغرافية، بل تمتد تداعياتها إلى دول مثل السودان، التي تجد نفسها، بحكم موقعها الهش، عرضة للاستقطاب بين محاور متصارعة. وهنا تتقاطع المخاطر: فوجود جماعات أيديولوجية مسلحة ذات امتدادات فكرية وتنظيمية عابرة للحدود، قد يفتح الباب أمام انزلاق السودان إلى أدوار وظيفية في صراعات لا يملك أدوات التحكم فيها.

إن الخطر لا يكمن فقط في إحتمال الإنخراط المباشر في هذه الصراعات، بل في التحول التدريجي إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية. فحين تضعف الدولة، وتتشظى مراكز القرار، تصبح الأرض مهيأة لتغلغل نفوذ خارجي عبر وكلاء محليين، سواء كانوا مليشيات أو شبكات أيديولوجية. وفي هذه الحالة، يفقد السودان قدرته على صياغة سياسة خارجية مستقلة، ويتحول إلى مجرد ورقة في لعبة أكبر.

من زاوية أخرى، فإن مشهد الدبة يبعث برسائل مقلقة إلى الداخل أيضاً. فهو يعزز شعور قطاعات واسعة من السودانيين بأن المؤسسة العسكرية لم تعد محايدة، وأنها، أو أجزاء منها، تنخرط في تحالفات مع قوى مؤدلجة على حساب المشروع الوطني الجامع. وهذا الإحساس، في ظل الحرب والانقسام، يغذي مزيداً من فقدان الثقة، ويقوض أي فرص لبناء توافق سياسي حقيقي. فكيف يمكن الحديث عن دولة مدنية أو انتقال ديمقراطي، بينما تتوسع دائرة الفاعلين المسلحين خارج الأطر الرسمية؟

كما أن هذا التداخل بين العسكري والأيديولوجي يخلق بيئة خصبة لتمدد خطاب التطرف، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة. فالمليشيات المؤدلجة لا تتحرك فقط بالسلاح، بل بخطاب تعبوي يستثمر في الهويات والانقسامات، ويعيد إنتاج منطق الإقصاء. ومع غياب مؤسسات دولة قوية قادرة على الضبط والمساءلة، يصبح هذا الخطاب أكثر تأثيراً، خصوصاً بين فئات الشباب التي تبحث عن معنى أو انتماء في واقع مضطرب.

على الصعيد الدولي، لا يمكن فصل هذه التطورات عن احتمالات إعادة تصنيف بعض الكيانات المرتبطة بالحركة الإسلامية، أو توسيع دوائر العقوبات لتشمل أفراداً ومؤسسات يُشتبه في دعمها أو التغطية عليها. فالعالم، الذي بات أكثر حساسية تجاه قضايا الإرهاب وتمويله، لن يتعامل بخفة مع مؤشرات كهذه، خاصة إذا اقترنت بسياق إقليمي متوتر. وهذا يضع السودان أمام خطر العزلة المتجددة، في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى الانفتاح والدعم لإعادة الإعمار والاستقرار.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه السودان اليوم لا يتمثل فقط في إنهاء الحرب أو إعادة بناء ما دمرته، بل في حسم سؤال الدولة نفسها: هل هي دولة مؤسسات وقانون، أم فضاء مفتوح لتقاطع المليشيات والأيديولوجيات؟ وهل يمكن استعادة احتكار العنف المشروع لصالح مؤسسة عسكرية مهنية، أم أن البلاد تتجه نحو نموذج تتعدد فيه الجيوش والولاءات؟

ما حدث في الدبة ليس حادثة عابرة يمكن تجاوزها بالصمت أو التبرير، بل هو جرس إنذار يجب أن يُقرأ بجدية. فكل خطوة نحو شرعنة وجود المليشيات المؤدلجة داخل المشهد الرسمي، هي خطوة إضافية نحو تعقيد الأزمة، وإطالة أمدها، وربما تدويلها بشكل أعمق.

يقف السودان اليوم على حافة مفترق طرق حاد: إما أن يستعيد الدولة من قبضة الجماعات المتطرفة، ويعيد تعريف دور مؤسساته العسكرية والأمنية على أسس مهنية ووطنية، أو يواصل الانزلاق نحو نموذج الدول المنهارة، حيث تختلط الرايات، وتضيع المسؤوليات، وتتحول السيادة إلى شعار بلا مضمون. وفي عالم لا ينتظر المترددين، قد لا تكون هناك فرصة ثانية لتصحيح المسار.

الغلاف

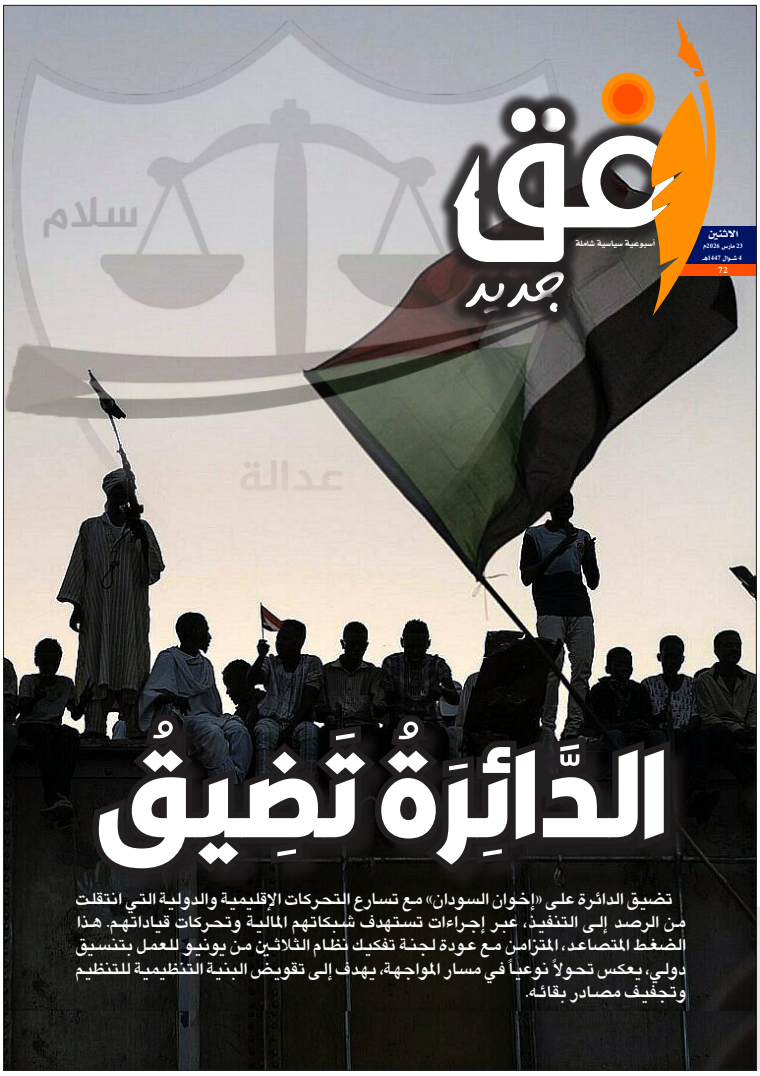

وجهات نظر

امتحانات الشهادة: كيف يتحوّل الطلاب إلى غنائم حرب
حيدر المكاشفي 10

العقوبات الدولية واثرها في تفكيك نظام الاسلامويين في السودان
د. عصام الدين عباس 12

السودان ومأزق الإنقلابات والميليشيات
هل تنجح الدولة في تفكيك الميليشيات وتجاوز إرث الانقلابات؟
الهادي الشواف 28

الكيل بمكيالين في ترقيات "الهيئة السودانية،للمواصفات والمقاييس
يوسف الغوث 31

تفكيك نظام الإنقاذ من الخارج... بين ضرورات المساءلة وتحديات التنفيذ
إبراهيم هباني 42

المعادن الحرجة والذهب: السودان في قلب الحرب الجيو-اقتصادية الجديدة
عمر سيد أحمد 48

حكاية من بيئتي (29) الضَّبْ يومُو أسود!
محمد احمد الفيلابي 84

أزمة المياه
تبدد فرحة العيد في أحياء العاصمة الخرطوم
04

العيد في السودان.. فرحة مثقلة بظلال الحرب
07

ضعف المعلومات الاستخبارية يضاعف الكلفة الاخلاقية
المسيّرات..
سلاح رخيص يحصد ارواحاً بريئة
17

تحركات دولية وأخرى إقليمية تربك حسابات الاسلاميين
«تفكيك التمكين»
بدء خطوات محاصرة « اخوان السودان»
21

تحليلات متزايدة بتورط البرهان في تصنيف أمريكا لـ«إخوان السودان»
36

التركيز: معركة تلو الأخرى:
الحرب مع إيران توجه ضربة جديدة إلى قلب أوروبا الصناعي
44

البنك الزراعي السوداني
الأهميه الإقتصادية.. ومحاولات التصفية
51

ورحلت «تاجوج»
59

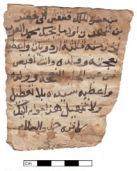

قشقاش...
ملك نوبي أسطوري تكشفه ورقة قمامة عمرها 400 عام
62

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

أزمـــة الميـــاه

تبدد فرحة العيد في أحياء العاصمة الخرطوم

ملخص

شهدت الخرطوم، خاصة أم درمان، أزمة حادة في إمدادات المياه تزامنت مع انقطاعات الكهرباء خلال أيام عيد الفطر، ما ألقى بظلال ثقيلة على أجواء الفرح وزاد من معاناة المواطنين في توقيت حساس.

تفاقمت أزمة المياه منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، نتيجة تعطل محطات الضخ بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، إلى جانب توقف الآبار، ما أدى إلى تراجع كبير في الإمدادات، خصوصًا في المناطق المكتظة بالسكان.

خلال العيد، ومع زيادة الطلب على المياه، اضطر المواطنون للبحث عن بدائل مكلفة، مثل شراء المياه من الكارو والتناكر، وسط شكاوى من ارتفاع الأسعار وصعوبة الوصول للمياه حتى عند توفرها بسبب ضعف الكهرباء.

تحذر جهات مختصة من تداعيات صحية خطيرة لاستمرار الأزمة، فيما أكدت هيئة المياه أن السبب الرئيسي هو اضطراب التيار الكهربائي، مشيرة إلى محاولات تشغيل المحطات بمولدات وطاقة شمسية، مع وعود بعودة تدريجية للخدمة، وسط مطالب شعبية بحلول عاجلة ومستدامة.

«الطلب على المياه زاد بشكل غير مسبوق... والأسعار ارتفعت بسبب قلة المعروض.»

«انقطاع المياه يرتبط مباشرة بعدم استقرار التيار الكهربائي.»

أفق جديد

شهدت ولاية الخرطوم، وعلى وجه الخصوص مدينة أم درمان، أزمة خدمية مركبة تمثلت في انقطاع واسع لإمدادات المياه، بالتزامن مع قطوعات مستمرة في التيار الكهربائي، وذلك في توقيت بالغ الحساسية تزامن مع أيام عيد الفطر المبارك، ما ضاعف من معاناة المواطنين وألقى بظلاله على مظاهر الفرح والاحتفال.

طوال فترة الحرب التي اندلعت في منتصف

«استمرار الأزمة قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وانتشار الأمراض.»

«عودة الإمداد إلى مستوياته الطبيعية ستكون تدريجية بعد استقرار الكهرباء.»

«توقف العديد من محطات المياه أدى إلى شح حاد في الإمدادات.»

«اضطر المواطنون لشراء المياه بأسعار مضاعفة خلال أيام العيد.»

أبريل 2023، تفاقمت أزمة الحصول على المياه بشكل حاد، مما أثر على آلاف المواطنين، خاصة في المناطق التي يقطنها عدد كبير من المواطنين. ويعزى ذلك إلى انقطاع التيار الكهربائي، ونقص الوقود، إلى جانب تعطل الآبار الجوفية، ما أدى إلى تدهور حاد في خدمات الإمداد المائي.

يرتبط انقطاع المياه بشكل مباشر بعدم استقرار التيار الكهربائي، إذ تعتمد محطات الضخ والمعالجة على الكهرباء لتشغيلها. ومع تكرار الانقطاعات الكهربائية لساعات طويلة، توقفت العديد من محطات المياه عن العمل، ما أدى إلى شح حاد في الإمدادات، خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

خلال أيام العيد، التي تشهد عادة زيادة في استهلاك المياه لأغراض الطهي والنظافة والزيارات الاجتماعية، وجد المواطنون أنفسهم أمام وضع صعب. فقد اضطر كثيرون إلى البحث عن مصادر بديلة للمياه، مثل الآبار أو شراء المياه من عربات الكارو التي تجرها الدواب والتناكر بأسعار مرتفعة.

يقول المواطن أحمد عيسى، من سكان حي الثورة بأم درمان في حديثه لـ«أفق جديد»: «قضينا أول أيام العيد بدون ماء، اضطررنا لشراء جركانات بأسعار مضاعفة. حتى الأطفال لم يشعروا بفرحة العيد في ظل هذا الوضع».

أمام محمد الحسن، وهو سائق كارو لجلب المياه فيقول لـ«أفق جديد»: «الطلب على المياه زاد بشكل غير مسبوق، لكن حتى نحن نواجه صعوبة في التعبئة بسبب توقف المحطات. الأسعار ارتفعت بسبب قلة المعروض وزيادة الطلب».

من جهتها تقول المواطنة سعاد عبد الله، من حي بيت المال، لـ«أفق جديد»: «الكهرباء تقطع لساعات طويلة، وعندما تعود تكون ضعيفة. لا نستطيع تشغيل المضخات المنزلية، وبالتالي حتى إن توفرت المياه في الخطوط لا تصلنا».

ويحذر مختصون من أن استمرار انقطاع المياه قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية، خاصة مع صعوبة الحفاظ على النظافة الشخصية ونظافة المنازل، ما قد يزيد من احتمالات انتشار الأمراض، خصوصًا بين الأطفال وكبار السن.

وطالب المواطنون الجهات المختصة بالتدخل السريع لمعالجة الأزمة عبر توفير مصادر طاقة بديلة لمحطات المياه، ووضع جدول واضح ومستقر لبرمجة قطوعات الكهرباء، ودعم توزيع المياه عبر تناكر حكومية بأسعار رمزية، والإسراع في صيانة الأعطال الفنية في الشبكات.

أفادت هيئة مياه ولاية الخرطوم بأن تراجع إمدادات المياه في عدد من المناطق يعود إلى اضطرابات في التيار الكهربائي، شملت الانقطاعات وتذبذب مستويات الجهد.

وأوضح المدير العام للهيئة، المهندس محمد أحمد عوض، في بيان صحفي، أن هذه التقلبات أثّرت سلبًا على تشغيل محطات المياه، مما أدى إلى انخفاض كميات الإنتاج خلال الأيام الماضية.

وأضاف أن والي الخرطوم، أحمد عثمان حمزة، أجرى زيارة تفقدية إلى محطة مياه المنارة، للوقوف على سير العمل والاطمئنان على استقرار الإمداد خلال عطلة عيد الفطر.

وأشار البيان إلى أن الهيئة شرعت في تشغيل المحطات والآبار باستخدام المولدات الكهربائية ومنظومات الطاقة الشمسية، بهدف ضمان استمرارية الخدمة، مؤكدًا أن هذه الإجراءات تتم بإشراف مباشر من الوالي.

وأكدت الهيئة أن عودة الإمداد إلى مستوياته الطبيعية ستتم بشكل تدريجي عقب استقرار التيار الكهربائي، مقدّمة اعتذارها للمواطنين المتأثرين بنقص المياه.

مع استمرار أمد الحرب وتفاقم آثارها، تتزايد الاحتياجات الإنسانية يومًا بعد يوم. وقد أصبح نحو نصف سكان البلاد بحاجة ماسة إلى المساعدة، في ظل عجزهم عن الحصول على المأوى، أو مياه الشرب النظيفة، أو حتى الرعاية الصحية الأساسية. كما تتفشى الأمراض بوتيرة متسارعة، في وقت تعاني فيه الموارد من ندرة شديدة، وتظل المساعدات الإنسانية الدولية محدودة ولا تلبي حجم الاحتياج المتزايد.

تأتي هذه الأزمة في وقت كان يُفترض أن تنعم فيه الأسر بأجواء العيد، لكنها تحولت إلى اختبار قاسٍ لقدرة المواطنين على التكيف مع الظروف الصعبة. وبينما تتزايد المطالب بالحلول العاجلة، يبقى الأمل معقودًا على تحرك سريع يعيد الاستقرار للخدمات الأساسية ويخفف من معاناة السكان.

العيد في السودان..
فرحة مثقلة بظلال الحرب

ملخص

جاء العيد في السودان هذا العام مثقلاً بآثار الحرب، حيث تراجعت مظاهر الفرح المعتادة، ولم تعد التكبيرات أو ملابس الأطفال كافية لتخفيف وطأة الحزن والفقد. فالحرب ألقت بظلالها على الحياة اليومية، وحوّلت مناسبة يفترض أن تكون للبهجة إلى لحظة تأمل في المعاناة.

في المدن والقرى، خفتت الحركة وأُغلقت الأسواق، مع ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، ما جعل تلبية الاحتياجات اليومية تحديًا صعبًا، ناهيك عن الاستعداد للعيد. وتفاقمت معاناة الأسر، خاصة النازحة، التي تعيش ظروفًا قاسية في مراكز الإيواء مع غياب أبسط مقومات الحياة.

الأطفال كانوا الأكثر تضررًا، إذ حُرم كثيرون من أبسط مظاهر العيد، وتعرضوا لضغوط نفسية نتيجة النزوح وفقدان الاستقرار. كما انعكس تدهور الأوضاع الاقتصادية على الأسر التي باتت عاجزة عن توفير الاحتياجات الأساسية، وسط دعوات إنسانية متزايدة لتكثيف الدعم.

ورغم كل ذلك، يحاول السودانيون التمسك ببقايا الفرح عبر مبادرات مجتمعية بسيطة، والحفاظ على الروابط الاجتماعية بوسائل بديلة. وبين الحزن والأمل، يبقى العيد رمزًا للصمود، بينما تتصاعد الدعوات لوقف الحرب، أملاً في عودة الحياة الطبيعية وبهجة الأعياد من جديد.

لم يعد العيد في السودان كما كان في السابق؛ لم تعد أصوات التكبيرات وحدها قادرة على بث السرور والفرح في القلوب، ولا ملابس الأطفال الجديدة وألعابهم كافية لرسم الابتسامة على وجوه أنهكها الانتظار. في هذا العام، جاء العيد مثقلاً بوجع الحرب، ومرارة الفقد، وقسوة الظروف المعيشية التي دفعت ملايين السودانيين إلى حافة اليأس والخوف.

في الأحياء والقرى والبلدات التي كانت تعج بالحياة، خفتت الحركة، وأغلقت العديد من الأسواق أبوابها بسبب القصف العشوائي، بينما ارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى مستويات تفوق قدرة معظم الأسر، وأصبح تأمين وجبة يومية تحديًا، فكيف بالاستعداد لعيد كان يُعرف يوماً بمواسم الكرم والتكافل؟

الأطفال، الذين كانوا ينتظرون العيد بلهفة، باتوا أكثر وعيًا بواقعهم القاسي. كثير منهم حُرموا من أبسط مظاهر الفرح؛ لا ملابس جديدة، ولا ألعاب، ولا حتى زيارات عائلية، بعدما فرّقت الحرب بين الأقارب، وشتتت الأسر بين ولايات الداخل ودول الجوار.

أما الأسر النازحة، فالعيد بالنسبة لها ليس سوى يوم إضافي في رحلة المعاناة. في مراكز الإيواء، حيث تفتقر الحياة لأبسط مقوماتها، تحاول الأمهات خلق أجواء رمزية للعيد، بإمكانات شبه معدومة، فقط لتخفيف وقع الألم على صغارهن.

تقول آمنة الفكي (45) عامًا وهي أم لخمسة أطفال: إن الحرب أجبرتهم على مغادرة منازلهم، لتبدأ رحلة نزوح قاسية استنزفت كل ما يملكون من مدخرات. وتضيف في حديثها لـ»أفق جديد: «هذا العام جاء ثقيلاً على أطفالها، الذين استقبلوا المناسبات بلا كسوة جديدة، في مشهد يعكس عمق المعاناة التي تعيشها آلاف الأسر».

ولم تعد معاناة آمنة حالة فردية، بل أصبحت نموذجًا متكررًا في مناطق النزاع، حيث تواجه الأسر أوضاعًا إنسانية صعبة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية وانقطاع مصادر الدخل. فمع استمرار الحرب، يجد الكثيرون أنفسهم عاجزين عن تلبية أبسط احتياجاتهم اليومية، مثل الغذاء والملبس والرعاية الصحية.

وتشير تقارير ميدانية إلى أن الأطفال هم الأكثر تضررًا من هذه الأوضاع، إذ يحرمون من حقوق أساسية، من بينها التعليم والحياة الكريمة. كما تتزايد الضغوط النفسية عليهم نتيجة فقدان الاستقرار والشعور بالأمان، ما ينعكس سلبًا على نموهم ومستقبلهم.

في ظل هذه الظروف، تطالب منظمات إنسانية بضرورة تكثيف الدعم للأسر المتضررة، خاصة مع اقتراب المناسبات التي كانت تمثل في السابق مصدر فرح للأطفال. وتؤكد أن توفير الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الملابس، لم يعد رفاهية، بل ضرورة إنسانية عاجلة.

ورغم قسوة الواقع، تتمسك آمنة الفكي ببصيص أمل، وأعربت عن رغبتها في أن تنتهي الحرب قريبًا، ليتمكن أطفالها من العودة إلى حياة طبيعية، يستحقونها مثل باقي أطفال العالم.

وفي ظل هذا الواقع، تتصاعد مشاعر الحزن على من فقدوا أحباءهم. مقاعد فارغة على موائد العيد، وبيوت يلفها الصمت بعد أن غابت عنها ضحكات طالما ملأت المكان دفئاً وحياة. الفقد أصبح جزءًا من المشهد اليومي، يرافق الناس حتى في لحظات كان يفترض أن تكون مخصصة للفرح.

يقول المواطن عبد الله الطريفي إن طقوس العيد هذا العام لم تعد كما كانت، بعدما فرضت ظروف الحرب واقعًا مختلفًا على تفاصيل الحياة اليومية، بما في ذلك المناسبات الدينية والاجتماعية التي اعتاد الناس الاحتفاء بها بطرق خاصة.

وأضاف الطريفي في حديثه لـ»أفق جديد»: أن مظاهر الفرح التي كانت تملأ الشوارع والأسواق تراجعت بشكل ملحوظ، حيث غابت الزينة وتقلصت الزيارات العائلية، في ظل الأوضاع الأمنية الصعبة وتحديات التنقل. كما أشار إلى أن كثيرًا من الأسر باتت تكتفي بالاحتفال داخل نطاق ضيق، حفاظًا على السلامة، مع التركيز على الجوانب الروحية للعيد بدلًا من المظاهر الخارجية.

وفي السياق ذاته، أكد عدد من المواطنين أن الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الحرب ألقت بظلالها على الاستعدادات للعيد، إذ ارتفعت أسعار السلع الأساسية وتراجعت القدرة الشرائية، ما اضطر كثيرين إلى تقليص نفقاتهم والاكتفاء بالحد الأدنى من مستلزمات العيد.

ورغم هذه الظروف، يحرص البعض على التمسك بما تبقى من طقوس العيد، ولو بشكل بسيط، مثل أداء صلاة العيد وتبادل التهاني عبر وسائل الاتصال، في محاولة للحفاظ على روح المناسبة وإدخال شيء من البهجة على النفوس.

من جهتهم، يرى مختصون اجتماعيون أن التغير في طقوس العيد يعكس قدرة المجتمعات على التكيف مع الأزمات، مؤكدين أن الحفاظ على الروابط الاجتماعية بوسائل بديلة يبقى عنصرًا أساسيًا في تعزيز الصمود خلال فترات النزاع.

ويختتم الطريفي حديثه بالتأكيد على أن العيد، رغم كل ما يحيط به من تحديات، يظل مناسبة للأمل والتضامن، داعيًا إلى استثمار هذه اللحظات في تعزيز قيم التكافل والتراحم بين الناس.

ورغم كل ذلك، لا تزال هناك محاولات خجولة للتمسك بالأمل. مبادرات شبابية لتوزيع الطعام، وجهود مجتمعية لدعم الأسر الأكثر احتياجاً، ومساعٍ فردية لإحياء روح التكافل التي طالما ميّزتْ المجتمع السوداني.

العيد هذا العام ليس عيدًا بالمعنى التقليدي، بل هو اختبار قاسٍ لقدرة الناس على الصمود. وبين الجوع والحزَن والشتات، يبقى السؤال معلقاً: متى يعود للسودانيين عيدهم الحقيقي؟

إلى أن تأتي الإجابة، يظل الأمل، رغم هشاشته، آخر ما يتمسك به الناس في مواجهة واقع لا يشبه الأعياد.

وتتزايد الدعوات الأممية والدولية لوقف الحرب في السودان، تفاديًا لانزلاق البلاد إلى كارثة إنسانية أعمق، مع استمرار معاناة الملايين من نقص الغذاء والخدمات الأساسية نتيجة استمرار القتال.

امتحانات الشهادة: كيف يتحوّل الطلاب إلى غنائم حرب

حيدر المكاشفي

ملخص

يرصد المقال كيف تحوّلت أزمة التعليم في السودان، بفعل الحرب، إلى كارثة تمسّ مستقبل جيل كامل، حيث يقف نحو 280 ألف طالب على حافة الضياع بعد ثلاث سنوات من الانقطاع. ويُنتقد إعلان سلطتين متنازعتين تنظيم امتحانات منفصلة، باعتباره تكريساً لانقسام البلاد وتمزيقاً لوحدة النظام التعليمي.

يرى الكاتب أن فكرة الشهادات المنفصلة ليست حلاً بل تعميق للأزمة، إذ تؤدي إلى إنتاج أجيال غير متكافئة ومعايير تعليمية متباينة، بما يهدد النسيج الاجتماعي ويضعف الثقة في قيمة الشهادة نفسها. في المقابل، تبدو مبادرة المجتمع المدني الداعية لتأجيل الامتحانات وتوحيدها أكثر عقلانية، رغم محدودية إمكانياتها.

يوضح أن المشكلة تتجاوز الامتحانات إلى تفكيك فكرة الدولة عبر تسييس التعليم وعسكرته، ما يؤدي إلى انهيار جودته وفقدان مصداقيته.ويؤسس ذلك لبيئة تغذي اقتصاد الحرب، حيث يصبح الجهل أرضاً خصبة للتجنيد والصراع واستدامة العنف.

يخلص الكاتب إلى أن إنقاذ التعليم مرهون بإنهاء الحرب وبناء نظام موحد وعادل، محذراً من أن ما يجري حالياً ليس سوى استغلال للطلاب كورقة سياسية. فبدون وطن مستقر، تصبح الشهادات بلا معنى، ويتحول التعليم من أداة بناء إلى دليل على انهيار الدولة.

في بلدٍ تمزقه الحرب، لم يعد الخراب يقتصر على المدن المهدمة والجثث المجهولة، بل تمدد ليصيب أكثر ما يفترض أن يكون محصناً وهو التعليم. فبينما كان السودانيون ينتظرون بارقة أمل تعيد أبناءهم إلى مقاعد الدراسة، خرجت سلطتان متنازعتان لتعلنا بكل برود تنظيم امتحانات منفصلة، وكأن الوطن نفسه لم يعد شيئاً واحداً يستحق أن يُمتحن أبناؤه تحت سقفٍ واحد.. نحو 280 ألف طالب، وفق ما ورد في المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادة السودانية، يقفون اليوم على حافة الضياع بعد ثلاث سنوات من الحرمان القسري من الامتحانات، ثلاثة أعوام كفيلة بأن تحطم أي مسار تعليمي، وتدفع جيلاً كاملاً إلى الهامش، إن لم يكن إلى المجهول. ومع ذلك فإن ما يطرح من حلول رسمية لا يبدو أنه يعالج الكارثة، بل يعمّقها. ففكرة إجراء امتحانات منفصلة في مناطق السيطرة ليست حلاً، بل إعلان صريح بأن الحرب لم تكتفِ بتقسيم الجغرافيا، بل قررت تقسيم المستقبل أيضاً. شهادة سودانية بنسختين ومنهجين مختلفين ومعايير متباينة، هذه ليست مجرد تفاصيل فنية، بل وصفة جاهزة لإنتاج أجيال غير متكافئة، ومجتمع أكثر هشاشة وانقساماً.. والمبادرة القومية رغم محدودية أدواتها لكنها قدمت طرحاً أكثر عقلانية، بتأجيل الامتحانات وفتح الطريق أمام صيغة موحدة، تستند إلى مدخل إنساني يضع حق الطلاب فوق حسابات السياسة والسلاح . وهي دعوة تكشف ضمناً، حجم الفشل الرسمي، إذ يصبح المجتمع المدني هو الطرف الأكثر اتزاناً في مشهد يفترض أن تقوده الدولة. لكن المشكلة أعمق من مجرد موعد امتحان أو آلية تنظيمه. فما يحدث اليوم هو تفكيك ممنهج لفكرة الدولة نفسها عبر بوابة التعليم. حين يدار التعليم بعقلية الحرب تسييساً وعسكرةً واستقطاباً فإن النتيجة الحتمية ليست فقط تدهور الجودة، بل انهيار الثقة في قيمة الشهادة ذاتها. وما قيمة شهادة لا يثق فيها أصحابها ولا يعترف بها الآخرون، والأخطر أن هذه السياسات لا تنتج فقط أزمة تعليمية، بل تؤسس لاقتصاد حرب طويل الأمد، حيث يتحول الجهل إلى بيئة خصبة لإعادة إنتاج الصراع. فجيل بلا تعليم حقيقي هو جيل أكثرعرضة للتجنيد، وأكثر هشاشة أمام خطاب الكراهية، وأقل قدرة على إعادة بناء ما دمرته الحرب. وبالطبع لا يمكن إنقاذ التعليم دون وقف الحرب نفسها، فكل حديث عن امتحانات آمنة في ظل القصف والنزوح يبدو أقرب إلى الوهم منه إلى الواقع. والسؤال الذي يجب أن يطرح بوضوح، هل تريد هذه السلطة أو تلك فعلا إنقاذ الطلاب، أم أنها تسعى فقط إلى إدارة الأزمة بما يخدم شرعيتها السياسية، لأن ما يجري حتى الآن يوحي بأن الطلاب ليسوا سوى ورقة أخرى في لعبة الصراع. إن إنقاذ التعليم في السودان لم يعد قضية قطاعية، بل معركة وجود. إما أن يعاد بناء نظام تعليمي موحد، عادل ومحايد، أو يترك هذا الجيل ليواجه مصيره في بلد يتعلم فيه الأطفال قبل القراءة والكتابة معنى الانقسام. وفي النهاية لا يحتاج الطلاب إلى امتحانات متعجلة بقدر ما يحتاجون إلى وطن لا يمتحن كل يوم في بقائه. إن الحرب اليوم لم تعد تقتل الناس فقط، بل صارت تمتحنهم أيضاً، تمتحن صبرهم وكرامتهم، وأخيراً بوقاحة تمتحن أبناءهم بشهادات مقسومة على مقاس البنادق. فأن تعلن سلطتان متحاربتان عزمهما تنظيم امتحانات منفصلة، فهذه ليست إدارة أزمة بل جريمة مكتملة الأركان. جريمة في حق نحو 280 ألف طالب تُركوا لثلاث سنوات يتخبطون في الفراغ، ثم يُطلب منهم فجأة أن يختاروا أي وطن تريدون أن تمتحنوا فيه، أي عبث هذا، وأي انحطاط سياسي هذا الذي يجعل من الامتحان آخر ما تبقى من رمزية الدولة ساحة صراع جديدة، إن الشهادة السودانية لم تكن مجرد ورقة، بل كانت أحد آخر الخيوط التي تربط هذا البلد ببعضه. واليوم يجري تمزيق هذا الخيط عمداً. نسختان من الشهادة، إدارتان، معايير مختلفة والنتيجة الحتمية جيلان لا يعترف أحدهما بالآخر، وبلد يُدفع دفعاً نحو قاع الانقسام. وما يُطرح ليس حلاً بل إعلان رسمي بأن الدولة ماتت، وأن كل طرف قرر أن يبني (دولته التعليمية) على أنقاض الأطفال. ثم تأتي السلطة بوجهيها لتتحدث عن (تنظيم وضمانات وإجراءات فنية). فأي ضمانات هذه والطلاب أنفسهم بلا أمان، وأي نزاهة تُرجى من امتحان يُعقد تحت ظل السلاح، الحقيقة أبسط وأقسى ان هذه ليست امتحانات، بل عروض سياسية رخيصة يدفع ثمنها جيل كامل.. وسط هذا الانحدار تبدو المبادرة القومية لإنقاذ مستقبل الطلاب كصوت عقل في صحراء الجنون. بدعوتها لتأجيل الامتحانات وخلق صيغة موحدة ليست ترفاً، بل الحد الأدنى من المسؤولية . لكنها في الوقت نفسه تكشف عار السلطة حين يصبح المجتمع المدني أكثر وطنية من من يدّعون حكم الوطن والحقيقة التي يحاول الجميع الهروب منها هي ان لا تعليم في ظل حرب. وكل ما عدا ذلك مجرد كذب منظم. اذ لا يمكنك أن تبني فصلاً دراسياً في مدينة تُقصف، ولا أن تقيس تحصيلاً علمياً لطالب ينام على صوت الرصاص ويستيقظ على أخبار النزوح. والأخطر من كل ذلك أن هذه المهزلة لا تدمر الحاضر فقط، بل تصنع مستقبلاً مشوهاً. فجيل بلا تعليم حقيقي هو الوقود المثالي لحروب قادمة. جيل فاقد للثقة في الدولة، في الشهادة، وفي العدالة نفسها. وهذا بالضبط ما يُنتج الآن بدم بارد. والسؤال الذي يفرض نفسه هل هناك من في السلطة مستعد فعلاً لإنقاذ الطلاب أم أن الجميع مشغول فقط بإدارة الخراب وتقاسمه، والسؤال الحقيقي حول الامتحانات لم يعد هو متى تُعقد هذه الامتحانات، بل هو هل بقي وطن يستحق أن يُمتحن أبناؤه باسمه، وحتى ذلك الحين، تبقى كل شهادة تُمنح في ظل هذه الفوضى ليست دليلاً على النجاح بل وثيقة رسمية تثبت سقوط الدولة.ولله الامر من قبل ومن بعد..

العقوبات الدولية واثرها في تفكيك نظام الاسلامويين في السودان

د. عصام الدين عباس *

ملخص

يرى الكاتب ان العقوبات الدولية على نظام الإسلامويين في السودان من مجرد أدوات ضغط سياسي إلى عامل بنيوي أعاد تشكيل الدولة والاقتصاد. فمنذ التسعينيات، أدت العزلة المالية والمصرفية إلى تقييد اندماج السودان في النظام العالمي، ودفعت النظام إلى تطوير قنوات اقتصادية بديلة وغير رسمية، ما ساهم في صعود مراكز قوى خارج المؤسسات التقليدية ومهّد لتفكك تدريجي انتهى بسقوطه في 2019.

يذكر أن العقوبات مرّت بعدة مراحل، بدأت بعزل النظام عقب انقلاب 1989، ثم تصاعدت بإدراج السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب وفرض حظر اقتصادي شامل في التسعينيات. لاحقاً، أضافت أزمة دارفور بعداً دولياً عبر قرارات مجلس الأمن والمحكمة الجنائية، قبل أن يشهد الوضع تخفيفاً جزئياً بعد 2011 دون إنهاء العزلة الفعلية، بسبب استمرار القيود المصرفية.

يوضح أنه على المستوى العملي، لعبت آليات التنفيذ الصارمة، خاصة عبر الولايات المتحدة، دوراً حاسماً في عزل السودان مالياً. فقد أدت الغرامات الضخمة على البنوك العالمية إلى قطع علاقاتها مع السودان، ما تسبب في شلل التحويلات المالية الرسمية، ودفع الاقتصاد نحو القنوات غير الرسمية، مع توسع اقتصاد الظل وتزايد نفوذ الأجهزة الأمنية في القطاعات الحيوية.

يخلص الكاتب إلى أن العقوبات ساهمت في إضعاف الاقتصاد وتآكل الطبقة الوسطى وتقليص قدرة النظام على شراء الولاءات، ما أدى إلى تفاقم الأزمات المعيشية وانفجار الاحتجاجات في 2018. ومع عجز النظام عن استعادة الثقة الدولية أو إصلاح اختلالاته الداخلية، أصبح سقوطه في 2019 نتيجة لتراكم الضغوط الخارجية وتآكل البنية الداخلية معاً.

مدخل

تحولت العقوبات الدولية المفروضة على نظام الاسلامويين في السودان، ومع مرور الوقت، من مجرد أدوات ضغط خارجي ذات طابع سياسي، إلى عامل بنيوي أعاد تشكيل الدولة السودانية نفسها، اقتصادياً وسياسياً ومؤسسياً. فمنذ أوائل التسعينيات، دخل السودان في دائرة متصاعدة من العزلة المالية والمصرفية، خاصة بعد إدراجه في قائمة الدول الراعية للإرهاب وفرض حظر شامل على تعاملاته الاقتصادية. هذه العزلة أدت إلى تقييد حركة الدولة في النظام المالي العالمي، ودفعتها إلى تطوير أنماط بديلة وغير رسمية لإدارة الاقتصاد، ما أفضى إلى صعود مراكز قوى جديدة خارج الأطر المؤسسية التقليدية. وفي هذا السياق، يصبح فهم مسار العقوبات وتأثيراتها أمراً ضرورياً لتفسير كيف انتقل النظام من حالة التماسك الظاهري إلى التفكك التدريجي، وصولاً إلى لحظة الانهيار في عام 2019.

الإطار التاريخي للعقوبات الدولية على السودان (1989 – 2019)

شكلت العقوبات الدولية على السودان خلال فترة حكم الاسلامويين نهجا متعدد الطبقات تطور على مدى ثلاثة عقود، استجابةً لمتغيرات سياسية وأمنية داخلية وخارجية. يمكن تقسيم هذا الإطار الزمني إلى ثلاث مراحل رئيسية، بدءاً من عقوبات رد الفعل على الانقلاب، وصولاً إلى نظام عقوبات صارم بسبب أزمتي الإرهاب ودارفور.

أولا: مرحلة ما بعد الانقلاب وبداية العزلة (1989-1993)

بعد انقلاب الثلاثين من يونيو 1989، كان الرد الدولي الأولي سريعاً، خاصة من الجهات المانحة الغربية. ففي عام 1990، قامت الولايات المتحدة بتعليق جميع المساعدات غير الإنسانية. وفي نفس العام، حذا حذوها الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية آنذاك) بتعليق المساعدات التنموية، كعقوبة على الانقلاب العسكري وقلب نظام الحكم الديمقراطي. شكلت هذه الخطوات البداية الفعلية لعزل النظام الجديد عن المحافل الدولية.

ثانيا: رعاية الإرهاب والعقوبات الشاملة (1993-2004)

شهدت هذه المرحلة تصعيداً نوعياً في شدة العقوبات واتساع نطاقها، حيث قادت الولايات المتحدة هذا التحول بشكل واضح. ففي عام 1993 أدرجت السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب، ما ترتب عليه حظر المساعدات الاقتصادية غير الإنسانية، وتقييد تصدير الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج، إلى جانب معارضة حصوله على قروض من المؤسسات المالية الدولية. ثم بلغت هذه العقوبات ذروتها في عام 1997 بإصدار الأمر التنفيذي رقم 13067 في عهد بيل كلينتون، والذي فرض حظراً اقتصادياً وتجارياً شاملاً

شمل تجميد الأصول الحكومية السودانية وقطع جميع المعاملات المالية والتجارية مع الولايات المتحدة، وهو ما مثّل عزلاً شبه كامل عن النظام المصرفي الأمريكي. في المقابل.

ثالثا: العقوبات المتعلقة بالأزمة في اقليم دارفور (2004-2011)

مع تصاعد النزاع في إقليم دارفور وازدياد الاتهامات بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، دخل نظام العقوبات مرحلة جديدة اتسمت بتدويل الضغوط عبر مجلس الأمن وتشديد الإجراءات الأمريكية. فقد أصدر المجلس القرار 1556 عام 2004، فارضاً حظراً على تسليح الفاعلين غير الحكوميين ومطالباً الحكومة بنزع سلاح الميليشيات، ثم تبعه في عام 2005 القرار 1591 الذي وسّع حظر الأسلحة ليشمل جميع أطراف النزاع، وفرض عقوبات موجهة كحظر السفر وتجميد الأصول، إلى جانب إنشاء آلية رقابية لمتابعة التنفيذ. وفي السياق ذاته، أحال القرار 1593 ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، ما شكل ضغطاً قانونياً وسياسياً غير مسبوق على النظام. توازياً مع ذلك، صعّدت الولايات المتحدة إجراءاتها، حيث أصدر جورج بوش الابن في 2006 أوامر تنفيذية وسّعت العقوبات المستهدفة، أعقبها إقرار قانون سلام دارفور والمساءلة، ثم إدراج شركات ومسؤولين سودانيين إضافيين في قوائم العقوبات عام 2007، مع تشديد القيود على التعاملات المالية بالدولار. في المقابل، التزم الاتحاد الأوروبي نهجاً أكثر توازناً، فاقتصر على عقوبات موجهة ومتوافقة مع قرارات الأمم المتحدة، مع استمرار التركيز على المساعدات الإنسانية والوساطة السياسية دون اللجوء إلى حظر اقتصادي شامل.

رابعا: ما بعد الانفصال: تخفيف جزئي واستمرار العزلة (2011-2019)

بعد انفصال جنوب السودان في 2011، بدأت تلوح في الأفق بوادر تحول في السياسة الأمريكية. ففي عام 2017، أعلنت إدارة الرئيس دونالد ترامب رفع الحظر التجاري والاقتصادي الشامل عن السودان، مع الإبقاء عليه في قائمة الدول الراعية للإرهاب. كان هذا الرفع جزئياً وخطوة مشروطة، إذ استمرت القيود المصرفية الفعلية وظاهرة «إزالة المخاطر» من قبل البنوك العالمية، خوفاً من أي التزامات سابقة أو عقوبات ثانوية مرتبطة بقائمة الإرهاب. وبالتالي، بقيت العزلة المالية والمصرفية قائمة حتى بعد رفع الحظر، لتستمر معاناة الاقتصاد السوداني وتتفاقم الأوضاع التي قادت في النهاية إلى اندلاع الثورة في ديسمبر 2018 وإسقاط النظام في أبريل 2019.

التنفيذ الفعلي للعقوبات: الغرامات الدولية كأداة ضغط

لم تقتصر العقوبات على كونها نصوصاً قانونية أو أوامر تنفيذية، بل تحولت إلى واقع ملموس فرضته بقوة آليات التنفيذ الصارمة التي طبقتها الولايات المتحدة، خاصة عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) ووزارة العدل الأمريكية. تمثلت أبرز أدوات هذا التنفيذ في ملاحقة البنوك العالمية التي خالفت العقوبات، وفرض غرامات مالية ضخمة عليها، مما خلق بيئة من «الردع الشامل» أعادت تشكيل علاقة النظام المالي العالمي بالسودان.

فقد عكست حالات الغرامات المفروضة على البنوك العالمية بسبب انتهاكها للعقوبات على السودان مستوىً عالياً من الصرامة في التنفيذ الفعلي لهذه العقوبات، حيث لم تقتصر على القيود النظرية، بل طُبّقت عبر منظومة رقابية صارمة قادتها مؤسسات أمريكية مثل وزارة الخزانة الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية. فقد تعرضت بنوك دولية كبرى، من بينها HSBC وBNP Paribas وStandard Chartered، لغرامات بمليارات الدولارات نتيجة تعاملها مع كيانات سودانية، سواء بشكل مباشر أو عبر وسائل التفاف مثل "cover payments". وقد شكّلت هذه العقوبات، خاصة الغرامة القياسية على BNP Paribas في 2014، تحولا كبيرا وخالة من الهلع أرسلت إشارة قوية للنظام المصرفي العالمي بأن أي تعامل مع نظام الاسلامويين في السودان قد يعرّض المؤسسات لعقوبات قاسية يهدد وجودها، وهو ما أدى إلى التزام شبه كامل من البنوك العالمية بتطبيق هذه القيود.

ترتب على ذلك تحول جذري في سلوك البنوك الدولية من إدارة المخاطر إلى تجنبها بالكامل، حيث لم تعد المسألة تتعلق بتحسين إجراءات الامتثال، بل بقطع العلاقة مع النظام في السودان نهائياً. فقد سارعت البنوك الكبرى إلى إنهاء علاقات المراسلة مع البنوك السودانية، ما أدى فعلياً إلى عزلها عن النظام المالي العالمي وتعطيل قدرتها على إجراء التحويلات. كما أصبحت أي معاملة مرتبطة بالسودان عرضة للتجميد أو الرفض الفوري، في ظل ما يمكن وصفه بـ»ذعر الامتثال». وفي الحالات النادرة

التي استمرت فيها بعض المعاملات، خاصة ذات الطابع الإنساني، فُرضت إجراءات تدقيق معقدة وتكاليف عالية، دفعت العديد من البنوك إلى إغلاق الحسابات السودانية بالكامل. وبهذا، لم تكتفِ العقوبات بتقييد النشاط المالي، بل أسهمت في خلق عزلة مصرفية شبه تامة، انعكست بعمق على الاقتصاد الرسمي وأعادت توجيه الأنشطة نحو القنوات غير الرسمية.

التأثيرات البنيوية للعقوبات: إعادة تشكيل الدولة والاقتصاد

كشفت التجربة السودانية انذاك عن مفارقة معقدة في أثر العقوبات، فبينما استهدفت إضعاف النظام، وفّرت له في الوقت نفسه فرصة لتوظيف خطاب "الاستهداف الخارجي" لتعزيز تماسك قاعدته الداخلية، دون أن تنجح في إحداث تغيير سياسي مؤثر في العقدين الاولين من عمر النظام. فقد أدت هذه العقوبات إلى عزل السودان دبلوماسياً، لكنها دفعت النظام إلى إعادة توجيه بوصلته نحو شركاء بديلين في الشرق، كما ساهمت، بصورة غير مقصودة، في تعزيز هيمنة الأجهزة الأمنية على مفاصل الاقتصاد، وتحولت الدولة تدريجياً إلى نموذج أقرب لـ"الدولة التجارية الرأسمالية" التي تسيطر فيها شبكات أمنية على قطاعات استراتيجية مثل الذهب والنفط والاتصالات. وعلى المستوى الفني، لعبت سياسات العزل التي انتهجتها البنوك الدولية، تحت ضغط عقوبات قاسية من جهات مثل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، دوراً محورياً في محاصرة النظام مصرفياً ما أدى إلى قطع شبه كامل لوصول القطاع الرسمي إلى النظام المالي العالمي. غير أن هذه العزلة لم توقف النشاط الاقتصادي، بل أعادت توجيهه نحو قنوات غير رسمية مثل نظام الحوالة، الذي كان أكثر قابلية للسيطرة من قبل الأجهزة الأمنية مقارنة بالمؤسسات الرسمية. ونتيجة لذلك، برز اقتصاد موازٍ واسع النطاق قائم على التهريب والشبكات غيّر النظامية، وتراجعت الثقة في الجهاز المصرفي، بينما تعززت موارد الجهات الأمنية خارج الموازنة العامة. وقد أفضت هذه التحولات مجتمعة إلى تعميق التشوهات الاقتصادية، وتفاقم الفساد، وتآكل شرعية الدولة الاقتصادية، وهي عوامل تراكمت تدريجياً حتى انفجرت في شكل غضب شعبي واسع في ديسمبر 2018.

كيف ساهمت العزلة في احداث السقوط في 2019

أدت العزلة التي واجهها نظام الاسلامويين إلى أزمة اقتصادية شبه كاملة. فقد ارتفعت أسعار الخبز والوقود، وتفشت البطالة، مما

أشعل شرارة الاحتجاجات في ديسمبر 2018. لم يستطع النظام تمويل الرواتب أو الخدمات، وضعفت قدرة الحركة الإسلامية على شراء الولاءات عبر الفساد. وحتى بعد رفع العقوبات جزئياً في 2017، استمر الضرر التراكمي، وانفجر الغضب الشعبي في ثورة أطاحت بالبشير.

إفقار الدولة وتراجع قدرتها على شراء الولاءات

أدى جفاف «سوق الولاء السياسي» الناتج عن العقوبات وفقدان إيرادات النفط إلى تقلص قدرة النظام على ممارسة «الزبائنية» وشراء ولاءات قادة المليشيات والقيادات الاهلية والمجتمعية. هذه الندرة المالية دفعت مراكز القوى للتنافس بشراسة على الموارد المتبقية، مما جعل قادة اللجنة الأمنية ينظرون للبشير كعبء مالي يمنع تدفق الاستثمارات الدولية، فقرروا التضحية به لضمان استمرار مصالحهم.

تآكل الشرعية الاقتصادية وانهيار الطبقة الوسطى

تسببت العزلة الدولية الطويلة في انهيار الطبقة الوسطى وظهور «تجمع المهنيين» كقوة مقاومة فاعلة، بعد أن دُمّر القطاع الخاص الرسمي وفقد المهنيون من أطباء ومهندسين أي أمل في مستقبل مهني داخل السودان. هذا الواقع حوّل سخط هذه الفئة من مجرد مطالب معيشية إلى حراك سياسي منظم قاد الاحتجاجات بفعالية للمطالبة بتغيير جذري للنظام الذي عجز عن التعامل مع النظام المصرفي العالمي.

ازمة السيولة وانفجار التضخم

مثلت أزمة السيولة في عام 2018 القشة التي قصمت ظهر البعير، حيث وصل النظام إلى طريق مسدود عجز فيه عن توفير النقد في البنوك نتيجة التضخم المنفلت. وقوف المواطنين في طوابير طويلة أمام الصرافات الآلية للحصول على أموالهم حطم هيبة الدولة تماماً وأسقط آخر ورقة توت تغطي شرعيتها الاقتصادية، مما دفع الفئات المحايدة للانخراط الكامل في الثورة بعد أن مست الأزمة جوهر حياتهم اليومية.

فشل استراتيجية «المقايضة» مع المجتمع الدولي

فشل النظام في استراتيجية «المقايضة» مع الغرب، حيث لم تنجح التنازلات الأمنية الكبرى في رفع اسم السودان من قائمة الإرهاب أو إنهاء ظاهرة «إنهاء المخاطر» المصرفية. هذا الإخفاق ولد شعوراً لدى الجناح البراغماتي داخل الأجهزة العسكرية بأن البشير لم يعد يملك مفاتيح الحل الدولي، وأن رحيله أصبح ضرورة تقنية لفتح أبواب المؤسسات المالية الدولية وإسقاط الديون السيادية التي خنقت الدولة.

تنامي قوة الدولة الموازية على حساب الدولة الرسمية

أخيراً، أدى التحول نحو «اقتصاد الظل» والمليشيات إلى خلق مراكز قوى مالية مستقلة عن ميزانية الدولة الرسمية وعن سلطة البشير المباشرة، خاصة عبر تجارة الذهب والحوالات. هذه الكيانات المالية الموازية أصبحت في لحظة الحقيقة أقوى من خزينة الدولة الخاوية.

الخاتمة

تكشف تجربة السودان أن العقوبات الدولية، رغم قدرتها على إضعاف الدول وعزلها، لا تؤدي بالضرورة إلى تغيير فوري في الأنظمة السياسية، بل قد تسهم أحياناً في إعادة تشكيلها بطرق معقدة وغير متوقعة. ففي الحالة السودانية، أدت هذه العقوبات إلى إضعاف الاقتصاد الرسمي، لكنها في الوقت نفسه عززت الاقتصاد الموازي ومكنت الأجهزة الأمنية من التمدد داخله، ما أخر لحظة السقوط دون أن يمنعها. ومع تراكم الأزمات، خاصة أزمة السيولة وانهيار الطبقة الوسطى وتراجع القدرة على شراء الولاءات، وصلت الدولة إلى نقطة فقدت فيها أدوات السيطرة التقليدية، فكان سقوط النظام نتيجة منطقية لانهيار نموذجه الاقتصادي-السياسي. وعليه، فإن الدرس الأهم لا يكمن فقط في دور العقوبات، بل في كيفية تفاعلها مع البنية الداخلية للدولة، حيث يكون الانهيار في النهاية نتاجاً لتآكل الداخل بقدر ما هو نتيجة لضغط الخارج.

* مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

ضعف المعلومات الاستخبارية يضاعف الكلفة الاخلاقية

المسيّـــرات..

سلاح رخيـص يحصد ارواحاً بريئة

ملخص

مع تصاعد الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، أصبح استخدام الطائرات المسيّرة محورًا أساسيًا في إدارة المعارك، ما سمح بتنفيذ ضربات دقيقة عن بُعد وتقليل الاحتكاك المباشر، لكنه أعاد تشكيل ميزان القوة وجعل السيطرة على السماء عاملًا حاسمًا.

تعتمد المسيّرات على مزيج من المهام بين الاستطلاع والهجوم، ما منح الأطراف المتحاربة مرونة كبيرة، خصوصًا في بيئة جغرافية معقدة، مع خلق تباين بين تفوق الجيش في النوعية مقابل كثافة المسيّرات الصغيرة لدى الدعم السريع، وهو ما انعكس على الاستراتيجية القتالية.

يشير الخبراء إلى أن ضعف المعلومات الاستخبارية يزيد من احتمالات الاستهداف الخاطئ للمدنيين، كما أدى الاعتماد المفرط على المسيّرات إلى خسائر بشرية كبيرة وتدمير البنية التحتية، ما يضاعف الكلفة الأخلاقية والسياسية للنزاع.

انتشار المسيّرات الرخيصة وسهولة استخدامها ساهم في تحويل الصراع إلى حرب نفسية مستمرة، مع استمرار تأثيرها في إطالة أمد الحرب وتعقيد فرص الحل السياسي، مما يجعل السماء السودانية ساحة حاسمة ومرعبة في الوقت ذاته.

المجال الجوي ساحة حاسمة لا تقل ضراوة عن الأرض».

منذ اندلاع القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، ظل الصراع يتخذ أشكالًا تقليدية في بداياته، تقوم على السيطرة الميدانية المباشرة والاشتباك داخل المدن. لكن مع مرور الوقت، وتحديدًا خلال عامي 2025 و2026، شهدت الحرب تحولًا نوعيًا تمثل في صعود دور الطائرات المسيّرة كأداة رئيسية في إدارة المعارك. لم يعد الطرفان بحاجة دائمة إلى الاحتكاك المباشر؛ إذ بات بالإمكان تنفيذ ضربات دقيقة من مسافات بعيدة، ما غيّر طبيعة المواجهة وأعاد تشكيل ميزان القوة.

هذا التحول لم يكن مجرد تطور تقني، بل انعكس على الاستراتيجية العامة للحرب، حيث أصبح التحكم في السماء، ولو جزئيًا، عاملًا حاسمًا في ترجيح كفة أي طرف.

تكتيك جديد

تعتمد المسيّرات في السودان على مزيج من المهام، تبدأ بالاستطلاع وتنتهي بالهجوم. فهي تُستخدم أولًا لرصد تحركات الخصم داخل المدن وفي الصحاري الممتدة ، ثم تُوظّف لاحقًا لتنفيذ ضربات سريعة ضد أهداف محددة، مثل مخازن السلاح أو التجمعات العسكرية.

هذا التكتيك منح الأطراف المتحاربة مرونة كبيرة، خصوصًا في بيئة جغرافية معقدة يصعب فيها استخدام الأسلحة الثقيلة دون خسائر جانبية واسعة. كما سمح بتقليل الاعتماد على القوات البرية، التي تواجه تحديات كبيرة في الحركة بسبب القتال في مساحات جغرافية مكشوفة.

تفوق نسبي

تشير المعطيات الميدانية إلى أن القوات المسلحة السودانية تمتلك تفوقًا نسبيًا في نوعية المسيّرات، حيث يُعتقد أنها تستخدم نماذج أكثر تطورًا من حيث المدى والدقة. في المقابل، تعتمد قوات الدعم السريع على عدد أكبر من المسيّرات الصغيرة، التي تُستخدم بكثافة في الهجمات الخاطفة.

هذا التباين خلق نوعًا من التوازن غير المستقر: جودة مقابل كثافة. فبينما تستطيع المسيّرات المتطورة تنفيذ ضربات استراتيجية، تملك المسيّرات الصغيرة قدرة على الإرباك المستمر واستنزاف الخصم.

أرقام مقلقة

تكشف البيانات المتاحة عن تصاعد مقلق في استخدام المسيّرات. ففي النصف الأول من عام 2025 وحده، تم توثيق نحو 400 هجوم جوي ومسيّر، وهو رقم يعكس تسارع الاعتماد على هذا السلاح. ومع استمرار التصعيد خلال 2026، يُقدّر أن إجمالي الهجمات قد تجاوز ما بين 700 إلى 1000 حادثة موثقة.

أما من حيث الخسائر البشرية، فتشير التقديرات إلى أن ما بين 900 و1000 شخص لقوا حتفهم خلال آخر ثلاثة أشهر فقط نتيجة ضربات المسيّرات، في ظل غياب إحصاءات دقيقة وشاملة. هذه الأرقام، رغم تحفظها، تعكس حجم التأثير الإنساني المتزايد.

تصاعد كبير

وقالت د. منى عبد الفتاح في مقال نشرته في «اندبندنت عربية « إن الطائرات المسيّرة شكّلت منذ اندلاع الحرب السودانية في أبريل 2023 تحولاً نوعياً في طبيعة الصراع، إذ نقلته من مواجهة تقليدية إلى حرب تكنولوجية منخفضة الكلفة وعالية التأثير، وجعلت من المجال الجوي ساحة حاسمة لا تقل ضراوة عن الأرض.

وأضافت عبد الفتاح، المختصة في العلوم السياسية والاستراتيجية، أن الجيش السوداني استطاع عبر توظيف مسيّرات متقدمة، على رأسها مهاجر-6، تحقيق ميزة عملياتية واضحة مكّنته من تنفيذ ضربات دقيقة وتعويض محدودية انتشاره البري، في حين اعتمدت قوات الدعم السريع على مسيّرات خفيفة ومرنة كأداة استنزاف نفسي ولوجيستي تستهدف توسيع نطاق التهديد خارج مناطق الاشتباك المباشر.

وأشارت إلى أن بيانات مواقع وأحداث الصراع المسلح تعكس هذا التباين، إذ تُظهر تفوقاً كمياً ونوعياً للجيش في استخدام المسيّرات مقابل استخدام محدود وأكثر تشتتاً من جانب الدعم السريع، بما يعكس اختلافاً في العقيدة القتالية بين الطرفين.

ولفتت إلى أن هذا التحول ارتبط بدعم خارجي، إذ زوّدت إيران الجيش بمسيّرات متطورة وذخائر موجهة، بينما منحته تركيا طائرات بيرقدار TB2 قدراته الهجومية، الأمر الذي أسهم

«المسيّرات أداة عمياء بلا معلومات استخباراتية دقيقة تؤدي إلى أخطاء قاتلة.

«الضربات المفترضة دقيقة تصيب المدنيين وتبرز الكلفة الإنسانية العالية للحرب.

في إعادة تشكيل موازين القوى الميدانية.

ورأت أن التصاعد الكبير في استخدام الطائرات المسيّرة خلال عام 2025، وما صاحبه من ارتفاع في عدد الهجمات والضحايا، يؤكد أن هذا السلاح بات عنصراً مركزياً في إدارة الصراع، وأداة حاسمة في رسم مساراته المستقبلية.

محدودية الأثر

ويتفق الخبير الأمني صلاح الدين مرزوق مع عبد الفتاح في أن الطائرات المسيّرة منحت الجيش السوداني تفوقاً خلال الفترة الأخيرة، ومكّنته من الحد من تحركات الدعم السريع في مساحات واسعة ومهاجمة المدن، لكنه بحسب مرزوق تفوق غير مجدٍ، لأنه يحد من التحركات ولا يؤسس لنصر قريب.

ويوسّع الخبير الأمني صلاح الدين مرزوق قراءته لهذا التفوق، معتبراً أنه تفوق تكتيكي محدود الأثر الاستراتيجي، إذ يمنح الجيش قدرة على تعطيل تحركات الخصم وإرباك خطوط إمداده، لكنه لا يغيّر جوهر المعادلة الميدانية المعقدة التي تقوم على السيطرة البرية طويلة الأمد. ويرى أن الاعتماد المتزايد على الطائرات المسيّرة قد يغري صانع القرار العسكري بالاكتفاء بنتائج سريعة ومؤقتة، من دون الاستثمار الكافي في بناء تفوق بري مستدام قادر على حسم المعركة.

ويشير مرزوق في حديثه لـ» افق جديد» إلى أن هذا النمط من القتال، القائم على الضربات الدقيقة عن بُعد، يظل رهيناً بجودة المعلومات الاستخبارية، وهي الحلقة الأضعف في أداء الجيش خلال الفترة الأخيرة، على حد تقديره. فالمسيّرات، مهما بلغت دقتها التقنية، تتحول إلى أداة عمياء إذا استندت إلى بيانات غير دقيقة أو متقادمة، وهو ما يفسّر – بحسب رأيه – تكرار حوادث الاستهداف الخاطئ التي طاولت منشآت مدنية وقوافل إنسانية، مستشهدا بحادثة مستشفى الضعين التي راح ضحيتها مالايقل عن 63 مدنيا بينهم 13 طفل، بالإضافة الى تقارير سابقة عن قصف قافلة برنامج الغذاء العالمي..

عبء سياسي

ويضيف أن هذه الأخطاء لا تقتصر آثارها على الخسائر البشرية المباشرة، بل تمتد لتقويض الشرعية الأخلاقية والسياسية للجيش في الداخل والخارج، خصوصاً في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بتوثيق الانتهاكات. كما أنها تمنح خصومه مادة دعائية فعالة، وتضعف من قدرته على كسب التعاطف الإقليمي والدولي.

ويحذر مرزوق من أن استمرار هذا النمط قد يفتح الباب أمام ضغوط وعقوبات دولية محتملة، لا سيما إذا ما ثبتت مسؤولية الجيش عن

استهداف مرافق محمية بموجب القانون الدولي الإنساني، مثل المستشفيات أو قوافل الإغاثة التابعة لجهات كبرنامج الغذاء العالمي. ويرى أن مثل هذه السيناريوهات قد لا تضر بالجيش وحده، بل تمتد لتُحرج حلفاءه الإقليميين الذين يمدّونه بالتكنولوجيا العسكرية، وتضعهم تحت مجهر المساءلة الدولية.

وفي المحصلة، يخلص مرزوق إلى أن الطائرات المسيّرة، على رغم فعاليتها العملياتية، لا يمكن أن تكون بديلاً عن رؤية عسكرية شاملة، وأن الإفراط في الاعتماد عليها من دون إصلاح منظومة الاستخبارات وتكاملها مع العمليات البرية قد يحوّل هذا التفوق إلى عبء سياسي واستراتيجي أكثر منه رصيداً للحسم.

مدن منكوبة

كانت المدن الكبرى الأكثر تضررًا من هذا النمط الجديد من القتال. ففي العديد، من المدن تحولت الأحياء السكنية إلى مسرح لضربات مفاجئة، بينما شهدت أخرى سلسلة من الهجمات التي استهدفت مرافق حيوية، بما في ذلك مستشفيات ومراكز إيواء.

هذا الواقع خلق حالة من الرعب الدائم بين المدنيين، الذين لم يعد بإمكانهم التنبؤ بمصدر الخطر أو توقيته. فالمسيّرات، بخلاف الطائرات التقليدية، لا تُسمع غالبًا إلا في اللحظات الأخيرة، ما يجعل احتمالات النجاة محدودة.

تُعد الكلفة الإنسانية لحرب المسيّرات من أخطر تداعياتها. فالضربات التي يُفترض أن تكون دقيقة، غالبًا ما تصيب أهدافًا مدنية، إما بسبب أخطاء في تحديد المواقع أو نتيجة لاستخدام معلومات استخباراتية غير دقيقة. وقد أدى ذلك إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا بين المدنيين، بينهم نساء وأطفال.

كما ساهمت هذه الهجمات في تدمير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، ما فاقم من معاناة السكان في مناطق تعاني أصلًا من هشاشة الخدمات.

سلاح رخيص

من أبرز أسباب انتشار المسيّرات في النزاع السوداني هو انخفاض تكلفتها مقارنة بالأسلحة التقليدية. فبإمكان جماعات مسلحة، بل وحتى وحدات صغيرة، امتلاك هذا النوع من السلاح واستخدامه بفعالية. كما أن سهولة تهريب المكونات أو تصنيعها محليًا جعلت من الصعب السيطرة على انتشارها.

هذا العامل ساهم في "شعبوية الحرب"، حيث لم يعد التفوق العسكري حكرًا على الجيوش النظامية، بل أصبح في متناول أطراف غير تقليدية.

حرب نفسية

لا تقتصر تأثيرات المسيّرات على الجانب العسكري أو الإنساني، بل تمتد إلى البعد النفسي. فوجود طائرات صغيرة تحلق في السماء بشكل دائم يخلق حالة من التوتر المستمر بين السكان، ويؤثر على حياتهم اليومية.

كما تُستخدم هذه المسيّرات أحيانًا كأداة للترهيب، من خلال التحليق المنخفض أو تنفيذ ضربات استعراضية، بهدف كسر معنويات الخصم وإضعاف حاضنته الشعبية

أفق الصراع

في ظل هذا التحول، يبدو أن الحرب في السودان تتجه نحو مزيد من التعقيد. فالمسيّرات لا تُسهم فقط في إطالة أمد الصراع، بل تجعل من الصعب الوصول إلى حسم عسكري واضح. كما أن انتشار هذا السلاح يزيد من احتمالات انتقاله إلى أطراف أخرى، ما قد يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع.

وفي غياب تسوية سياسية، يُتوقع أن يستمر الاعتماد على المسيّرات، بل وأن يتطور استخدامها ليشمل تقنيات أكثر تقدمًا، مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة التوجيه الذاتي

خلاصة المشهد

حرب المسيّرات في السودان ليست مجرد فصل جديد في صراع قائم، بل هي تعبير عن تحول أعمق في طبيعة الحروب المعاصرة. فبينما تتراجع المواجهات المباشرة، يتقدم القتال عن بُعد، حاملاً معه مخاطر أكبر على المدنيين وتعقيدات إضافية أمام أي حل سياسي.

وفي هذا المشهد، تبدو السماء السودانية مفتوحة على احتمالات أكثر خطورة، حيث لم تعد الطائرات مجرد وسيلة دعم، بل أصبحت سلاحًا حاسمًا يعيد رسم ملامح الحرب نفسها.

تحركات دولية وأخرى إقليمية تربك حسابات الاسلاميين

«تفكيك التمكين»

بدء خطوات محاصرة «اخوان السودان»

ملخص

تشير المعطيات إلى تحركات دولية وإقليمية متصاعدة لمحاصرة تنظيم الإخوان المسلمين في السودان، شملت تقييد حركة نحو 500 من قياداته عبر تعميمات أمنية، إلى جانب قرارات إبعاد في بعض الدول مثل موريتانيا. وتُتوقع خطوات مماثلة من دول أخرى، في إطار تنسيق أوسع يستهدف تقليص نفوذ التنظيم إقليمياً.

عاد نشاط لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو بعد سنوات من التجميد، في سياق متزامن مع تصنيف الحركة الإسلامية السودانية كتنظيم إرهابي من قبل الولايات المتحدة. وتهدف اللجنة إلى تفكيك شبكات التمكين واستعادة الأموال، مستفيدة من تعاون دولي لتتبع الأنشطة المالية والعلاقات التنظيمية داخلياً وخارجياً.

تركّز الجهود الحالية على تجفيف منابع التمويل، عبر ملاحقة الأصول وتجميد الحسابات وتعطيل الشبكات المصرفية المرتبطة بالتنظيم، إضافة إلى رصد قنوات مثل تهريب الذهب وتمويل المليشيات والأنشطة الإعلامية. وقد أدى هذا التنسيق إلى إضعاف حركة الأموال وتقييد النشاط التنظيمي في عدة دول.

في المحصلة، تعكس هذه التطورات مرحلة جديدة من الضغط المنظم على الإخوان في السودان، تجمع بين الأدوات القانونية والمالية والأمنية، بهدف تفكيك بنيتهم الاقتصادية والسياسية ومنع إعادة إنتاجها، بما يمهّد لاستعادة الدولة لسيطرتها وتعزيز فرص الاستقرار.

تحركات دولية وأخرى إقليمية تربك حسابات الإسلاميين».

شرعت عدد من الدول في خطوات احترازية غير مسبوقة لمواجهة خطر تنظيم الإخوان المسلمين في السودان، حيث أُدرج نحو 500 من قيادات التنظيم الحاملة لجوازات سفر دبلوماسية على تعميم أمني دولي يقيد تحركاتهم. وفي خطوة تصعيدية، أمهلت السلطات الموريتانية أبرز قيادات التنظيم 24 ساعة لمغادرة البلاد، بينهم قيادات إسلامية.

التحركات الموريتانية ليست إلا البداية، إذ تشير مصادر دبلوماسية إلى أن دولاً أخرى ستسلك خطوات مماثلة، أبرزها الإمارات العربية المتحدة التي يملك التنظيم استثمارات كبيرة فيها، إضافة إلى دول ذات وجود محدود للتنظيم مثل إثيوبيا وكينيا وتشاد ونيجيريا. هذه الإجراءات تتزامن مع إعلان عودة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، لتستأنف نشاطها من الخارج بتنسيق كامل مع المنظمات الدولية والإقليمية.

ووفقا لمصادر دبلوماسية أفريقية وغربية تحدثت لـ«أفق جديد»، فإن عودة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو في هذا التوقيت الحساس تمثل خطوة استراتيجية كبرى في إطار محاصرة تنظيم الإخوان المسلمين وتجفيف منابع تمويله. وتشير المصادر إلى أن اللجنة ستستفيد من التنسيق الكامل مع المنظمات الدولية والإقليمية لضمان فعالية إجراءاتها، بما يشمل جمع الأدلة، ومتابعة الأنشطة المالية للتنظيم، وتوثيق شبكة علاقاته على الصعيدين المحلي والدولي. وتضيف المصادر أن تحركات الدول تجاه قيادات التنظيم، بدءاً من موريتانيا ووصولاً إلى الإمارات ودول الجوار مثل إثيوبيا وكينيا وتشاد ونيجيريا، تؤكد وجود إرادة دولية موحدة لتضييق الخناق على التنظيم، ومنعه من استغلال الثغرات القانونية أو المنافذ الاستثمارية لتمويل أنشطته. وتشدد الدبلوماسيون على أن هذه الإجراءات ليست مؤقتة، بل تمثل بداية لمرحلة متقدمة من الرقابة الدولية على الإخوان، بهدف منعهم من العودة إلى النفوذ السياسي والمالي الذي سمح لهم بالتوسع في العقدين الأخيرين.

في الأيام الماضية، احتلت عودة نشاط لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989 واسترداد الأموال العامة صدارة المشهد السياسي السوداني، بعد توقف دام أكثر من خمس سنوات. وقد تم تكليف عضو مجلس السيادة السابق، محمد الفكي سليمان، برئاسة اللجنة، في خطوة اعتبرها البعض استكمالاً لمهمة وطنية أُجهضت بانقلاب 25 أكتوبر 2021، ومرتبطة بتصنيف الإخوان المسلمين في السودان كجماعة إرهابية.

تأسست اللجنة وفق قانون تفكيك نظام الإنقاذ الذي أقره مجلس السيادة ومجلس الوزراء في 28 نوفمبر 2019، ونص القانون على حل حزب المؤتمر الوطني وحذف كل واجهاته السياسية، ومصادرة ممتلكاته، وملاحقة أعضائه قانونياً، بما في ذلك حل النقابات المهنية.

ترأس اللجنة في البداية الفريق أول ياسر العطا من المكون العسكري في المجلس، بينما يمثل المكون المدني محمد الفكي سليمان وعدد من أعضاء التحالف الذي قاد ثورة ديسمبر. وبعد انقلاب أكتوبر 2021، أصدر الجنرال عبد الفتاح البرهان قراراً بـ«تجميد» أعمال اللجنة، وألغت محكمة الاستئناف قراراتها تدريجياً، ما أوقف نشاطها بالكامل.

قرار اللجنة باستئناف نشاطها جاء بعد أيام من إعلان الولايات المتحدة تصنيف الحركة الإسلامية في السودان كـ«منظمة إرهابية»، وهو ما أثار تساؤلات حول توقيت القرار، لكنه وفق مقرر اللجنة وجدي صالح، كان محسوباً بدقة، مؤكداً أن اللجنة لن يبتزها أحد في شأن التوقيت. وأوضح صالح أن تصنيف الحركة الإسلامية قبل أميركا كان خطوة شعبية وسياسية حقيقية، وأن اللجنة ستتعاون مع جميع المؤسسات الإقليمية والدولية لتفكيك البنية التنظيمية للنظام السابق واسترداد الأموال المنهوبة.

صالح شدد على أن اللجنة هي «مهمة ثورية» و«ولدت من رحم ثورة ديسمبر المجيدة»، مستندة إلى القانون والدستور، نافياً أن تكون البندقية أو الضغوط الخارجية مصدر شرعيتها، بل إرادة الشعب السوداني. وأكد أن اللجنة تجمع المعلومات عن فترة ما قبل وبعد انقلاب 25 أكتوبر وحرب 15 أبريل، وتعمل على تفكيك شبكات التمكين خلال الثلاثة عقود الماضية، مشيراً إلى امتلاكها الآليات القانونية والعملية داخل وخارج السودان لضمان تنفيذ مهمتها بنجاح.

غير ان رئيس اللجنة المكلف عضو مجلس السيادة السابق محمد الفكي سليمان كان له رايا آخر وهو يقول، إن إعلان استئناف عمل اللجنة جاء متزامناً مع متغيرات دولية

«إدراج نحو 500 من قيادات التنظيم على تعميم أمني دولي يقيد تحركاتهم».

«أمهلت السلطات الموريتانية قيادات إسلامية 24 ساعة لمغادرة البلاد»

وإقليمية مؤثرة على المشهد السوداني، سواء في مسار الحرب أو فرص السلام، مشيراً إلى أن قرار الإدارة الأمريكية بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية – الذراع السياسية للإخوان – كجماعة إرهابية يمثل نقطة تحول مهمة في مسار مواجهة التنظيم.

وأكد الفكي في حديث نشرته عدة وسائل اعلام محلية ودولية أن هذا التطور يحفّز اللجنة على العمل بشكل أكثر تنسيقاً مع المؤسسات الدولية، لمطاردة أموال الحركة الإسلامية التي تُستخدم في تأجيج الحرب واستمرارها داخل السودان، مشدداً على أن الهدف الأساسي هو تجفيف منابع التمويل لإضعاف قدرات التنظيم العسكرية والإعلامية.

وأشار إلى أن اللجنة عملت خلال الأشهر الماضية على إعادة بناء عضويتها بعد التشتت الذي شهده أعضاؤها نتيجة الحرب التي اندلعت في أبريل/نيسان 2023، حيث يعمل جزء منهم من داخل السودان رغم التعقيدات الأمنية، بينما يواصل آخرون نشاطهم من الخارج عبر قنوات تواصل آمنة. وأضاف الفكي أن اللجنة بدأت بالفعل في استعادة ملفات فساد المنظومة الإخوانية المخزّنة بسرية في مواقع مختلفة، تمهيداً لبناء قضايا قانونية متماسكة ضد قيادات التنظيم.

ونوّه الفكي بأن الأموال التي نهبتها الحركة الإسلامية خلال فترة حكم عمر البشير ساهمت في تفكيك البنية الاقتصادية للدولة، وزيادة الغبن المجتمعي في عدة أقاليم، وكان لذلك أثر مباشر في اندلاع النزاعات الداخلية، مشيراً إلى أن هذه الأموال يُعاد توظيفها اليوم لتأجيج الحرب الحالية ومنع أي مسار سياسي للانتقال المدني الديمقراطي.

مسارات تمويل

وكشف الفكي أن التنظيم يعتمد على عدة مسارات لتمويل الحرب، من بينها شراء السلاح للكتائب المساندة له مثل «البراء بن مالك» و«البنيان المرصوص» و«الفرقان»، بما في ذلك طائرات مسيّرة نوعية، إلى جانب تمويل غرف إعلامية لتأجيج خطاب الكراهية واستقطاب الشباب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. كما تُستخدم الأموال في تحفيز المسلحين وتجنيد الشباب للقتال، مؤكداً أن قطع هذه الموارد سيضعف المنظومة بشكل مباشر على المستويات العسكرية والإعلامية.

وأشار الفكي إلى أن اللجنة تعمل حالياً مع مؤسسات دولية لملاحقة أموال الحركة الإسلامية، وأن تصنيفها كجماعة إرهابية يعزز التعاون الدولي والإقليمي ويجعل جهود اللجنة أكثر فاعلية. وأضاف أن اللجنة تمتلك ملفات جديدة تتعلق بما بعد انقلاب أكتوبر/تشرين الأول 2021، ومرحلة الحرب منذ أبريل/نيسان 2023، بما في ذلك التغيرات في سجلات الشركات والواجهات الاقتصادية وتحولات التحالفات السياسية، ما أدى لإعادة تشكيل شبكات المصالح الاقتصادية، وهي الآن مرصودة بالكامل لدى اللجنة وسيتم التعامل معها في إطار قانوني محكم.

وأبرز الفكي ملف تهريب الذهب بوصفه المورد الأهم الذي تعتمد عليه التحالفات المرتبطة

«بداية لمرحلة متقدمة من الرقابة الدولية على الإخوان»

بالحركة الإسلامية لتمويل الحرب، مؤكداً أنه في صدارة أولويات اللجنة خلال المرحلة المقبلة. ولفت إلى أن اللجنة ستبدأ مرحلة جديدة بروح عمل متجددة، وأعضاء أكثر نشاطاً، مع طاقة كبيرة لكشف شبكات الفساد والتمويل، بهدف فضح خطط التنظيم الإخواني في إبقاء السودان في حالة حرب وعدم استقرار، والعمل على تفكيك هذه المنظومة عبر أدوات قانونية ومؤسسية.

خطوة حاسمة

من جهته، يرى الأمين العام للجنة التفكيك، الطيب عثمان يوسف، أن قرار إعادة استئناف عمل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو واسترداد الأموال العامة يمثل خطوة حاسمة في هذا التوقيت، ليس فقط لاستعادة موارد الدولة، بل أيضاً في ضوء التطورات الدولية المرتبطة بتصنيف الحركة الإسلامية في السودان كتنظيم إرهابي. وأكد يوسف أن هذا التصنيف يغيّر طبيعة التعامل مع ملف التمكين، وينقله من كونه قضية فساد داخلي إلى جزء من منظومة أوسع تتعلق بتمويل الإرهاب والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود.

وأشار إلى أن التجربة أثبتت أن منظومة التمكين التي أنشأتها الحركة الإسلامية لم تكن مجرد مشروع سياسي، بل بنية مالية واقتصادية معقدة تقوم على السيطرة على مفاصل الاقتصاد، وتوظيف شركات وواجهات مدنية ومنظمات ظاهرها قانوني وباطنها خدمة لأجندة تنظيمية مغلقة. هذه البنية لم تتفكك بالكامل بعد انقلابهم مع البرهان على الحكومة المدنية، بل أعادت تشكيل نفسها واستمرت في إدارة موارد ضخمة خارج الأطر الرسمية.

وأضاف يوسف لـ» أفق جديد» أن اللجنة، بوصفها الجهة الوطنية الأكثر امتلاكاً للأدوات المعرفية والعملية للتعامل مع الملف، راكمت قاعدة بيانات شاملة تتضمن قوائم دقيقة بأسماء كوادر التنظيم ومواقع سيطرتهم في مؤسسات الدولة، والشركات المرتبطة بشبكات التمكين، والمنصات الإعلامية التي تطيل أمد الحرب، والسجلات التفصيلية للواجهات التجارية والمنظمات والجمعيات المستخدمة كغطاء للأنشطة المالية غير القانونية، بالإضافة إلى المعلومات عن الأفراد المرتبطين بإدارة هذه الشبكات داخل السودان وخارجه. كما تشمل قاعدة البيانات خرائط حركة الأموال والتحويلات، والاستثمارات الخارجية والشراكات الخفية، ووثائق تثبت أنماط السيطرة على قطاعات حيوية مثل البنوك

«عودة لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو تمثل خطوة استراتيجية كبرى».

«تصنيف الحركة الإسلامية كمنظمة إرهابية نقطة تحول مهمة».

والموارد الطبيعية والتجارة.

وتتيح هذه المعطيات للجنة قدرة فريدة على دعم إنفاذ قرار التصنيف، من خلال تحويل المعلومات إلى أدوات قانونية قابلة للاستخدام على المستويين الوطني والدولي، عبر عدة مسارات رئيسية:

تتبع الأصول المالية المرتبطة بالحركة الإسلامية وكشف مواقعها داخل السودان وخارجه، بما يتيح اتخاذ إجراءات التجميد والمصادرة وفق الأطر القانونية.

تحديد الملكية الحقيقية للشركات والكيانات والمنصات الإعلامية التي تعمل كواجهات، وربطها تنظيمياً ومالياً بالبنية القيادية للحركة لتعزيز قوة الأدلة القانونية.

تحليل أنماط التحويلات المالية ورصد القنوات المستخدمة لإعادة تدوير الأموال أو توجيهها لأنشطة تؤدي إلى إطالة أمد الحرب أو زعزعة الاستقرار.

تزويد الجهات العدلية والرقابية والشركاء الدوليين المحتملين بملفات موثقة تسهم في تصنيف الكيانات والأفراد المتورطين ضمن شبكات تمويل الإرهاب وفق المعايير القانونية الدولية.

منع إعادة إنتاج هذه الشبكات في اقتصاد ما بعد الحرب عبر تفكيك البنية المؤسسية التي مكنتها من العمل، وتعزيز الشفافية والرقابة على الأنشطة الاقتصادية.

وختم الطيب يوسف بالتأكيد على أن المرحلة الراهنة تفرض واقعاً جديداً، إذ لم يعد المال المتأتي من شبكات التمكين مجرد فساد داخلي، بل أصبح محل تدقيق ومساءلة ضمن منظومة دولية لمكافحة تمويل الإرهاب. وأوضح أن اللجنة، من خلال قرار استئناف نشاطها، تؤكد أن دورها لا يقتصر على استرداد الأموال المنهوبة، بل يمتد إلى تجفيف منابع التمويل التي أسهمت في إدامة الصراع، ووضع الأسس لاقتصاد وطني خالٍ من التشوهات البنيوية التي خلفها نظام الإخوان. كما جددت اللجنة التزامها بالعمل وفق سيادة القانون، مستندة إلى المعلومات والخبرات التراكمية لتحقيق هدف استراتيجي واضح: تفكيك سيطرة الإخوان على مؤسسات الدولة، تفكيك البنية المالية للحركة الإسلامية، محاسبة المتورطين، واستعادة حقوق الشعب السوداني، والمساهمة في بناء دولة قائمة على العدالة والاستقرار.

محاصرة دولية

وفي سياق متصل، بدأت تحركات دولية وإقليمية لتفكيك بنية تنظيم الإخوان المسلمين في السودان، وفق ما نشر القيادي في الحركة الشعبية شمال، عمار نجم الدين، على صفحته في فيسبوك. وأوضح أن الساعات الأولى من صباح 17 مارس 2026 شهدت تنفيذ حزمة إجراءات منسقة على ثلاثة مستويات متزامنة: الغطاء الدبلوماسي، المنظومة المالية، والأذرع التنظيمية، ما أدى إلى تفكيك فعلي للبنية الموازية التي كانت تدير النشاط السياسي والعسكري خارج الأطر الرسمية.

أولاً: سقوط الغطاء السيادي وملاحقة الجوازات الدبلوماسية

في هذا الإطار، تم إصدار تعميم بيانات يشمل نحو 500 جواز دبلوماسي صادرة بصورة غير قانونية لصالح قيادات الحركة الإسلامية وكتيبة «البراء بن مالك» والتشكيلات الموازية، مع تطبيقه على المطارات الدولية والمنافذ الحدودية لدول الجوار الإقليمي، بينها كينيا، أوغندا، رواندا، إثيوبيا، جنوب السودان، تشاد، مصر، السعودية، الإمارات، والبحرين.

وكانت كينيا أول دولة نفذت القرار ميدانياً، حيث أصدرت Directorate of Immigration and Citizen Services توجيهات عاجلة لتشديد فحص الجوازات الدبلوماسية بالتنسيق مع National Intelligence Service (NIS) لتعقب الأسماء المدرجة ومنع تنقلاتها بعد إدراجها ضمن نطاق الملاحقة الدولية.

ثانياً: نفاذ التصنيف وضبط الأطر القانونية الدولية

في نفس اليوم، بحسب عمار دخلت حيز التنفيذ الإجراءات المرتبطة بتحديثات وزارة الخارجية الأمريكية، بما يشمل توسيع نطاق التصنيف على الكيانات والأفراد المرتبطين بالحركة الإسلامية وكتيبة «البراء بن مالك». وشملت الإجراءات تفعيل القيود المالية والتنظيمية على القيادات الرئيسية، وعلى رأسهم علي أحمد كرتي، حيث تم تحديث القيود لتشمل حظراً مالياً شاملاً، تجميد الأصول، وتعطيل أي تعاملات مالية مرتبطة به داخل النظام المصرفي الدولي.

ثالثاً: تجفيف المنظومة المالية واستهداف البنوك المرتبطة

بالتوازي، تم تنفيذ إجراءات مالية مباشرة

داخل النظام المصرفي الدولي، حيث أصدرت بنوك كبرى مثل HSBC و BNP Paribas تعاميم داخلية بتاريخ 17 مارس 2026 لتجميد أي أصول أو تحويلات مرتبطة بالأسماء المدرجة في قوائم OFAC المحدثة.

وشملت الإجراءات وضع بنك الخليج Alkhaleej Bank Co Ltd تحت مراقبة صارمة وتجميد حساباته التشغيلية في مراكز مالية رئيسية، مع ملاحقة الشخصيات المرتبطة به، أبرزهم مصطفى إبراهيم عبد النبي محمد، لارتباطه بتسهيل المعاملات المالية وتوفير غطاء مصرفي للأنشطة الخارجية. كما طالت الإجراءات كيانات إضافية مثل Zadna International و Defense Industries System ضمن إطار تفكيك البنية المالية المرتبطة بالتنظيم.

رابعاً: شلل الحركة المالية الإقليمية

أدت الإجراءات التنفيذية إلى تعطيل مباشر في حركة التحويلات العابرة للحدود المرتبطة بالشبكات المستهدفة، حيث تم تشديد الفحص المسبق على العمليات المالية في المراكز المصرفية الإقليمية، مما قلص قدرة هذه الشبكات على تحريك الأموال أو إعادة تدويرها. وتشير المعطيات التنفيذية ليوم 17 مارس إلى انتقال الإجراءات من مرحلة الإدراج والتصنيف إلى التنفيذ المباشر على الأرض، حيث سُحب الغطاء الدبلوماسي، وتقييدت الحركة المالية، وتعطلت الشبكات المرتبطة بها بشكل متزامن.

وما أشار إليه القيادي في الحركة الشعبية شمال، عمار نجم الدين، أكده دبلوماسي أفريقي رفيع تحدثت إليه مجلة أفق جديد، قائلاً إن الإجراءات التي ستتخذها الدول ضد تنظيم الإخوان المسلمين في السودان لن تقتصر على حدود وطنية، بل ستستهدف شبكات التمويل والأذرع التنظيمية والسياسية للتنظيم عبر الإقليم. وأوضح الدبلوماسي أن التنظيم يُعد من أخطر التنظيمات في الإقليم، وربما على مستوى العالم، بما يفرض تضافر الجهود الدولية والإقليمية لتجفيف مصادر تمويله، ووقف قدرته على النفوذ والتحرك بحرية.

وأشار إلى أن هناك مساعي لإنشاء غرفة إقليمية للتنسيق المشترك تعمل بالتعاون مع المنظمات السودانية المعنية، بهدف توظيف قرار تصنيف الولايات المتحدة الأمريكية للحركة الإسلامية كجماعة إرهابية، والاستفادة من هذا القرار لتوسيع نطاق الإجراءات القانونية والمالية ضد القيادات المرتبطة بالحركة. وأضاف أن الفرصة الحالية مواتية بشكل غير مسبوق لبدء العمل بهذا الإطار، خصوصاً بعد نجاح تنفيذ سلسلة إجراءات على الأرض في مارس 2026، والتي شملت سحب الغطاء الدبلوماسي وتجميد الأصول المالية، وتعطيل القنوات التي كانت تعتمد عليها الحركة في تمويل أنشطتها.

وعن التنسيق مع لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، التي أعلنت استئناف نشاطها رسمياً، أوضح الدبلوماسي أن اللجنة تمتلك كمية ضخمة من المعلومات التفصيلية حول التنظيم وعلاقاته المالية، والاستثمارات الداخلية والخارجية، والشبكات التي استخدمها لضمان سيطرته على الاقتصاد والسياسة والإعلام. وأضاف أن هذه المعلومات تمثل أداة استراتيجية يمكن الاستفادة منها في استهداف البنية المالية للتنظيم، وقطع أوصال التمويل التي تغذي أنشطته السياسية والعسكرية.

اتصالات مرتقبة

وأكد الدبلوماسي أن اتصالات مرتقبة بين الدول المعنية وقيادات اللجنة سيتم ترتيبها قريباً، وأن هذا التنسيق يعتبر أحد الأعمدة الأساسية لإغلاق الثغرات التي كان التنظيم يستغلها دولياً وإقليمياً. وأوضح أن هذه الخطوة لم تبدأ بعد، لكنها تمثل أولوية قصوى في مسار محاصرة التنظيم، مشدداً على أن الجمع بين الإجراءات الدولية، والمراقبة المالية، والتنسيق مع لجنة التفكيك سيحدث أثراً مضاعفاً في الحد من قدرة الإخوان على التحكم بالموارد واستغلال الأوضاع السياسية والاقتصادية في السودان.

وأضاف أن التنسيق الإقليمي يهدف إلى توحيد الجهود وتبادل المعلومات بين الدول والمنظمات المعنية بمكافحة الإرهاب والتمويل غير المشروع، بما يعزز من قدرة الأجهزة الرقابية والقضائية على تطبيق قرارات التصنيف، وتجميد الأموال، وملاحقة القيادات التنفيذية للتنظيم، وخلق بيئة قانونية واقتصادية تمنع إعادة إنتاج هذه الشبكات في المستقبل.

وختم الدبلوماسي بالتأكيد على أن نجاح هذه الخطوات يعتمد على تعاون شامل بين الحكومات الإقليمية والدولية ولجنة التفكيك، مع الحفاظ على سرية المعلومات واستراتيجية العمل، بما يضمن أن أي تحرك للتنظيم سيواجه عقبات قانونية ومالية مباشرة تمنعه من إعادة بناء بنية تمكين جديدة.

أسئلة بلا إجابات:

وفيما لم ترد الخارجية الموريتانية على أسئلة «أفق جديد» بشأن قرار السلطات بابعاد مجموعات من السودانيين وما اذا كان القرار على صلة بمجهودات مكافحة الإرهاب أثارت القرارات قلقاً واضحاً داخل تنظيم الإخوان في السودان، حيث بدا القيادي بالمؤتمر الوطني المحلول، د. إبراهيم الصديق، متأثراً بالسرعة والمفاجأة التي جاءت بها الإجراءات، وسارع إلى اتهام دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها وراء القرار، معتبراً أن هناك ضغوطاً خارجية تمارس على السلطات الموريتانية للتضييق على السودانيين العاملين في قطاع التعدين الأهلي..

وفي الوقت نفسه، لم يشر د. إبراهيم إلى أي صلة مباشرة للإسلاميين الذين يمثلهم بالقرارات الخاصة بالترحيل، إلا أن مصادر موريتانية كشفت أن المبعدين ينتمون إلى الإطار الإسلامي أو لهم علاقة بالاستثمارات التابعة للحركة الإسلامية، مشيرة إلى أن قرارات الإبعاد شملت أبرز قيادات التنظيم.

وقال د. إبراهيم الصديق في تدوينة على حسابه على فيسبوك إن ردود الفعل تصاعدت خلال الأيام الماضية على قرار السلطات الموريتانية بمنع الأجانب من ممارسة التنقيب الأهلي عن المعادن، وبدء ترحيل بعض المخالفين، في حين غادرت مجموعات أخرى طوعاً.

وأشار د. الصديق إلى أن لجنة إنقاذ التعدين الأهلي في موريتانيا كانت قد طالبت سابقاً بحظر التنقيب على الأجانب، مؤكداً أن هناك عدة عوامل وراء القرار، منها المنافسة الداخلية بين العاملين في قطاع التعدين الأهلي، إلى جانب دخول شركات روسية إلى هذا المجال، مما زاد من حدة المنافسة على الموارد.

ولفت إلى أن السودان يأتي في مقدمة الدول المنقبة في موريتانيا، يليه كل من مالي والسنغال والهند، موضحاً أن القرار الأخير جاء بشكل مفاجئ، حيث حددت السلطات مهلة ساعة لإنهاء الأعمال، رغم أن أغلب العاملين يحملون إقامات سارية المفعول، وأن هناك أكثر من 130 طاحونة و7 مصانع مملوكة للسودانيين تعمل في هذا القطاع.

وأكد د. الصديق أن هناك اتصالات ومتابعات بين لجان المنقبين السودانيين قد تؤدي إلى التوصل إلى حلول ومعالجات تحفظ مصالح العاملين في التعدين الأهلي، مع الحفاظ على حقوق المستثمرين والعمالة السودانية في هذا المجال الحيوي، مشيرا الى ان بعض المعدنيين اتهموا دولة الامارات بانها خلف القرار..

مواجهة حاسمة

في المحصلة، تؤكد التطورات الأخيرة أن السودان يشهد مرحلة حاسمة في مواجهة منظومة الإخوان المسلمين واستعادة الدولة لسيطرتها على مواردها الحيوية. استئناف عمل لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو، بالتوازي مع الإجراءات الدولية والإقليمية ضد التنظيم، يشكل خطوة عملية واستراتيجية لتجفيف مصادر التمويل وضبط النشاطات غير القانونية داخلياً وخارجياً، مع تعزيز القدرة على متابعة القيادات والشبكات المرتبطة بالحركة على المستويين المالي والتنظيمي.

التحركات الأخيرة، بدءاً من تجميد الأصول المالية والمراقبة المصرفية، وصولاً إلى سحب الغطاء الدبلوماسي وملاحقة القيادات المرتبطة بالتنظيم، تظهر أن التنسيق بين الجهات الوطنية والدولية أصبح عنصراً أساسياً في فعالية هذه الإجراءات. وتوفر المعلومات والبيانات المتاحة لدى لجنة التفكيك قاعدة قوية لتحويل هذه الإجراءات إلى أدوات قانونية ملموسة، تمكن من تطبيق القرارات على الأرض بشكل يضمن السيطرة على الموارد واستدامة النتائج.

كما تعكس هذه المرحلة أن جهود محاصرة التنظيم لا تقتصر على جانب واحد، بل تشمل مكافحة التمويل، تفكيك البنية التنظيمية، وإحكام الرقابة على المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي كانت تُستغل لصالحه. وهذا يعزز قدرة السودان على إعادة ترتيب أولوياته الوطنية، وتأمين قطاعاته الاقتصادية، وحماية مصالح المواطنين والمستثمرين، بما يفتح المجال أمام مؤسسات الدولة لممارسة عملها بحرية وفعالية ضمن إطار القانون.

بالتوازي، تشير هذه التحركات إلى أن السودان أمام فرصة لإرساء قواعد عمل واضحة وشفافة، وتطوير منظومة قانونية وإدارية قادرة على منع إعادة إنتاج شبكات التمكين السابقة، الأمر الذي يضع الأساس لإستعادة الاستقرار السياسي، وضمان إدارة موارد الدولة بشكل يحقق التنمية الشاملة ويعزز سيادة القانون.

السودان ومأزق الإنقلابات والميليشيات

هل تنجح الدولة في تفكيك الميليشيات وتجاوز إرث الانقلابات؟

الهادي الشواف

ملخص

يرى الكاتب أنه منذ استقلال السودان، ظلّت الانقلابات العسكرية سمة بارزة في المشهد السياسي، ما أعاق بناء دولة مدنية مستقرة، ورسّخ فكرة أن السلاح وسيلة للوصول إلى السلطة. وفي المقابل، ساهمت المعالجات الجزئية للصراعات في تعزيز ظاهرة الميليشيات، التي باتت تتكاثر في ظل غياب حل جذري لأزمة الدولة.

يؤكد أن السودان يقف أمام مفترق طرق حاسم؛ فإما أن ينجح في إنهاء الحرب وتفكيك الميليشيات وبناء دولة حديثة، أو ينزلق مجدداً إلى دوامة الصراع. ويظل وجود قوى مسلحة خارج إطار الدولة التحدي الأكبر، خاصة مع تعدد مراكز القوة وتداخل الولاءات الداخلية والإقليمية.

يشير الكاتب إلى تفاقم ظاهرة الميليشيات خلال الحرب الأخيرة، حيث برزت قوات الدعم السريع كقوة موازية للجيش، إلى جانب حركات مسلحة أخرى ذات طابع جهوي أو أيديولوجي. كما ساهمت بعض القوى السياسية والأمنية في إنشاء تشكيلات مسلحة، ما زاد من تعقيد المشهد وهدد أي مسار للسلام.

يخلص بأن تحقيق سلام مستدام يتطلب إصلاحاً عميقاً للمؤسسة العسكرية، وبرامج لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين، إلى جانب مصالحة وطنية وتنمية عادلة. فبدون معالجة جذور الأزمة وتفكيك بنية العنف، ستظل احتمالات عودة الانقلابات والحروب قائمة، ويبقى مستقبل السودان رهيناً بقدرته على بناء دولة مدنية قائمة على القانون والمواطنة.

الميليشيات والانقلابات العسكرية كعقبات أمام بناء دولة مستقرة:

منذ استقلال السودان عام 1956م، شهدت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالحكومات المدنية وأعادت إنتاج الحكم العسكري في أشكال مختلفة، فمن دكتاتوريات عبود ونميري والبشير وليست انتهاء بالبرهان، يظل شبح الوصول للسلطة عبر بندقية الجيش احدى السمات التي شكلت ملامح الحكم في البلاد، وفي المقابل فأن المعالجات الشكلية لمسألة الحرب في السودان ظلت ترسل رسائل خاطئة بأن البندقية مدخل فعال لتقاسم السلطة والثروة، هذا الإرث التاريخي يجعل احتمالية العودة إلى الانقلابات قائمة، طالما ما زالت هناك قوى سياسية تصر على تأسيس خلايا لها داخل القوات النظامية، وكذلك تظل ظاهرة تناسل المليشيات والمجموعات المسلحة تطل بعنقها بين الفينة والاخرى، طالما لم يتم اجاد حل جذري لمسألة الحرب في السودان.

فالسودان بعد ما أنهكته الانقلابات العسكرية وتنازعته الميليشيات المسلحة، يقف اليوم أمام امتحان وجودي فإما أن ينجح في إنهاء الحرب الراهنة ويضع حداً لدور الميليشيات والانقلابات العسكرية، ويفتح طريق الأمل صوب سلام مستدام ودولة مدنية حديثة، أو يعود إلى دوامة الصراع المسلح التي اعقدت لعقود طويلة، إن وجود الميليشيات والمجموعات المسلحة خارج إطار الدولة يمثل التحدي الأكبر أمام أي مشروع لبناء دولة مستقرة، ويثير أسئلة جوهرية حول مستقبل السودان بعد نهاية هذه الحرب، والشاهد هو إن مستقبل هذه الميليشيات والمجموعات المسلحة بعد نهاية الحرب سيحدد ملامح سودان المستقبل، بين خيار التفكيك والدمج أو خطر إعادة الانقلابات والتمرد، فيما يبقى الرهان الأكبر على إرادة السودانيين في صياغة عقد اجتماعي جديد يضع حداً لدائرة العنف الجهنمية.

احتمالية العودة إلى الحرب والانقلابات العسكرية:

غياب الاستقرار السياسي والأمني يضاعف هذه الاحتمالية، إذ أن أي فراغ في السلطة أو فشل في التوافق الوطني قد يفتح الباب أمام الجيش أو الميليشيات للتدخل مجدداً، كما أن البيئة الأمنية الهشة، وانتشار السلاح، وغياب سلطة الدولة المركزية، كلها عوامل تجعل أي اتفاق سياسي هشاً وقابلاً للانهيار في لحظة واحدة، وقبل هذا وذاك وجود تشكيلات حزبية داخل المؤسسات الاجهزة الامنية هو النواة الاولى للانقلابات العسكرية.

وجود الميليشيات ودورها في عدم الاستقرار:

أن ظاهرة الميليشيات المسلحة في السودان ليست جديدة، لكنها تفاقمت بشكل غير مسبوق خلال الحرب الأخيرة، فقوات الدعم السريع تمثل النموذج الأبرز حيث تحولت إلى قوة موازية للجيش وتتوق عليه كم حيث العدد، وكذلك هناك ميليشيات أخرى نشأت وتكونت في ظروف متباينة، منها حركات دارفور المختلفة بالاضافة إلى الحركة الشعبية شمال، وهي مجموعات مسلحة افرزتها قضايا متعلقة بغياب التنمية المتوازنة والتقسيم العادل للسطة والثروة، ومعالجة قضايا اجتماعية وثقافية أخرى ظلت مكان خلاف منذ استقلال السودان، وكل هذه الملشيات والمجموعات المسلحة ذات تكوين قبلي وجهوي.

وهناك ظاهرة تمليش أكثر خطورة وهي المكونات العسكرية التي يتم تأسيسها من قبل تنظيمات سياسية ذات بعد ايدلوجي، بهدف المحافظة على السلطة مثل تشكيلات ما يسمى بحركة الاخوان المسلمين وغيرها، وايضًا هناك مجموعات وتشكيلات مسلحة تتم تأسيسها من قبل الجيش والاجهزة الامنية الأخرى كقوات مساندة لها، مثل الدفاع الشعبي وهيئة العمليات والدعم السريع قبل الحرب وغيرها، جميع هذه المجموعات والتشكيلات تعمل

تحت قيادة منفصلة ولديها استقلالية نسبية، ومعظمها لها علاقات عابرة للحدود، فبعض الميليشيات تتلقى دعماً من أطراف إقليمية، ما يعزز دورها في تقويض الاستقرار الداخلي ويحولها إلى أدوات لصراع نفوذ إقليمي، فوجود كل هذه القوى المسلحة خارج إطار الدولة يجعل أي عملية سلام هشة، إذ يمكن أن تنهار بمجرد رفض طرف مسلح الالتزام بالاتفاق، وهذا ما يفسر صعوبة الوصول إلى سلام مستدام في السودان، حيث تتعدد مراكز القوة وتتنازع الشرعية.

تقويض عملية السلام المستدام:

فعملية السلام المستدام في السودان يتطلب أكثر من مجرد وقف إطلاق للنار؛ إنه يحتاج إلى معالجة جذرية لوجود الميليشيات والمجموعات المسلحة، فطالما بقيت هذه القوى خارج سيطرة الدولة، فإنها ستظل قادرة على تقويض أي اتفاق سياسي أو عسكري، إن الميليشيات لا تمثل فقط تهديداً أمنياً، بل هي أيضاً عامل سياسي واقتصادي، إذ أنها تسيطر على موارد ومناطق، وتفرض سلطتها على السكان، ما يجعلها جزءاً من المعادلة السياسية والعسكرية، لذلك، فإن أي عملية سلام لا يمكن أن تنجح دون إدماج هذه القوى في مشروع وطني شامل، أو تفكيكها بشكل منظم ومدروس.

مستقبل الميليشيات والمجموعات المسلحة بعد نهاية الحرب:

السؤال الأكثر إلحاحاً اليوم هو ما مصير هذه الميليشيات بعد نهاية الحرب؟ هناك عدة سيناريوهات محتملة، منها دمج الميليشيات في القوات النظامية الرسمية وهو أحد الخيارات المطروحة، لكن ذلك يتطلب إصلاحاً عميقاً وضمانات بعدم إعادة إنتاج الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية، وكذلك التسريح وإعادة الإدماج: برامج «DDR» (التسريح، نزع السلاح، وإعادة الإدماج) يمكن أن توفر مساراً لإعادة المقاتلين إلى الحياة المدنية، لكنها تحتاج إلى موارد ضخمة وإرادة سياسية قوية، وايضًا تحول بعض الميليشيات إلى أحزاب أو حركات سياسية، وهو خيار محفوف بالمخاطر إذا لم يضبط قانونياً ويدمج في العملية الديمقراطية.

في كل الاحوال إذا لم تعالج جذور الأزمة السودانية بشكل شامل، وتفكك مصادر العنف وتجفف منابع اعادة انتاج العنف، وأهمها تفكيك كل الخلايا المكونات الحزبية داخل الاجهزة الامنية، وتفكيك المليشيات والمجموعات العكسرية المسلحة بطريقة علمية وحاسمة، ستظل دوامة الانقلابات العسكرية مستمرة، والميليشيات والمجموعات المسلحة قد تعود إلى حمل السلاح وتفجر جولات جديدة من الحرب، ما يعيد السودان إلى نقطة الصفر.

نحو رؤية مستقبلية:

إن معالجة قضية الانقلابات العسكرية والميليشيات المسلحة في السودان تتطلب رؤية مستقبلية شاملة، تقوم على ثلاثة محاور أساسية، أولًا: إصلاح المؤسسة العسكرية وتحويل الجيش إلى مؤسسة وطنية مهنية بعيدة عن السياسة والاقتصاد، وبناء جيش قوي قادرة على استيعاب المقاتلين السابقين ضمن إطار منضبط، ثانيًا إطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة تعالج جذور الأزمة السودانية الشاملة وتعيد بناء الثقة بين المكونات المختلفة، بما يضمن مشاركة عادلة للجميع في الدولة، ضمن دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية دون تميز، وثالثًا: برامج تنموية عادلة توفر فرص عمل وخدمات للمقاتلين السابقين والمجتمعات المتضررة، وتعيد توزيع الثروة بشكل يقلل من دوافع حمل السلاح.

خاتمة:

إن مستقبل هذه البلاد يجب أن لا يحسم في ساحات القتال ولا يصاغ بالرصاص، ويجب أن يترك المجال للبندقية تحدد ملامح الحكم وتوزع خارطة الثروة، بل يكون الرهان الأول على قدرة السودانيين على صياغة عقد اجتماعي جديد يضع حداً لهيمنة السلاح، ويعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة والقانون، فإما أن يكون السودان نموذجاً لإرادة الشعوب في تجاوز جراحها، أو أن يغدو مثالاً مأساوياً على كيف يلتهم الانقسام أحلام الأمم، والرهان الأكبر يبقى على وعي السودانيين بأن السلام ليس مجرد هدنة، بل هو مشروع حياة، وأن الدولة المدنية ليست خياراً ثانوياً، بل هي شرط البقاء ذاته، وإما أن يكسر السودانيين قيود الحرب والظلام وينتصروا بالسلام والحرية ويكتبوا فجرهم بمداد من نور أو يظلوا أسيرين لدوامة السلاح وظلام القهر.

الكيل بمكيالين في ترقيات "الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

يوسف الغوث

ملخص

ينتقد المقال قرار ترقية 603 موظفين من أصل 1680 بالهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، حيث حُرم نحو 64% من العاملين من الترقية رغم بقاء بعضهم دون ترقيات منذ 2021. ويرى أن المشكلة لا تكمن في النسب بقدر ما تكمن في المنهجية المعتمدة.

يشير إلى أن الإدارة اعتمدت على "التقارير السرية" لعامي 2023 و2024، وهي فترة حرب ونزوح وفقدان ملفات، ما جعل التقييم غير عادل ولا يعكس الأداء الحقيقي. وكان الأجدى—بحسب الكاتب—الاعتماد على سنوات أكثر استقراراً أو معايير موضوعية كالأقدمية والمؤهل.

يشير الكاتب إلى مخالفات واضحة، أبرزها تضارب المصالح حين قيّم رؤساء ينافسون مرؤوسيهم على نفس الدرجات، إضافة إلى استبعاد موظفين ظلوا يعملون في قطاعات حيوية رغم الظروف. وزاد الأمر تعقيداً رفض استلام التظلمات وتجاهل الإجراءات الإدارية السليمة.

يخلص إلى أن ما حدث يعكس سياسة "الكيل بمكيالين" ووجود فساد مؤسسي، مطالباً الجهات المختصة بالتدخل لضمان العدالة والشفافية، ومحاسبة المسؤولين عن هذه التجاوزات.

في الأول من فبراير 2026 وقّع مدير عام الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس قرار ترقية 603 من العاملين بالهيئة من أصل 1680 عاملاً، بنسبة 35،9%، فيما بقي 1077 عاملاً (64،1%) دون ترقية، رغم أن كثيراً منهم لم ينالوا ترقية منذ عام 2021. وزعت الترقيات على النحو التالي: 405 موظفين من القطاع الثالث حتى الدرجة السابعة، 95 فنياً وإدارياً من الدرجة الثامنة حتى العاشرة، 10 سائقين من السابعة حتى العاشرة، و93 عاملاً من الحادية عشرة حتى الثالثة عشرة. غير أن الإشكال لا يكمن في الأرقام بقدر ما يكمن في المنهجية التي اعتمدتها الإدارة، حيث استندت الترقيات بالكامل إلى (التقارير السرية) للأعوام 2023 و2024، وهي فترة الحرب التي شهدت نزوحاً واسعاً للعاملين من ولايات دارفور وكردفان والخرطوم والجزيرة، وفقدت خلالها ملفات العاملين ، لقد كان الأجدى اعتماد عامي 2022 أو 2025 اللذين تمتعا بقدر أكبر من الاستقرار، أو اللجوء إلى أقدمية الدرجة والتعيين والمؤهل كمعيار وحيد لحين استقرار الأوضاع.

لقد شابت (التقارير السرية)المعتمدة مخالفات جسيمة، أبرزها قيام (رؤساء) يتنافسون مع مرؤوسيهم على نفس الدرجة بكتابة (التقارير،) وهو تضارب مصالح صريح، فضلاً عن تقييم بعض العاملين الذين عملوا جزءاً من 2023 ونصف 2024 بنسبة 50% فقط، في خطأ منهجي يعود إلى من يمثلون ديوان (شؤون الخدمة داخل الهيئة). كما استُبعد من الترقية عاملون واظبوا على العمل بانتظام منذ 2021 في مواقع حساسة مرتبطة بالصادرات والواردات، وتأثر اقتصاد(الدولة)بهذا القطاع، وذلك بسبب تقارير فترات الحرب التي لم تعكس أداءهم الحقيقي.

عندما تقدم المتضررون بتظلمات عبر رؤسائهم المباشرين، رفض ممثلو ديوان شؤون الخدمة استلامها بحجة أن الاعتراض يجب أن يوجه مباشرة إلى(وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير تنمية الموارد البشرية،) متجاهلين التدرج الهرمي الذي تحكمه الأصول الإدارية، خاصة أن الترقيات لم تُعتمد بعد من الوزراء المختصين، ما جعل إجراءات التظلم أشبه بالبحث عن إبرة داخل كومة رمل. وفي خضم ذلك أصدرت اللجنة التمهيدية لنقابة العاملين بياناً أشادت فيه بالقرار ووصفته "(بالإنجاز المؤسسي)"، وشكرت المدير العام،وهو أمر يدعو للسخرية،، و يعتبر بمثابة تزكية غير مبررة للإدارة وتجاهلاً لمعاناة 64% من العاملين، فضلاً عن أن النقابة معينة ولا تمثل العمال تمثيلاً حقيقياً...

يطرح المتضررون سؤالين جوهريين: هل ستُطبق ترقيات العاملين بديوان شؤون الخدمة نفس المنهجية التي طُبقت في الهيئة؟ وهل المؤسسات الأخرى التي أجرت ترقيات بعد الحرب اتبعت ذات الأسلوب أم أن ما حدث في الهيئة كان استثناءً؟

ان سياسة الكيل بمكيالين تؤكد ان هنالك فساد مستشري وبشكل عميق داخل أروقة الهيئة السودانية للمواصفات ،،والمقاييس، الأمر الذي يتطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير اللازمة لوقف هذا الأمر الخطير.....

حقك تحرسو ولا بجيك

حقك تقاوي وتقلعو

عيد السودان:
حزنٌ لا يفنى

ملخص

تحوّل العيد في السودان منذ فضّ اعتصام 2019 إلى مناسبة يغلب عليها الحزن، حيث تراكمت الأوجاع بفعل الحرب المستمرة، وأصبح العيد مجرد محطة لتجديد الألم بدل الفرح. ومع كل عام، تتكرّر المآسي وكأنها قدر ملازم للسودانيين، في ظل واقع لا يشي بأي انفراج قريب.

في هذا العيد، تجلّى الحزن بشكل مأساوي في قصف مستشفى الضعين بشرق دارفور، ما أدى إلى مقتل العشرات بينهم أطفال وكوادر طبية، وخروج المستشفى عن الخدمة. وبين تبادل الاتهامات بين طرفي الصراع، بقي المدنيون هم الضحايا، وتحول مكان العلاج إلى ساحة موت في لحظة واحدة.

امتد المشهد القاتم ليشمل تصاعد خطاب الكراهية وتبرير استهداف المدنيين، إلى جانب هجمات متبادلة في مدن أخرى، وانفلات أمني طال حتى المناطق التي توصف بـ«الآمنة». كما زادت معاناة المواطنين مع تدهور الخدمات، خاصة انقطاع الكهرباء خلال أيام العيد.

لا تلوح في الأفق بوادر تهدئة، مع استمرار التصعيد ورفض وقف إطلاق النار، بينما تبدو الحياة المدنية بعيدة عن الاستقرار. وحتى محاولات البحث عن فرح عابر عبر الرياضة خابت، ليختتم السودانيون عيدهم بحزن إضافي، يؤكد أن العيد في ظل الحرب بات وجعًا مستمرًا لا ينتهي.

الزين عثمان

منذ لحظة فضّ الاعتصام أمام القيادة العامة في العام 2019، سُجّل العيد في دفاتر السودانيين بوصفه لحظة للأحزان لا للفرح؛ إذ تحوّلت عبارة «حدث ما حدث يومها» إلى تدشين لحقبة من وجع لا ينتهي. فالذين فضّوا الاعتصام في ذات العيد، قرروا لاحقًا أن يفضّوا بلادًا كاملة بالحرب، وهم ذاتهم، وكأنهم عازمون على نقل الحزن وتجديده مع كل عيد. وعلى مدى أكثر من سبع سنوات، بات العيد لدى السودانيين مجرد مناسبة لاجترار الأحزان والأوجاع، وتجديد أمنيات «القابلة خير» التي لا تجد طريقها إلى التحقق.

وعند محاولة الإجابة عن سؤال «العيد كيف؟»، تفجعك الوقائع دون أن تثير دهشتك في سودان الحرب؛ إذ تختزل الحرب في خلاصتها كل شيء. هذه المرة، ينطلق الحزن من الضعين ومستشفاها، حيث قرر الموت أن يحتفل بعيده الخاص هناك.

ففي أعقاب هجوم بطائرات مسيّرة نسبه كل طرف إلى الآخر من أطراف الصراع على جثة السودان وما تبقى من شعبه، قالت قوات الدعم السريع وحكومتها التأسيسية إن المسيّرات تتبع للقوات المسلحة واستهدفت المستشفى. في المقابل، خرج الناطق باسم القوات المسلحة لينفي التهمة، مشددًا على التزام الجيش بالإنسانية والمهنية، ومؤكدًا أن استهداف المستشفيات والأعيان المدنية «ماركة مسجلة» باسم الميليشيا. وفي هذا السياق، أكدت منظمة الصحة العالمية مقتل 64 شخصًا على الأقل، بينهم 13 طفلًا، إضافة إلى كوادر طبية ومرضى، وإصابة العشرات، جراء هجوم استهدف مستشفى في ولاية شرق دارفور، غربي السودان.

وتعرض مستشفى الضعين التعليمي، الذي يقدم خدماته لنحو أربعة ملايين شخص في المنطقة، للقصف في أول أيام العيد.

وقالت منظمة الصحة العالمية، الأحد، في ضربة مدمّرة جديدة للرعاية الصحية في السودان. أدى هجوم الجمعة، على مستشفى الضعين في شرق دارفور إلى مقتل 64 شخصًا وإصابة 89 آخرين.

وأوضحت المنظمة الدولية في بيان أنه كان من بين القتلى 13 طفلًا، وممرضتان، وطبيب. وأصبح المستشفى الآن خارج الخدمة.

وأضافت، «في لحظة واحدة، تحوّل مكان للشفاء إلى مشهد من الدمار. وبالنسبة للعائلات في المناطق المحيطة، فقد اختفى أحد الأماكن القليلة التي كانت تتيح لهم تلقي الرعاية».

حزن العيد الذي ارتسم على وجه الضعين وأهلها لم يكن فقط في الموت الهابط من السماء، ولا في فقد الأمهات لأبنائهن، ولا في سقوط الكوادر الطبية بالرصاص، بل تجلّى بصورة أشد في محاولات تبرير موت المدنيين تحت ذرائع أنهم «حواضن» للدعم السريع. بل إن البعض ذهب إلى اعتبار موت الأطفال «أفضل» من أن يتحولوا إلى «جنجويد» عند بلوغهم. هكذا يبدو سودان الحرب، حيث تحل الكراهية محل المحبة، وتسبق أمنيات الهلاك تطلعات الصحة والسلامة.

وفي المقابل، لم يغب من يعترضون على مسيّرات الجيش في الضعين عن الرد بمسيّراتهم، مستهدفين مدينة «الدبة» شمال السودان خلال العيد، وسط تصاعد رسائل الكراهية والمطالبة بضرب ما يُنظر إليه بوصفه «رأس الأفعى» في شندي ودنقلا وعطبرة وبورتسودان وغيرها من المدن.

لكن السؤال يظل قائمًا: كيف قضى من يُنظر إليهم على أنهم «رأس الأفعى» عيدهم في المناطق المصنفة آمنة؟ في منطقة الكلاكلة جنوب الخرطوم، التي عادت إليها بعض مظاهر الحياة مقارنة بغيرها من مناطق العاصمة، شكا مواطنون خلال العيد من اقتحام مجموعات مسلحة لمنازلهم ونهب ممتلكاتهم تحت تهديد السلاح. وأصبح هذا المشهد حاضرًا بكثافة في السودان الراهن، إلى درجة أنه لم يعد يثير الدهشة ولا التساؤلات.

وعلى صعيد الخدمات، وللمرة الثانية خلال أقل من أسبوع، شهدت أجزاء واسعة من السودان إطفاءً كاملاً للكهرباء شمل العاصمة الخرطوم وولايات نهر النيل والشمالية والبحر الأحمر، قبل أن تبدأ شركة الكهرباء في إعادة التيار تدريجيًا يوم الأحد 22 مارس 2026، وجاء الإطفاء العام نتيجة ترتيبات فنية لتغذية المحطات وتقوية التيار، غير أن النتيجة بالنسبة للمواطنين لم تحمل جديدًا: «قاطعة عامة» في العيد.

سياسيًا، جدد الفريق أول عبد الفتاح البرهان، في خطاب العيد، التأكيد على أنه «لا هدنة» أو وقف لإطلاق النار مع «قوات الدعم السريع»، مشترطًا لذلك انسحاب وتجميع هذه

«الميليشيا» وفق خطة سلام تتضمن برنامجًا زمنيًا متكاملاً ينتهي بسلام دائم، ولا يُبقي أي قوة مسلحة خارج الأطر الرسمية. كما تعهد بالمضي «معًا لتطهير البلاد من ميليشيا آل دقلو الإرهابية ومعاونيها، وبناء الدولة واستكمال مؤسساتها، وإرساء أسس راشدة ومنضبطة لتطبيع الحياة المدنية والتداول السلمي للسلطة».

غير أن واقع «تطبيع الحياة المدنية» يكشف عن صورة مغايرة؛ إذ تتجلى الأزمة في انقطاع الكهرباء عن المواطنين ومدن بأكملها في مناطق سيطرة الجيش، بينما تغيب مظاهر الأمان وسيادة القانون في المناطق الخاضعة للدعم السريع، حيث لا عيد ولا صلوات، وأطفال يخشون مغادرة منازلهم، ومدن مثل بارا والنهود غادرتها الحياة تمامًا، وبالطبع لا عيد فيها.

وبعيدًا عن جدل السياسة والحرب، علّق السودانيون آمالهم على فرحة رياضية في العيد عبر كرة القدم، وتحديدًا من الهلال في مواجهته أمام نهضة بركان المغربي، والتي أُقيمت على ملعب أماهورو في العاصمة كيجالي. غير أنه، وقبل نتيجة المباراة، فوجئوا بخبر اعتذار منتخب السودان عن مواجهة الأرجنتين في مباراة تعهد الاتحاد الأرجنتيني بدفع كامل استحقاقاتها، وهو اعتذار ارتبط، بحسب متابعين، بتداعيات تتعلق بحقوق لاعبي المنتخب لدى الاتحاد العام السوداني.

وفي المحصلة، انتهى العيد السوداني بحزن آخر، مصدره هزيمة الهلال أمام الفريق المغربي، وتوقف الحلم، ليبقى العيد، كما بدأ، محاطًا بوجع لا ينتهي.

تحليلات متزايدة بتورط البرهان في تصنيف أمريكا لـ« إخوان السودان»

ملخص

تشير التحليلات إلى أن إعلان إعادة هيكلة ودمج القوات المساندة داخل الجيش السوداني، الذي طرحه ياسر العطا، لم يُستقبل كخطوة إصلاحية مطمئنة، بل أثار مخاوف من ترسيخ نفوذ المليشيات الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية. وجاء ذلك متزامنًا مع تصنيف واشنطن لجماعة الإخوان المسلمين السودانية، ما زاد الشكوك حول طبيعة هذا التوجه وتوقيته.

يرى مراقبون أن دمج عناصر ذات خلفية أيديولوجية داخل الجيش يعزز التيارات الرافضة للتحول المدني، خاصة أن هذه الشبكات كانت متجذرة منذ عهد البشير، واستعادت نفوذها قبل اندلاع حرب 2023. كما أن اعتماد البرهان عليها عسكريًا وسياسيًا جعلها لاعبًا مؤثرًا في مسار الحرب واستعادة السيطرة على بعض المناطق.

حذّرت أصوات دولية من أن توسيع حضور الإسلاميين داخل الجيش لا يمكن أن يكون مدخلًا للإصلاح، بل قد يعمّق أزمة الثقة داخليًا وخارجيًا. وتعتبر الولايات المتحدة هذه الجماعات عاملًا مهددًا للاستقرار، متهمة إياها بإطالة أمد الحرب وارتباطها بشبكات إقليمية، وهو ما انعكس في العقوبات والتصنيف الأخير.

تذهب تحليلات متزايدة إلى احتمال وجود دور غير معلن للبرهان في تمرير تصنيف الإخوان، ضمن صفقة تهدف لتخفيف الضغوط الدولية عليه وتجنب عقوبات أوسع. وبينما قد تحقق هذه الخطوة مكاسب تكتيكية للطرفين، فإنها تكشف في الوقت ذاته عن تصدعات متنامية بين البرهان وحلفائه الإسلاميين، وتطرح تساؤلات حول مستقبل التحالفات وفرص السلام في السودان.

الفكرة القائلة بأن المليشيات الإسلامية ستصبح أكثر تجذّرًا داخل القوات المسلحة السودانية من المرجح أن تثير مزيدًا من القلق داخل السودان وخارجه، لا أن تطمئنه.

بقلم: ويلي فوتري*

أفاد الفريق أول ياسر العطا، عضو مجلس السيادة ومساعد القائد العام للقوات المسلحة السودانية، يوم السبت بأن هناك ترتيبات جارية لإعادة هيكلة آليات تنظيم ودمج القوات المساندة داخل القوات المسلحة، وذلك وفقًا لما أوردته منصة «سودان هورايزن». ومن المرجح أن العطا كان يعتقد أن هذا الإعلان سيطمئن الشعب السوداني والمجتمع الدولي، وربما يشير إلى تنظيم أكثر انضباطًا. غير أن فكرة ترسيخ المليشيات الإسلامية بشكل أعمق داخل القوات المسلحة من المرجح أن تثير القلق داخل السودان وخارجه. ويزيد من تعقيد المشهد أن إعلان العطا جاء مباشرة بعد قيام وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية هذا الأسبوع.

إن دمج العطا لمليشيات إسلامية ذات التزام أيديولوجي داخل القوات المسلحة يعزز التيارات المتشددة التي تفضل استمرار الحكم العسكري، وقد تعارض أي تقاسم للسلطة أو إصلاح في القطاع الأمني. ووفقًا لتقرير لرويترز، فإن عودة الفصائل الإسلامية بدأت قبل اندلاع الحرب في أبريل 2023، خلال فترة كانت فيها عملية الانتقال نحو الحكم المدني تنحرف عن مسارها. وكانت هذه الفصائل قد رسخت جذورها بعمق في أجهزة الحكم والجيش خلال ثلاثة عقود من حكم البشير. وعندما نفذ قائد القوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح البرهان انقلابًا بعد عامين من الإطاحة بالبشير في 2019، فقد اعتمد بشكل كبير على دعم هذه الفصائل. وبالفعل تُنسب إلى المليشيات الإسلامية مساهمة في مساعدة البرهان والقوات المسلحة على استعادة الخرطوم.

وعلّق كاميرون هدسون، الزميل البارز في برنامج أفريقيا بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، قائلاً: «إن مجرد دمج المقاتلين الإسلاميين في الجيش لا يمكن أن يكون الحل الكامل. نعم، يجب تفكيك هذه المليشيات، لكن القوات المسلحة متهمة أصلًا بوجود اختراق إسلامي. وإذا كانت تريد تبديد هذه المخاوف، فإن إضافة مزيد من الإسلاميين لن تحقق ذلك. هذا هو الوقت المناسب لاستخلاص الدروس وطلب المشورة من دول واجهت تحديات مماثلة، إذا كانت هناك نية حقيقية لقطع الصلة بالماضي وفتح طريق جديد نحو السلام الداخلي.»

إن التحالف التكتيكي للبرهان مع القوى الإسلامية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين، يمثل مصدر قلق للمجتمع الدولي والوسطاء، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. فالبرهان يعتمد على هذه المليشيات والشبكات لتوفير المقاتلين وتدريب المتطوعين والوصول إلى الموارد الاقتصادية، بينما ترى هذه القوى الإسلامية في البرهان والحرب فرصة للعودة إلى السلطة بعد سقوط البشير.

ومع ذلك، هناك تحليلات متزايدة تشير إلى أن البرهان نفسه ربما كان منخرطًا خلف الكواليس في مسألة تصنيف الإخوان المسلمين. إذ يجد نفسه في موقف متزايد الصعوبة، في ظل ضغوط دولية بسبب اتهامات بارتكاب القوات المسلحة انتهاكات، ويعتقد بعض المعلقين أنه ربما عقد صفقة غير معلنة للحصول على ضمانات، سواء لمغادرة السودان بأمان إذا لزم الأمر، أو لتجنيب نفسه وجيشه إدراجهم في جولات أخرى من العقوبات. وفي المقابل، تحقق الولايات المتحدة هدفها في التصنيف في وقت تحتاج فيه إلى التعامل بحزم مع وكلاء إيران، بينما يحصل البرهان على الضمانات التي يسعى إليها. وكما قال أحد محللي الشؤون الأفريقية: «إن الدوافع والتوقيت لمثل هذه الصفقة كانا مناسبين للطرفين.» وفي نهاية المطاف، بدأت تظهر تصدعات في العلاقة بين البرهان والمليشيات الإسلامية التي يعتمد عليها.

ويرى مسؤولون أمريكيون وتحليلات سياسية أن الحركة الإسلامية المرتبطة بالإخوان المسلمين في السودان تمثل تهديدًا أمنيًا ومصدر قلق في مجال مكافحة الإرهاب، مشيرين إلى دورها في إطالة أمد الحرب وتعزيز التطرف. وقد فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شخصيات ومليشيات إسلامية سودانية (على سبيل المثال في عام 2025) بسبب عرقلتها للسلام وتعاونها مع الحرس الثوري الإيراني. كما صرّح ممثل لوزارة الخارجية الأمريكية أن واشنطن تعمل على الحد من «التأثير الإسلامي السلبي في حكومة السودان»، وربط ذلك بهجمات على المسيحيين وتراجع أوسع في الحريات الدينية منذ اندلاع الحرب في 2023.

كما وصف مبعوثون أمريكيون علنًا أن «القلق الأساسي» لديهم تجاه القوات المسلحة السودانية يتمثل في علاقاتها مع الإسلاميين المتشددين وإمدادات السلاح من إيران، مع

الإقرار ببعض الخطوات التي اتخذتها القوات المسلحة للابتعاد عن أكثر العناصر تشددًا. وفي الوقت نفسه، دفع الكونغرس الأمريكي بمشروع «قانون تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية لعام 2025»، والذي يتناول صراحة هياكل الجماعة، بما في ذلك في السودان، مما يعكس الأهمية السياسية التي توليها واشنطن لهذا الملف.

في ظل كل هذا القلق الدولي، يبدو من غير المفهوم كيف يمكن للفريق أول ياسر العطا أن يعتقد أن المزيد من دمج الميليشيات الإسلامية داخل القوات المسلحة قد يطمئن المجتمع الدولي، الذي يخشى أصلًا من النفوذ القوي للإخوان المسلمين في السودان ويرى أن تأثيرهم على البرهان يمثل عقبة رئيسية أمام جهود السلام. أو ربما يكون العطا ببساطة يبعث برسالة طمأنة إلى التيار الإسلامي داخل السودان بأن مكانهم في رؤية القوات المسلحة لمستقبل البلاد آمن، وفي الوقت نفسه يبعث بإشارة إلى العالم بأن نظام البرهان ماضٍ في طريقه الخاص، حتى لو كان ذلك على حساب فرص تحقيق السلام.

.....

*** ويلي فوتري**

هو مؤسس منظمة حقوق الإنسان بلا حدود (بلجيكا). شغل سابقاً منصب القائم بأعمال البعثة في وزارة التربية الوطنية البلجيكية والبرلمان البلجيكي، وهو مدير منظمة حقوق الإنسان بلا حدود، وهي منظمة غير حكومية مقرها بروكسل أسسها عام 2001. وهو أحد مؤسسي لجنة راؤول فالنبرغ (بلجيكا).

حـرب أخـرى، وفاتورة أخرى لأفريقيا

ملخص

أدت الضربات الأمريكية-الإسرائيلية على إيران إلى موجة تصعيد في الخليج انعكست سريعًا على أفريقيا، خاصة عبر ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت 100 دولار للبرميل مع توقعات بمزيد من الزيادة. هذا الارتفاع قلب سلاسل التوريد ورفع كلفة الطاقة، ما وضع الاقتصادات الأفريقية أمام صدمة خارجية جديدة متعددة الأبعاد.

تواجه الدول المستوردة للنفط، خصوصًا في شرق أفريقيا، ضغوطًا حادة على موازناتها وعملاتها، مع تراجع التحويلات المالية ونقص الأسمدة وارتفاع تكاليف الإنتاج. كما تأثرت قطاعات حيوية مثل التعدين بسبب اضطراب إمدادات الكبريت، بينما تواجه مصر تحديات إضافية مرتبطة بالغاز وقناة السويس والسياحة.

تتزايد مخاطر التضخم، وخروج رؤوس الأموال، وارتفاع كلفة الاقتراض، ما قد يدفع البنوك المركزية لتأجيل خفض الفائدة أو رفعها. كما يهدد ضعف العملات وارتفاع الدولار قدرة الدول على سداد ديونها، في وقت قد تضطر فيه أكثر من 40 دولة إلى زيادة دعم الوقود لتخفيف الضغوط الاجتماعية.

رغم هذه التحديات، قد تستفيد بعض الدول المصدّرة للموارد مثل النفط والغاز والذهب، كما قد تفتح الأزمة الباب لتعزيز الاستثمارات في مشاريع الطاقة الأفريقية وتنويع الإمدادات عالميًا. إلا أن طول أمد الصراع وإغلاق مضيق هرمز يظلان العاملين الحاسمين في تحديد حجم التأثيرات النهائية على القارة.

أدت الضربات الأمريكية الإسرائيلية على إيران إلى ارتفاع أسعار الطاقة بشكل كبير وقلبت سلاسل التوريد العالمية رأساً على عقب في أزمة متعددة الجبهات

تقرير: Africa Confidential

بعد أن شنت الولايات المتحدة وإسرائيل ضربات على إيران في 28 فبراير، مما أدى إلى سلسلة من الهجمات الانتقامية في جميع أنحاء الخليج، بدأت تظهر التداعيات الاقتصادية على أفريقيا في موجات متداخلة. وأبرزها النفط: فقد تجاوزت الأسعار 100 دولار أمريكي للبرميل - أي أعلى بنحو 50% من مستويات فبراير - وتتوقع مصادر في القطاع أن تتجاوز 120 دولارًا إذا استمر الإغلاق الفعلي لمضيق هرمز، الذي يمر عبره خُمس النفط العالمي (How Abie Cye ،6 No 67 AC Vol North could is fireing the Horn).

قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط بمقدار 20 دولارًا أمريكيًا وحده إلى انخفاض الحساب الجاري في الكونغو كينشاسا بأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضه.

في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا بنسبة تقارب 1% لكل منها، وفقًا لتقديرات بلومبيرغ إيكونوميكس. كما أن إمدادات الغاز متأثرة، مما يرفع تكاليف الطاقة. ويؤدي انخفاض التحويلات المالية من الشرق الأوسط إلى تضييق الخناق على دخل الأسر في جميع أنحاء شرق أفريقيا. ويهدد نقص الأسمدة محاصيل الموسم المقبل. وتتعرض واردات الكبريت، التي تُستورد في الغالب من الخليج وتُعدّ أساسية لعمليات استخلاص النحاس في حزام النحاس بوسط أفريقيا، للخطر. وفي مصر، يتزامن توقف تدفقات الغاز عبر خط أنابيب إسرائيل مع تهديد عائدات قناة السويس، وانخفاض عائدات السياحة، وتراجع قيمة العملة.

في جميع أنحاء أفريقيا، تهدد التداعيات بتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاض قيمة العملات، وضعف مراكز النقد الأجنبي، وارتفاع تكاليف الاقتراض. ويواجه القرن الأفريقي مخاطر إضافية نتيجة قربه من صراع متصاعد (تقارير 2026/3/9، ارتفاع أسعار الطاقة يترك الدول الأفريقية في انتظار قلق لتهدئة حرب الشرق الأوسط). كما أن مصدري النفط مثل نيجيريا وأنغولا ، الذين من المفترض أن تستفيد عائدات صادراتهم وموازين حساباتهم الجارية من ارتفاع أسعار النفط، معرضون لعواقب أخرى للحرب.

يواجه صانعو السياسات في أفريقيا سؤالين رئيسيين: المدة المحتملة للصراع، وقدرة الولايات المتحدة وحلفائها على فتح مضيق هرمز، وهو ممر حيوي للنفط والغاز والأسمدة.

تشهد أسعار الوقود ارتفاعاً ملحوظاً في العديد من الاقتصادات، منها كينيا حيث يتفاقم نقص الوقود، وجنوب أفريقيا التي يزيد انخفاض قدرتها التكريرية المحلية من هشاشتها، ونيجيريا حيث رفعت مصفاة دانغوت أسعار الوقود وتستورد النفط الخام عبر تجار دوليين نظراً لعدم قدرة المنتجين المحليين على تلبية الاحتياجات. وتتمتع الدول الأفريقية، وفقاً للمعايير العالمية، بقدرة تخزينية منخفضة نسبياً للنفط والوقود.

يُهدد انقطاع إمدادات الغاز من الشرق الأوسط بارتفاع أسعار الغاز، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة توليد الطاقة ويثير مخاوف بشأن مصادر بديلة. ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد طرق جديدة لإمدادات الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك من شمال أفريقيا.

ستؤثر اضطرابات سوق المحروقات، إلى جانب انخفاض التحويلات المالية من الشرق الأوسط واقتصادات شرق أفريقيا - على المالية العامة والتضخم وخيارات السياسات الحكومية. وقد يواجه أكثر من 40 دولة أفريقية مستوردة للنفط ضغوطًا لفرض أو استئناف أو زيادة دعم الوقود.

مع تزايد الضغوط على التضخم، قد تضطر البنوك المركزية التي تأمل في خفض أسعار الفائدة إلى تغيير استراتيجيتها، إما بتأجيل التخفيضات المخطط لها أو حتى رفعها للسيطرة على التضخم. سيؤثر ذلك سلبًا على النمو الاقتصادي. كما ستحتاج هذه البنوك إلى الحد من مخاطر تدفقات رأس المال الكبيرة إلى الخارج، ومخاطر انخفاض قيمة العملة الذي قد يؤدي إلى «تضخم مستورد» عبر ارتفاع أسعار الواردات.

قد يؤدي ضعف العملات المحلية وارتفاع قيمة الدولار،

في ظل تزايد عزوف المستثمرين عن المخاطرة، إلى تقويض قدرة العديد من الدول الأفريقية على سداد ديونها، حيث ستصبح إعادة تمويل الديون المستحقة أكثر تكلفة، مما يؤثر سلبًا على احتياطيات النقد الأجنبي والسيولة. ويتساءل بعض المحللين عما إذا كانت بعض الاقتصادات الناشئة ستُحرم مجددًا من الوصول إلى أسواق السندات الدولية.

في جنوب أفريقيا، يؤكد مسؤولو الخزانة أن الوضع المالي قوي بما يكفي لتجاوز تداعيات الحرب مع إيران. وستستفيد جنوب أفريقيا أيضاً، مثل غانا ومالي وتنزانيا ، من ارتفاع أسعار الذهب إلى 5000 دولار للأونصة، حيث يُنظر إلى المعدن كملاذ آمن من قبل المستثمرين (AC المجلد 67 العدد 5، الدين يبلغ ذروته مع سعي الخزانة لتحقيق النمو وتعزيز المصداقية).

لكن في الشهر الماضي، أقرت وزارة الخزانة بأن ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير وضعف العملة قد يؤديان إلى زيادة نسبة الدين الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في كينيا، يتزامن ارتفاع أسعار الوقود والمخاوف بشأن استبدال الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط مع مخاوف تتعلق بالوصول إلى أسواق الشرق الأوسط للمنتجات الزراعية، بما في ذلك الشاي، ونقص الأسمدة، وانخفاض التحويلات المالية من الكينيين العاملين في المنطقة. ومثل جنوب أفريقيا، سيتأثر قطاع السياحة في كينيا بشدة جراء اضطراب كبير في خطوط الطيران. وقد كان رد الحكومة على «التداعيات المحتملة» للحرب الإيرانية محورًا أساسيًا في المناقشات الأخيرة مع موظفي صندوق النقد الدولي الزائرين.

إنّ الحيز المالي المتاح لكينيا للاستجابة للصدمات الخارجية محدود، وسيظل كذلك مع اقتراب الانتخابات الوطنية لعام 2027. وتُعدّ نيروبي من بين الحكومات الأفريقية القليلة التي تُبدي قلقها إزاء إيران تحديداً كسوق تصدير، ولا سيما الشاي.

تواجه اقتصادات شمال أفريقيا مستويات متفاوتة من المخاطر. فلو تمكنت ليبيا من زيادة إنتاج الغاز وتطوير احتياطياتها، لكانت في وضع جيد لتحقيق زيادة كبيرة في صادراتها، لا سيما إلى أوروبا. أما الجزائر ، المصدرة للغاز والغاز الطبيعي المسال، فهي في وضع أفضل، على الرغم من بعض القيود المتعلقة بالبنية التحتية والاستثمار، إلا أن عقود الغاز طويلة الأجل قد تحد من قدرتها على الاستفادة من ارتفاع الأسعار.

يحذر الرئيس التنفيذي لإحدى شركات التعدين العاملة في جنوب أفريقيا والكونغو-من أن انخفاض واردات الكبريت من الشرق الأوسط - الذي يُعدّ المصدر الرئيسي للكبريت المستخدم في قطاع التعدين بوسط أفريقيا - قد يُعيق عملية استخلاص النحاس. كما أن اضطراب خطوط الشحن وارتفاع تكاليف التأمين يُنذران بانخفاض أسعار الواردات وتكاليف النقل التي يتحملها المصدرون الأفارقة.

تُضيف التحركات الرامية إلى تحويل جزء من حركة الشحن بعيدًا عن الخليج وحول رأس الرجاء الصالح مزيدًا من التعقيدات. ولا يزال من غير الواضح إلى أي مدى ستستفيد الموانئ الأفريقية الواقعة على طول هذا المسار، وسط مخاوف بشأن قدرة موانئ جنوب أفريقيا على استيعاب حركة الشحن المتزايدة.

قد يكون من آثار حرب الخليج تحويل اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى شؤونها الداخلية. وهذا قد يكون له وجهان: تقليص دورها في الصراعات بالوكالة، كالحرب الأهلية في السودان ، وتحويل التمويل من المشاريع الأفريقية إلى إعادة الإعمار في الخليج بعد الحرب. وقد يؤدي ذلك إلى إبطاء مشاريع البنية التحتية الضرورية للنمو، والحد من خيارات التمويل المتاحة للحكومات. وفي حالة قطر ، قد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار في الكونغو وكاريبك وموزمبيق .

يقول محللون من شركة الاستشارات الاقتصادية «أكسفورد إيكونوميكس أفريكا» إن الأزمة قد تُعزز مشاريع النفط والغاز الأفريقية، حيث تسعى الاقتصادات والشركات الكبرى إلى تنويع مصادرها من الهيدروكربونات للحد من تأثرها بالصدمات المستقبلية في الشرق الأوسط. وتشمل هذه المشاريع استثمارات ضخمة، أو قرارات استثمارية نهائية وشيكة، في موزمبيق وناميبيا ، مع تحسن الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتأخرة، مثل خط أنابيب النفط الخام لشرق أفريقيا (EACOP) الذي تبلغ تكلفته 5 مليارات دولار أمريكي، والممتد من أوغندا إلى ميناء تانغا في تنزانيا.

قد تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات التي تدير عملياتها في أفريقيا انطلاقاً من الإمارات العربية المتحدة بنقل عملياتها أو افتتاح مقرات رئيسية في مدن أفريقية مثل نيروبي أو كيب تاون. كما قد تزداد الحوافز للاستثمار في الموانئ الأفريقية.

تفكيك نظام الإنقاذ من الخارج... بين ضرورات المساءلة وتحديات التنفيذ

إبراهيم هباني

ملخص

يفيد الكاتب بأن عودة ملف تفكيك نظام الإنقاذ من الخارج تشير إلى تغيّر في السياق السياسي أكثر من تطور في الأدوات، خاصة مع تزامنها مع قرار واشنطن تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً. الخطوة تبدو جزءاً من ضغط دولي يستهدف شبكات التمويل والامتدادات الاقتصادية والتنظيمية المرتبطة بالنظام السابق.

يرى أن العمل من الخارج يمنح مزايا مثل التحرر من الضغوط المحلية وإمكانية تتبع الأموال دولياً، لكنه يواجه محدودية كبيرة لغياب سلطة تنفيذية داخل السودان، ما يجعل الدور أقرب إلى الرصد والتوثيق منه إلى التفكيك الفعلي.

يشير الكاتب إلى أن التجربة السابقة للجنة إزالة التمكين كشفت عن مشكلات جوهرية، أبرزها ضعف الأساس القانوني، الانتقائية، وغياب الشفافية، ما أدى إلى الطعن في قراراتها وفقدان جزء من مشروعيتها، وأظهر أن المعالجة الاستثنائية السريعة تبقى هشة.

يؤكد أنه لنجاح أي تجربة جديدة، لا بد من تحويل التفكيك إلى مسار قانوني مؤسسي قائم على العدالة الانتقالية، عبر مفوضية مستقلة مرتبطة بالقضاء، تعمل بشفافية وتفصل بين القانون والسياسة، لأن الضغوط الدولية وحدها لا تكفي دون إرادة داخلية وأدوات تنفيذ حقيقية.

عادة، حين تعود ملفات قديمة إلى الواجهة، يكون السبب أن الظروف تغيّرت لا أن الأدوات تحسّنت. هذا ما ينطبق على عودة لجنة تفكيك نظام الإنقاذ – أو ما بات يُعرف عملياً بتفكيك نظام الإخوان في السودان – ولكن هذه المرة من خارج البلاد، وفي توقيت متزامن مع قرار واشنطن تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً.

فهل نحن أمام محاولة أكثر جدية، أم إعادة إنتاج لتجربة لم تكتمل؟

ما يجري ليس تفصيلاً. قرار الولايات المتحدة لم يكن مجرد توصيف سياسي، بل خطوة تستهدف بنية كاملة: شبكات مالية، واجهات اقتصادية، وامتدادات تنظيمية ظلّت حاضرة في مفاصل الدولة والاقتصاد. وفي هذا السياق، تبدو عودة لجنة التفكيك – بصيغتها الجديدة – جزءاً من أدوات الضغط الدولي لتجفيف منابع التمويل وإعادة تشكيل البيئة السياسية.

الميزة النظرية للعمل من الخارج واضحة: تحرّر من الضغوط المحلية، قدرة على التحرك عبر القنوات الدولية، وإمكانية الوصول إلى مسارات تتبع الأموال. لكن الواقع أكثر تعقيداً. لجنة بلا سلطة تنفيذ داخل السودان تظل محدودة التأثير، أقرب إلى جهة رصد وتوثيق منها إلى أداة تفكيك فعلي.

التجربة السابقة تقدّم درساً لا يمكن تجاهله. لم تتعثر لجنة إزالة التمكين فقط بسبب مقاومة خصومها، بل أيضاً بسبب أخطائها:

قرارات ضعيفة من حيث التأسيس القانوني، انتقائية في الاستهداف، وغياب الشفافية في عرض الأدلة.

هذه العوامل مجتمعة جعلت كثيراً من قراراتها عرضة للطعن والإلغاء، وأفقدتها جزءاً مهماً من مشروعيتها.

المشكلة في جوهرها ليست سياسية فحسب، بل قانونية بالدرجة الأولى. اللجنة السابقة قامت على قانون استثنائي، لا على منظومة عدالة انتقالية متكاملة. والفرق جوهري:

القوانين الاستثنائية قد تحقق نتائج سريعة، لكنها تبقى هشة وقابلة للانهيار، بينما مسارات العدالة الانتقالية، رغم بطئها، توفر أساساً أكثر صلابة واستدامة.

إذا أُريد لعودة لجنة تفكيك نظام الإخوان أن تكون مختلفة، فالمطلوب ليس إعادة إنتاج النموذج القديم، بل إعادة تصميمه:

تحويلها إلى مفوضية مستقلة ذات ولاية قانونية واضحة، ربط قراراتها مباشرة بالسلطة القضائية، العمل عبر آليات دولية لتتبع الأموال والأصول، والأهم نشر الأدلة للرأي العام لتعزيز الشفافية والمصداقية.

كما أن الفصل بين التفكيك والخصومة السياسية يظل شرطاً أساسياً. التجربة السابقة اختلط فيها المساران، ما أضعف الهدف الرئيسي وحوّل بعض الإجراءات إلى مادة للجدل السياسي بدلاً من أن تكون مساراً للعدالة.

في النهاية، تفكيك نظام الإنقاذ – أو تفكيك بنية الإخوان في السودان – ليس مجرد عملية قانونية، بل جزء من صراع أوسع على الدولة نفسها. الضغوط الدولية قد تُربك الشبكات، لكنها لا تُنهي النفوذ داخل المؤسسات ما لم تتوفر أدوات تنفيذ حقيقية وإرادة داخلية.

عودة اللجنة اليوم تعكس تحوّلاً في المقاربة الدولية تجاه الإسلاميين في السودان، لكنها لا تعني بالضرورة أن النتائج ستكون مختلفة. الفارق هذه المرة لن تصنعه النوايا، بل القدرة على تحويل التفكيك من شعار سياسي إلى مسار قانوني مؤسسي قابل للاستمرار.

التركيز: معركة تلو الأخرى:

الحرب مع إيران توجه ضربة جديدة إلى قلب أوروبا الصناعي

ملخص

تُفاقم الحرب مع إيران الضغوط على الاقتصاد الأوروبي، خاصة عبر ارتفاع أسعار الطاقة واضطراب إمدادات المواد الخام، ما يشكل ضربة جديدة للصناعة بعد أزمات متتالية بدأت بجائحة كورونا ثم الحرب الأوكرانية والرسوم الأمريكية. وقد قفزت أسعار النفط إلى نحو 120 دولارًا للبرميل، ما يزيد كلفة الإنتاج ويضغط على الشركات.

تتأثر أوروبا بشكل أكبر من غيرها بسبب اعتمادها على الطاقة المستوردة وارتفاع أسعارها أساسًا، حيث تواجه دول مثل ألمانيا والمملكة المتحدة مخاطر أكبر لصدمة طاقوية جديدة. كما أدى اضطراب مضيق هرمز ووقف بعض صادرات الغاز إلى تفاقم أزمة الإمدادات ورفع تكاليف النقل والمواد الحيوية.

انعكست الأزمة مباشرة على الشركات، خاصة المتوسطة، التي بدأت تجميد التوظيف وخفض الاستثمارات، مع ارتفاع تكاليف المواد الخام. كما اضطرت شركات كبرى إلى رفع الأسعار أو تقليص الوظائف، وسط تحذيرات من إفلاسات متزايدة وتراجع القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية.

مع استمرار الحرب، تتزايد المخاطر الاقتصادية، بما في ذلك احتمالات التخلف عن السداد في قطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل المعادن والكيماويات. وتبدو الحكومات الأوروبية أقل قدرة على تقديم الدعم مقارنة بالسنوات السابقة، ما يكشف هشاشة البنية الصناعية ويجعل تأمين طاقة مستقرة وبأسعار معقولة أولوية ملحة.

بقلم كريستوف ستيتز ودومينيك باتون

ملخص

الحرب الإيرانية تزيد من تكاليف الطاقة للشركات الأوروبية
كما تأثرت إمدادات المواد الخام الرئيسية بالنزاع
تأتي هذه الضربة الأخيرة بعد جائحة كوفيد-19، والحرب الأوكرانية، والتعريفات الجمركية الأمريكية.
خفضت الشركات التكاليف وأوقفت الاستثمار

كلاينكارلباخ، ألمانيا (رويترز)

- في مكتب بسيط مزين بأواني بلاستيكية وعبوات منظفات في شركة جيكيم الكيميائية الألمانية، تشعر مالكة الشركة مارتينا نايتسوانجر بأنها بدأت تفقد خياراتها.
بعد سنوات من مكافحة تداعيات الجائحة العالمية، والارتفاع الحاد في تكاليف الطاقة الناجم عن غزو روسيا لأوكرانيا ثم الرسوم الجمركية الأمريكية القاسية، فإن الحرب في الشرق الأوسط تزيد من تكلفة المواد الخام الرئيسية مرة أخرى.
«لا يوجد أي تهاون. كل عام تتضاءل الأرباح قليلاً، وفي النهاية تختفي تمامًا»، هكذا قالت نايتسوانجر في مصنع الشركة في كلاينكارلباخ، حيث تعقد الآن اجتماعات يومية لحل الأزمات وتُفرغ إحباطاتها على كيس الملاكمة. «إنه أمر مُرهِق، ولا تعرفين ماذا تفعلين بعد الآن.»
شركة Gechem، التي تقوم بخلط المواد الكيميائية لمنتجات التنظيف المنزلية وتعبئة سائل الفرامل لقطاع السيارات، هي في طليعة الأزمة الأخيرة التي ضربت الصناعات في أوروبا، من المواد الكيميائية والبلاستيك إلى المعادن والمنسوجات والألعاب.
بينما تؤثر تداعيات الحرب في الخليج على الشركات في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تؤثر بشكل أكبر في أوروبا حيث أسعار الطاقة أعلى بالفعل من المناطق الأخرى، وفقًا لما ذكره اثنا عشر مسؤولاً تنفيذياً في ألمانيا وفرنسا والدنمارك وسويسرا.
كان الحصار الإيراني لمضيق هرمز في أعقاب هجمات إسرائيل والولايات المتحدة قد أثر بالفعل على صادرات النفط قبل أن تؤدي الضربات المتبادلة على منشآت الغاز الضخمة في إيران وقطر الأسبوع الماضي إلى ارتفاع سعر النفط الخام إلى ما يقرب من 120 دولارًا للبرميل، أي ضعف السعر المتوقع في بداية عام 2026.
قد يواجه الاقتصاد الألماني وحده ضربة بقيمة 40 مليار يورو (46 مليار دولار) على مدى عامين إذا ظل سعر النفط عند 100 دولار للبرميل، وفقًا للمعهد الاقتصادي الألماني IW، مما يؤكد مدى انكشاف الصناعات الأوروبية بعد سنوات من ارتفاع تكاليف الطاقة والمنافسة الصينية الشرسة وإغلاق المصانع.
لا يزال أكبر اقتصاد في أوروبا يعاني من تداعيات الحرب الأوكرانية، ويشهد بعضاً من أعلى أسعار الطاقة بالجملة في العالم، حيث يبلغ سعرها 132 دولارًا لكل ميغاواط ساعة (MWh)، وهو أعلى بكثير من 48 دولارًا لكل ميغاواط ساعة في الولايات المتحدة، وأعلى أيضًا من متوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 120 دولارًا، وفقًا لبيانات وكالة الطاقة الدولية.
«أوروبا مُعرّضة للخطر بسبب هذا، ومن الواضح أنها لا تملك القدرة على تحمّل ضربة ثانية في قطاع الطاقة خلال هذه الفترة القصيرة»، هذا ما قالته إيبك أوزكاردسكايا، كبيرة المحللين في بنك سويس كوت السويسري. «تبدو ألمانيا والمملكة المتحدة الأكثر عرضةً لصدمة الطاقة».
أوقفت قطر صادرات الغاز الطبيعي المسال وسط ضربات عسكرية في الشرق الأوسط، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز والطاقة في أوروبا.

وضع الأزمة الكاملة

تأسست شركة Gechem في عام 1861، وهي رمز لـ Mittelstand الألمانية، وهو مصطلح يشير إلى 3,4 مليون شركة متوسطة الحجم توظف أكثر من 33 مليون شخص وتولد أكثر من نصف الناتج الاقتصادي في ثالث أكبر اقتصاد في العالم.
وقال نايتسوانجر إن شركة جيكيم حققت مبيعات بقيمة 46 مليون يورو العام الماضي وتوظف 165 شخصًا، لكنها جمدت التوظيف، ولأول مرة منذ عقدين، لم تعد تستبعد خفض الوظائف.
تم تعليق خطط إضافة آلة تعبئة وتوسيع محطة الطاقة الشمسية التابعة لها، وهما مشروعان تبلغ قيمتهما مجتمعة ملايين اليورو.
وقال نايتسوانجر إن ذلك يعود جزئياً إلى

ارتفاع سعر حمض السلفاميك، الذي تحصل عليه شركة جيكيم من الموردين الآسيويين وتضعه في أقراص المرحاض وغسالات الأطباق، بنسبة الخمس، مما أضاف بالفعل ما بين 300 ألف و400 ألف يورو إلى تكاليفها هذا العام.

إلى جانب اضطراب أسواق النفط والغاز، تأثرت إمدادات الأسمدة والكبريت والهيليوم والألومنيوم والبولي إيثيلين وغيرها من المواد الخام الحيوية جراء سيطرة إيران على مضيق هرمز. كما ارتفعت تكاليف الشحن بشكل حاد نتيجة لارتفاع أسعار الوقود.

وقال فولفغانغ غروس إنتروب، المدير الإداري في الرابطة الألمانية للمواد الكيميائية VCI: «سيؤثر هذا الوضع بشدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث لا يملك الكثير منها أي وسيلة لتغيير إمدادات المواد الخام في غضون مهلة قصيرة».

حتى قبل الحرب الإيرانية، كانت الشركات الألمانية المتوسطة تعاني من أزمات حديثة. فبحسب مكتب الإحصاء الألماني، تقدمت 24،064 شركة، معظمها شركات صغيرة ومتوسطة، بطلبات إفلاس في عام 2025، وهو أعلى رقم منذ عام 2014.

يتزايد الضغط على سلسلة القيمة لقطاع الكيماويات الأوروبي الذي تبلغ قيمته 635 مليار يورو.

شركة لانكسيس الألمانية (LXSG.DE) أعلنت الشركة، التي بلغت إيراداتها 5,7 مليار يورو العام الماضي، يوم الخميس أنها ستخفض 550 وظيفة وسترفع الأسعار بمجرد زيادة تكاليفها الخاصة.

«نحن نراقب الوضع في الشرق الأوسط بشكل يومي الآن»، هذا ما قاله ماتياس زاخرت، الرئيس التنفيذي لشركة لانكسيس، للصحفيين.

كريستيان كولمان، الرئيس التنفيذي لشركة الكيماويات الألمانية إيفونيك (EVKn.DE)

قال إنه قد يكون من الممكن تحميل بعض التكاليف الإضافية على العملاء، ولكن بالتأكيد ليس كلها.

شركة هنكل الألمانية لصناعة المواد اللاصقة والسلع الاستهلاكية (HNKG.DE)

وقالت إنها تشهد ارتفاعاً غير مباشر في أسعار المواد الخام، في حين أن أكبر شركة مصنعة للمواد الكيميائية على الإطلاق، وهي شركة BASF الألمانية (BASFn.DE).

وقد رفعت بالفعل بعض الأسعار بأكثر من 30% .

قال غروس إنتروب من شركة VCI: «شركاتنا تعمل في وضع الأزمة الكامل».

قوة قاهرة

تنتشر سلالات مماثلة في جميع أنحاء قلب أوروبا الصناعي.

بيتر فوسر، رئيس مجلس إدارة شركة الهندسة السويسرية العملاقة ABB (ABBN.S)

وقال لوكالة رويترز إن حرب الخليج المطولة ستؤثر بشدة على الاقتصاد العالمي بسبب نقص الطاقة وارتفاع الأسعار.

وأضاف: «على المدى القريب، قد تضطر الشركات التي تعتمد على الغاز كمصدر رئيسي للطاقة إلى إغلاق خطوط إنتاجها، مما قد يُسهم في ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات. لكن التأثير العالمي الحقيقي سيظهر لاحقاً. فكلما طالت الحرب، ازداد انخفاض الطلب».

في فرنسا، قال مارك أنطوان بلين، رئيس شركة إيليدان، التي تصنع الأنابيب البلاستيكية المستخدمة في المنازل والبنية التحتية، إن الموردين الآسيويين، الذين يعتمدون على النفط من الشرق الأوسط، أعلنوا عن حالة القوة القاهرة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الخام.

قال: «لدينا موردون في فيتنام وتايلاند واجهوا ظروفاً قاهرة، ولم يعودوا قادرين على شحن المواد الخام». تمتلك شركة إيليدان ستة مصانع في أوروبا، وتستهلك ما بين 40 ألفاً و50 ألف طن من البوليمرات سنوياً.

وقال إنه إذا استمر الصراع، فسيتعين عليه تحميل المستهلكين تكاليف إضافية. «لا أعتقد أننا نستطيع تحمل مثل هذه الصدمة بمفردنا عن طريق تقليص هوامش أرباحنا.»

في الدنمارك، تتجه شركة LEGO إلى استخدام البلاستيك المعاد تدويره والبلاستيك الحيوي المصنوع من مصادر متجددة مثل قصب السكر لإنتاج مكعبات اللعب الشهيرة وتقليل استخدامها للوقود الأحفوري، ولكن جولة تلو الأخرى من عدم اليقين لا تزال مصدر قلق.

قال الرئيس التنفيذي نيلز كريستيانسن لوكالة رويترز: «سواء كان ذلك بسبب جائحة كوفيد-19، أو التضخم الناجم عنها، أو الهجوم الروسي على أوكرانيا، أو، أعني، كانت هناك أمور كثيرة - بالإضافة إلى الرسوم الجمركية التي فُرضت العام الماضي. إن التقلبات، بالطبع، ليست جيدة أبداً».

تواجه الصناعات في الاتحاد الأوروبي درجات متفاوتة من مخاطر التخلف عن السداد إذا ارتفعت أسعار النفط إلى 129 دولارًا للبرميل لفترة طويلة.

مخاطر التخلف عن السداد

في إشارة إلى كيفية تأثير أزمة الخليج على جوانب أخرى، قالت شركة لانكسيس إن عملية بيع مقررة لحصة في مشروع مشترك قد تم إلغاؤها، حيث قال أحد المصادر إن تدهور الأسواق في أعقاب الحرب الإيرانية قد لعب دوراً في ذلك.

شركة دوميتيك السويدية المتخصصة في تكنولوجيا المعدات الخارجية (DOMETIC.ST) سحبت شركة تيسن كروب ستيل أوروبا (TKAG.DE) توزيعات أرباحها، بينما وقالت الشركة، ثاني أكبر شركة لصناعة الصلب في القارة، إن الارتفاع المستمر في أسعار الغاز سيؤثر على تكاليف الإنتاج.

حذرت جماعة الضغط الألمانية للصلب WV Stahl من أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم السياسي لتحقيق استقرار أسعار الغاز والطاقة لأحد أكثر القطاعات كثافة في استهلاك الطاقة في القارة، قائلة إن الحرب الإيرانية كشفت عن «هشاشة أوروبا الهائلة».

أعربت جمعية بوليفيا التجارية الفرنسية، التي تمثل شركات البلاستيك والمواد المركبة، عن مخاوفها للحكومة، قائلة إن الموردين يستخدمون ارتفاع تكاليف الغاز لإعادة التفاوض على العقود والضغط من أجل أسعار أعلى - وهناك خطر متزايد من أن يقوموا بخفض الكميات المخصصة أيضًا.

لكن الحكومات الأوروبية لديها هامش مالي أقل مما كانت عليه في عام 2022 لحماية الصناعة بدعم ضخم. وإذا اتجه سعر النفط نحو 130 دولارًا للبرميل، فسيكون هناك خطر أكبر بكثير للتخلف عن السداد بالنسبة لقطاعات مثل المعادن والكيماويات، كما قال كارل بيترسن، الرئيس المشارك لتصنيفات الشركات في سكوب ريتينغز.

وقال: «إن القدرة التنافسية لأوروبا تعتمد على تحسين إمداداتها من الطاقة الآمنة وبأسعار معقولة».

(1 دولار أمريكي = 0,8687 يورو)

تقرير من كريستوف شتايتز، وفرانك سيمون، وباتريشيا فايس، وسابين وولراب في فرانكفورت، وماتياس إنفيراردي، وتوم كايكنهوف في دوسلدورف، ودومينيك باتون، وأمريكا هيرنانديز في باريس، وجون ريفيل في زيورخ، وأوزان إرجيناي، وبارتوش دابروفسكي في غدانسك، ونينا تشيستني في لندن، وستين جاكوبسن في كوبنهاغن؛ تحرير آدم جوردان، وجوزفين ماسون، وديفيد كلارك.

المعادن الحرجة والذهب: السودان في قلب الحرب الجيو-اقتصادية الجديدة

عمر سيد أحمد

ملخص

يتناول المقال تحوّل الصراع العالمي من النفط إلى المعادن الحرجة التي أصبحت أساس الاقتصاد التكنولوجي الحديث، في ظل تنافس متصاعد بين الولايات المتحدة والصين على سلاسل الإمداد. وفي هذا السياق، تبرز أفريقيا – بما فيها السودان – كجغرافيا جديدة للصراع الجيو-اقتصادي، حيث يمكن أن تتحول الدول الغنية بالمعادن إلى مراكز قوة أو ساحات نزاع.

يوضح الكاتب أن هذه المعادن تدخل في صناعات حيوية مثل أشباه الموصلات والطاقة المتجددة والتقنيات العسكرية، بينما تهيمن الصين على إنتاجها وتكريرها عالمياً. هذا الاحتكار دفع الدول الغربية للبحث عن بدائل عبر الاستثمار في دول غنية بالموارد، ما زاد من أهمية القارة الأفريقية في معادلة الأمن الاقتصادي العالمي.

يشير إلى أن السودان يمتلك ثروات معدنية كبيرة، أبرزها الذهب، إضافة إلى معادن أخرى واعدة، لكنه لم ينجح في تحويلها إلى تنمية حقيقية. بل أصبحت هذه الموارد جزءاً من اقتصاد الحرب، حيث يُهرّب جزء كبير من الذهب ويُستخدم في تمويل النزاعات، ما أدخله في شبكة معقدة من المصالح الإقليمية والدولية.

يخلص الكاتب إلى أن المشكلة الأساسية ليست في نقص الموارد، بل في ضعف المؤسسات وغياب الحوكمة. فمستقبل السودان في هذا السياق يتوقف على قدرته على إدارة موارده بشفافية وبناء قطاع تعدين منظم، لأن الثروة وحدها لا تصنع التنمية، بل طريقة إدارتها هي العامل الحاسم.

لم يعد الصراع العالمي على الموارد الطبيعية يدور حول النفط فقط. فمع التحول التكنولوجي العالمي، أصبحت المعادن الحرجة – من العناصر الأرضية النادرة إلى الليثيوم والغاليوم – هي البنية التحتية الخفية للاقتصاد العالمي الجديد.

هذا التحول كان محور نقاش واسع في مقال نشرته مجلة The Economist بعنوان "Digging for Victory"، والذي يوضح كيف تسابق الولايات المتحدة الزمن لكسر قبضة الصين على سلاسل إمداد المعادن الاستراتيجية. لكن ما يبدو للوهلة الأولى منافسة صناعية بين قوتين عظميين يخفي في الواقع تحولاً أعمق في الجغرافيا الاقتصادية العالمية، حيث أصبحت أفريقيا – والسودان ضمنها – جزءاً من هذه المعادلة الجيو-اقتصادية.

ففي عالم يتجه بسرعة نحو صراع على الموارد التكنولوجية، يمكن أن تتحول الدول الغنية بالمعادن إلى مراكز قوة اقتصادية جديدة، أو إلى ساحات صراع بين القوى الكبرى. والسودان يقف اليوم عند هذا المفترق.

معادن المستقبل: سلاح الاقتصاد العالمي

تعتمد الصناعات الأكثر تقدماً في الاقتصاد الحديث على مجموعة محدودة من المعادن الحيوية. هذه المواد تدخل في تصنيع:

أشباه الموصلات
البطاريات الكهربائية
الطائرات المسيّرة
الأقمار الصناعية
أنظمة الدفاع المتقدمة
الطاقة المتجددة

ولهذا السبب تُعرف هذه المواد باسم "المعادن الحرجة".

المشكلة بالنسبة للغرب هي أن الصين نجحت خلال العقود الثلاثة الماضية في بناء شبه احتكار عالمي لسلاسل إمداد هذه المعادن. فالصين لا تهيمن فقط على التعدين، بل على مرحلة التكرير والمعالجة الصناعية التي تشكل الحلقة الأكثر حساسية في سلسلة القيمة.

تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية إلى أن الصين تنتج نحو 60% من المعادن الأرضية النادرة عالمياً وتسيطر على أكثر من 90% من قدرات التكرير والمعالجة لهذه المعادن.

كما تهيمن على إنتاج عدد كبير من المعادن الاستراتيجية الأخرى مثل:

الغاليوم
المغنيسيوم
التنغستن
الجرافيت

وفي بعض هذه المواد تصل حصتها إلى أكثر من 80 أو 90 في المئة من الإنتاج العالمي.

هذا التركيز الشديد في سلاسل التوريد دفع الولايات المتحدة وأوروبا واليابان إلى إطلاق استراتيجيات جديدة لتأمين المعادن، تشمل:

الاستثمار في التعدين خارج الصين
إنشاء مخزونات استراتيجية
تطوير صناعات التكرير المحلية
بناء تحالفات مع دول غنية بالموارد

وهنا تحديداً تبدأ أهمية أفريقيا.

أفريقيا: الجغرافيا الجديدة للمعادن ا لا ستر ا تيجية

تمتلك أفريقيا بعضاً من أكبر احتياطيات المعادن الاستراتيجية في العالم.

فالكونغو الديمقراطية تنتج أكثر من 70% من الكوبالت العالمي، بينما تملك زامبيا احتياطيات ضخمة من النحاس، وتحتفظ جنوب أفريقيا بمعادن البلاتين، في حين تمتلك غينيا أحد أكبر احتياطيات البوكسيت في العالم.

ومع تسارع التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الرقمية، أصبحت هذه الموارد جزءاً من الأمن الاقتصادي للدول الصناعية.

لكن تاريخ القارة مع الموارد الطبيعية يكشف مفارقة معروفة في الاقتصاد السياسي: الدول الغنية بالموارد ليست بالضرورة دولاً غنية اقتصادياً.

بل على العكس، كثيراً ما ترتبط هذه الثروات بما يعرف بـ "لعنة الموارد"، حيث تتحول المعادن إلى مصدر للصراع السياسي والفساد وضعف الدولة.

والسودان مثال واضح على هذه الظاهرة.

السودان: ثروة معدنية في ظل اقتصاد الحرب

يمتلك السودان واحداً من أكبر المخزونات المعدنية غير المستغلة في أفريقيا.

فإلى جانب الذهب، تشير الدراسات الجيولوجية إلى وجود احتياطيات من:

النحاس
الكروم
الحديد
المنغنيز
الفوسفات
معادن أرضية نادرة محتملة في الصحراء الشرقية

لكن هذه الثروة لم تتحول إلى قاعدة للتنمية الاقتصادية، بل أصبحت جزءاً من اقتصاد الظل واقتصاد الحرب.

والذهب يمثل المثال الأوضح.

بعد انفصال جنوب السودان في عام 2011 وخسارة معظم عائدات النفط، أصبح الذهب المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في البلاد. ومع الوقت توسع التعدين الأهلي بشكل هائل، في حين نشأت شبكات تهريب إقليمية معقدة تربط السودان بأسواق الذهب العالمية.

الذهب السوداني وتمويل الحرب

أصبح الذهب خلال السنوات الأخيرة أحد أهم العوامل الاقتصادية في الصراع السوداني.

فبحسب تقديرات تقارير دولية، بلغ إنتاج السودان من الذهب نحو 80 طناً في عام 2024 بقيمة تتجاوز 6 مليارات دولار، ما يجعله من أكبر المنتجين في أفريقيا.

لكن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج لا يمر عبر القنوات الرسمية.

فالتقارير تشير إلى أن أكثر من نصف الإنتاج يتم تهريبه عبر شبكات إقليمية، غالباً إلى الإمارات العربية المتحدة أو عبر دول مجاورة.

كما أن الإمارات أصبحت الوجهة الرئيسية للذهب السوداني، سواء عبر التجارة الرسمية أو غير الرسمية.

وقد أدى ذلك إلى دمج السودان في ما وصفه تقرير لمركز تشاتام هاوس بـ "اقتصاد الصراع الإقليمي المرتبط بالذهب".

وبمرور الوقت، أصبح الذهب ليس مجرد سلعة تصديرية، بل أداة سياسية وعسكرية.

فالعائدات الناتجة عن التعدين تمول:

شبكات مسلحة

شراء الأسلحة

الاقتصاد الموازي

شبكات التهريب العابرة للحدود

وقد جذبت هذه الثروة أيضاً اهتمام قوى خارجية، بما في ذلك شركات تعدين وشبكات مرتبطة بروسيا، حيث أشارت تقارير إلى عمليات تهريب ذهب من السودان إلى روسيا عبر شركات مرتبطة بمجموعة فاغنر.

وبذلك أصبح الذهب جزءاً من شبكة معقدة تربط بين الاقتصاد المحلي والصراعات الجيوسياسية العالمية.

السودان في الجغرافيا الجديدة للموارد

في الوقت الذي تتنافس فيه الولايات المتحدة والصين على تأمين المعادن الاستراتيجية، تزداد أهمية الدول الغنية بالموارد التي تقع خارج دائرة السيطرة الصينية.

ومن الناحية الجيولوجية، يمكن أن يكون السودان واحداً من هذه الدول.

فالمنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى الصحراء الشرقية جزء من الحزام العربي-النوبي، وهو واحد من أقدم الأقاليم المعدنية في العالم ويحتوي على ثروات متنوعة من الذهب والمعادن الصناعية.

لكن المشكلة الأساسية في السودان ليست الموارد، بل المؤسسات.

فقطاع التعدين يعاني من:

ضعف الإطار القانوني

غياب الشفافية في عقود التعدين

انتشار التعدين الأهلي غير المنظم

ضعف البنية التحتية

غياب الصناعات التحويلية المعدنية

وفي ظل الحرب المستمرة منذ عام 2023، أصبحت هذه التحديات أكثر تعقيداً.

الفرصة الضائعة

إذا نظرنا إلى التجارب الدولية الناجحة في إدارة الموارد الطبيعية – مثل أستراليا وكندا والنرويج – نجد أن العامل الحاسم لم يكن الثروة الطبيعية نفسها، بل المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تديرها.

فالموارد تتحول إلى تنمية عندما تتوافر:

الشفافية

سيادة القانون

إدارة مالية فعالة

استثمارات في الصناعة المحلية

أما في غياب هذه المؤسسات، فإن الموارد غالباً ما تتحول إلى مصدر للصراع.

وهذا ما يواجهه السودان اليوم.

خاتمة

الصراع العالمي على المعادن الحرجة يعكس تحولاً عميقاً في طبيعة القوة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين. فالمعادن التي تدخل في صناعة البطاريات وأشباه الموصلات والطائرات المسيّرة أصبحت تعادل في أهميتها النفط في القرن الماضي.

وفي هذا السياق، يمكن أن يصبح السودان لاعباً مهماً في الاقتصاد المعدني العالمي، ليس فقط بسبب الذهب، بل أيضاً بسبب إمكاناته المعدنية غير المستغلة.

لكن تحقيق هذا الاحتمال يتطلب أكثر من مجرد اكتشاف الموارد.

فالمعادلة الحقيقية لمستقبل السودان ليست في كم يملك من المعادن، بل في كيفية إدارتها.

وفي عالم يتجه بسرعة نحو صراع على الموارد الاستراتيجية، قد يكون بناء مؤسسات اقتصادية قوية هو المورد الأهم الذي يحتاجه السودان.

البنك الزراعي السوداني

الأهميه الإقتصادية.. ومحاولات التصفية

ملخص

يتناول المقال أهمية البنك الزراعي السوداني كإحدى أهم المؤسسات التنموية منذ تأسيسه بعد الاستقلال، ودوره في دعم القطاع الزراعي وحماية المزارعين عبر التمويل وتوفير المدخلات والتقانات، ما جعله ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

يشير الكاتب إلى قرارات حديثة صادرة عن لجنة إدارية تابعة للبنك المركزي، شملت منح العاملين المتضررين من الحرب إجازات بدون مرتب وتعديل هيكل البنك وقانونه، في ظل غياب رؤية واضحة، ما أثار مخاوف من تأثيرها السلبي على مستقبل المؤسسة.

يرى أن هذه القرارات تفتقر للسند القانوني والاستراتيجي، وتثير شكوكًا حول وجود توجه لتصفية البنك أو خصخصته، خاصة بالنظر إلى أصوله الكبيرة وشبكة فروعه الواسعة وإسهاماته الاقتصادية، إضافة إلى سجله القوي في التمويل والأرباح وانخفاض نسب التعثر.

يؤكد الكاتب أن إنقاذ البنك يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا شاملًا، يشمل وضع استراتيجية واضحة، ودعم رأس المال، واستكمال هياكله الإدارية، مع ضمان استقلاله ومنع التدخلات السياسية، باعتباره أداة حيوية لإعادة إعمار القطاع الزراعي ودعم صغار المنتجين.

بدرالدين عبدالله احمد

تتداولت الأوساط الاعلامية مؤخراً مجموعة قرارات أصدرتها اللجنة الإدارية التابعة لبنك السودان المركزي والمشرفة على البنك الزراعي في غياب تسمية المدير العام وظلت تسيطر على الاوضاع التنفيذية حتى بعد تسمية المدير العام

وأصدرت قراراً بذهاب كل العاملين الذين منعتهم ظروف الحرب من الدوام حيث تدمرت الرئاسة وتدمرت فروعهم ومنازلهم وتشردت أُسرهم ونُهبت مُمتلكاتهم في إجازة بدون مرتب كما قررت تعديل قانون البنك الزراعي عام 1957 القانون الذي صدر بعد عام واحد من الاستقلال وقبل صدور قانون بنك السودان المركزي وذلك لأهمية إنشاء البنك الزراعي في حماية المزارعين من جشع التجار و لخدمة القطاع الزراعي والصناعات الغذائية بتوفير التمويل وادخال التقانات الحديثة التي تحدث التطور المنشود ودعم سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية .

كما اصدرت قبل هذين القرارين قرار بتعديل هيكل البنك وتم تنفيذه و مع غياب رؤية واضحة لدعم البنك الزراعي تمثل هذه القرارات خطورة بالغة على مستقبله هذا إذا اعتبرناها مجرد خطأ سياسات لا تستوعب ماهية البنك ودوره الاساسي في الاقتصاد الوطني لكن مع استرجاع ما حدث سابقا لا يبدو إن الامر كذلك .

ومن الأهمية طرح الملاحظات الاتية :

أولا :

من أصدر هذه القرارات غير مؤهل قانوناً بإصدار مثل هذه القرارات فهي لجنة ادارية لمرحلة مؤقته إنتهت بتعيين المدير العام والذي من المفترض أن يعقبه تسمية رئيس مجلس الادارة وذلك حسب المواد (7 و8) من قانون البنك الزراعي 1957 .

ثانيا :

حسب لوائح الخدمة المدنية وشروط خدمة العاملين بالبنك تمنح الإجازة بدون مرتب بناءاً على طلب الموظف أو العامل .

ثالثا :

تعديل هيكل البنك والذي أصدرته اللجنة الإدارية هو قرار خاطئ لغياب استراتيجية لعمل البنك الزراعي والتي على ضوءها يتم تعديل الهيكل الإداري فالتعديل الذي تم بدون مبرر موضوعي .

عدم وضوح اهداف هذه القرارات وفي هذا التوقيت بالذات يثير كثير من الشكوك في الأهداف الخفية من تلك القرارات والتي ربما هي المرحلة قبل الأخيرة والتي تعقبها تصفية البنك الزراعي السوداني وتسليمه للقطاع الخاص

بكل أصوله وفروعه التي تبلغ 109 فرع 5 فروع جاهزه للافتتاح وقطاعات ادارية تمثل الولايات المختلفة

حيث تتوزع الفروع وبما تملكه هذه الفروع والقطاعات من مباني إدارية وسكنية ومخازن إضافة إلى إلى 10 فروع في مناطق الزراعة التقليدية للتمويل المتناهي الصغر تشرف عليها مبادرة(ابسمي) التي يمولها البنك الزراعي بالتضامن مع منظمة ايفاد كما يمتلك البنك 5 صوامع للغلال في بورتسودان والقضارف وربك بطاقة تخزين ومعالجة تفوق 350 الف طن من الحبوب وتتمثل اهمية هذه الصوامع في تجهيز محاصيل الصادر والوارد كما يمتلك مصنع تجميع للالات والمعدات الزراعية وشركة زراعية هي شركة الثورة الخضراء ومساهمته في بعض الشركات والبنوك وبكل علاقاته الدولية ومراسليه في الخارج وهي أصول تم تأسيسها خلال 70 عاما من عمر هذه المؤسسة الوطنية التي أسست بموجب قانون أجازه أول برلمان منتخب وأصبحت بذلك ملك للشعب السوداني ولا يملك احد حق التصرف فيها الا الشعب عبر ممثليه المنتخبين .

وفي مسيرته الطويلة حقق البنك نجاحات معتبرة تمثلت في ازدياد حجم التمويل الزراعي والتمويل الاصغر والتمويل المتناهي الصغر عاما بعد آخر وانتشرت فروعه لتقديم كافة الخدمات المصرفية والتزم بكافة اسس وضوابط منح التمويل المصرفي وبالرغم من مخاطر التمويل الزراعي العالية وصل حجم التمويل الزراعي 80 % من حجم التمويل الزراعي من كل البنوك وحقق أرباحاً أعانته على تحمل تكاليف الخدمات و التمويل الممنوح وبلغ تعثره الاقل بين المصارف السودانيه وفي حدود المعايير الدولية .

واستعرض هنا بيانات عام 2019 وهي البيانات تحصلت عليها وتعكس وضع البنك الزراعي بنهايه عام 2019:

رأس المال في عام 2019 يعادل 9 مليون دولار.

#أرباح العام 2019

تعادل 7.2 مليون دولار.

#حجم التمويل للعام 2019 .
250 مليون دولار .

#نسبة تحصيل للعام 2019
92%

#نسبة التعثر للعام 2019
3.5%

وأتحدى أي بنك مصرفي ان تحصل على هذه الأرقام مجتمعه وللعلم أرباحه في العام 2019 كان الثالث بين كل البنوك في السودان . وبالرجوع لكل تقارير بنك السودان يتضح موقف البنك الزراعي القوي والمعيار الضعيف الوحيد هو ضعف راسماله الذي يتناقص سنويا بفعل التضخم.

صمد البنك الزراعي سابقاً ضد محاولات تحجيم دوره وحصره فقط في أن يكون بنك تجاري وليس بنك تنموي و تمثلت تلك المحاولات باصدار قرار بمنع إحتكار البنك لاستيراد المدخلات الزراعية من سماد وتقاوي وخيش وآليات ومع ضعف راسماله وعدم دعمه أصبح موزع لشركات نشأت وتعاظمت أرباحها مستغلة شبكة فروعه الواسعة وأدى ذلك إلى مضاعفة الاسعار التي اضرت بالقطاع الزراعي والمزارعين وادخل المزارعين في حالات كثيره من التعثر ..

كما جرت محاولات سابقه لتعديل قانونه ووافق المجلس الوطني انذلك على تعديل في بعض المواد والتي لا تؤثر على اهدافه الأساسية.

كما شهدت شخصيا كثيرا من التدخلات التي اضرت بقانون البنك الزراعي .

البنك الزراعي مؤسسة قومية لها تأثير مهم في إعادة اعمار القطاع الزراعي واعادة الحياه لصغار المزارعين والمنتجين ولن يستطيع قطاع خاص يبحث عن الربح السريع او حتى لا يمتلك رؤية وطنية ان يقدم مثل ما يمكن أن يقدمه البنك الزراعي .ومثلما بدأ عملاقاً في أداء مهمته يجب ان يعود رائداً وقوياً كما كان دائما . وما يجب فعله هو :

1. وضع استراتيجية للبنك الزراعي متوافقة مع استراتيجية القطاع الزراعي للنهوض بهذا القطاع في كل المجالات. (سبق ان تم تسليم استراتيجية كاملة لعمل البنك لمكتب رئيس الوزراء)
2. اكمال مؤسسات البنك بتعيين مدير عام ونائب مدير عام و مجلس ادارة من معاشي البنك والذين قدموا الكثير ولهم من الدراسات والتجارب التي ستدفع بعمله إلى الامام .
3. ان يتم رفع راسمال البنك الزراعي إلى مستوى يجعل حجم التمويل متناسبا مع الإستراتيجية التي ستقرر.
4. ان يكون البنك المركزي مراقب فقط بي سياساته واتيام مراجعته وإصدار سياسات خاصة به تستوعب طبيعة مهمته التي تختلف عن بقية المصارف التجارية ويمكن الإسترشاد بتجارب الدول التي نجحت في مجال الائتمان الزراعي في ذلك .
5. منع التدخلات السياسية في عمله باعتباره بنك تنموي له استقلاله المالي والإداري

وتتم مراجعته من قبل الدولة ممثلة في ديوان المراجع العام وبنك السودان المركزي إضافة إلى إدارة المراجعة الداخلية ولديه جمعية عمومية سنوية تجيز ميزانيته كل عام .

ختاما

البنك الزراعي يعتبر من البنوك المتخصصة والتنموية الرائدة التي تخدم القطاع الزراعي وهو منقذ صغار المنتجين الذين انعدمت أصولهم بسبب الحرب وتصفيته هو جريمة في حقهم أدعو الا تتم . وعلى الحكومة وبنك السودان المركزي تحمل مسؤوليتهم تجاه البنك الزراعي السوداني

تفكيك المعبد: الحقيقة التي كشفها عامر الحاج وأربكت حسابات الإسلامويين

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

يتناول المقال نقد عامر علي الحاج لتجربة الحركة الإسلامية في السودان، بوصفه تفكيكاً داخلياً لبنية نشأ داخلها، كشف من خلاله تناقضاتها وعجزها عن مواكبة تحولات الدولة والمجتمع. هذا النقد الحاد أربك الإسلامويين، الذين لجأوا إلى التبرير واستدعاء الماضي بدلاً من مواجهة إخفاقاتهم بجدية.

يرى الكاتب أن مشروع الحركة الإسلامية بلغ ذروته ثم دخل مرحلة الأفول بعد أن استنفد وعوده وأثقل البلاد بالأزمات، في ظل غياب المراجعة والاعتراف بالخطأ. إذ تحوّل خطابها إلى إنكار دائم، يحمّل الضحية مسؤولية الفشل، ويعيد إنتاج نفس الأدوات التي قادت إلى المأزق.

يبرز أن الحركة أهدرت فرصاً تاريخية لبناء دولة قائمة على المواطنة، وانحازت بدلاً من ذلك للإقصاء والصراع، ما أدى إلى تفكيك مؤسسات الدولة وتمزيق النسيج الاجتماعي. واليوم، تعاني من عزلة داخلية وخارجية، وانقسامات حادة، وفقدان رصيدها الشعبي.

يؤكد الكاتب أن تجاوز هذا الواقع لا يكون باستبدال هيمنة بأخرى، بل ببناء بديل مدني ديمقراطي نابع من المجتمع السوداني، يعترف بالتنوع ويؤسس لعقد اجتماعي قائم على الحرية والعدالة، بعيداً عن مشاريع الإقصاء الديني أو العلماني.

قبل يومين مررتُ بمنشور للأستاذ عامر علي الحاج على صفحته في «فيسبوك»، يلمّح فيه إلى ضيق الإسلامويين من حدّة نقده. ومن المعروف أن عامر يخوض مواجهة فكرية وتنظيمية وسياسية مع البنية التي نشأ داخلها، وقد خبر عن قرب تناقضاتها وفسادها ومفارقتها للوجدان السوداني، على نحو يشبه ما فعله ثروت الخرباوي صاحب كتاب «سرّ المعبد»، فقد اتجه عامر إلى تفكيك هذه البنية كمعبد متصدّع، وإعادة فحص أسسه التي أُحيطت بهالة زائفة من القداسة. في مقابل ذلك، ظلّ كثير من الإسلامويين يلجأون إلى سرديات التبرير والحنين، متحصنين بخطاب يعيد إنتاج الإخفاق بدل مساءلته.

جاء نقد عامر حاداً ودقيقاً كأداة جراحية، يتتبّع أعطاب التجربة، ويكشف عجز تصورها الفكري والسياسي عن استيعاب تعقيدات الدولة الحديثة وتحولات المجتمع السوداني. ومن هنا، يغدو حضوره إلى جانب أصوات مثل المحبوب عبد السلام مصدر قلق حقيقي؛ لأنه يجرّد الخطاب من أقنعته ويضعه عارياً أمام أسئلة لم يعد ممكناً تأجيلها.

ثمة حقيقة تفرض نفسها بإلحاح في سياقنا السوداني والإقليمي؛ وهي أن مشروع الحركة الإسلامية، بصيغته التي حكمت وجرّبت وأمسكت بزمام السلطة، قد بلغ ذروته ثم أخذ في الأفول، بعد أن استنفد أغراضه واستهلك وعوده وأثقل البلاد بأزمات متتالية. فقد باتت تجربة الحركة الإسلامية انكشافاً تاريخياً لنموذج عجز عن التكيّف مع تعقيدات الدولة وهوية المجتمع، ويصرّ أنصارها على السباحة عكس تيار التاريخ، متجاهلين سنن الكون القائمة على التغيير، وأن دوام الحال من المحال، وأن المجتمعات لا تعود إلى الوراء مهما اشتدت الرغبة في ذلك.

لقد أُغلقت أبواب المراجعات، وغُيّبت لحظة الاعتراف بالخطأ التي تُعد شرطاً لأي عودة أخلاقية أو سياسية؛ فلم تُطرح أسئلة المسؤولية بجدية داخل أضابير الحركة، ولم تُقدَّم اعتذارات صادقة للشعب الذي دفع الكلفة الأكبر، بل على العكس، تم تحميله تبعات إخفاق الحركة، وكأن الضحية مطالبة بتبرير ما لحق بها من أذى. وهكذا تحوّل الخطاب إلى آلية إنكار، تتشبث بالشعارات وتفرّ من مواجهة الواقع، وتستعيض عن النقد الذاتي بإعادة إنتاج ذات اللغة التي قادت إلى المأزق.

لقد أهدرت الحركة الإسلامية فرصاً تاريخية نادرة كان يمكن أن تؤسس لمسار مختلف وأكثر انفتاحاً، لكنها انحازت إلى منهج رفض الآخر والولاء الأيديولوجي وإشعال الحروب على حساب بناء دولة المواطنة. فلم تُدرك لحظة الحقيقة حين كانت ممكنة، فاستحكمت الأزمة داخل التنظيم، وصدق فيهم قوله تعالى: «وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى». إذ تحوّل التعنّت والشطط إلى مسار يقود إلى مزيد من الانغلاق والعجز والانحطاط.

والنتيجة اليوم واضحة في المشهد الإسلاموي؛ تمسّكٌ بشعارات جوفاء دون قدرة على الإجابة عن أسئلة السودانيين المُلِحّة عن الحرية والعدالة والديمقراطية والتنمية، وإصرارٌ مقيت على استعادة سلطة فوق ركام الضحايا، وكأن الزمن لم يتحرك، وكأن التجربة الممتدة لأكثر من ثلاثة عقود لم تكن كافية لاستخلاص الدروس. ثلاثون عاماً حفلت بالفساد، وبإضعاف مؤسسات الدولة، وبتمزيق النسيج الاجتماعي، وبإشاعة خطاب الكراهية والإقصاء، حتى انتهى الأمر إلى تفكيك المجتمع وتقسيم البلاد.

إن أخطر ما في مشهد الحركة الإسلامية هو الإصرار على إعادة إنتاج الفشل وشروطه، واختزال السياسة في صراع صفري على السلطة، واستباحة موارد البلاد ونهب قوت

الناس. إننا أمام أزمة أخلاقية وسياسية مركبة تهدد تماسك المجتمع وتغامر بمصير وطن، تُدار بأدوات فقدت صلاحيتها، وبخطاب لم يعد يقنع حتى أنصارها ناهيك عن الشعب السوداني. هذا الإصرار على السير في هذا الطريق بلا معالم يعمّق العزلة، ويغلق إمكانيات العودة، ويدفع نحو مزيد من التفكك. وفي لحظة تاريخية فارقة كهذه، يصبح التمسك بالماضي عبئاً لا طاقة للبلاد به، ويغدو الاعتراف بالحقيقة مهما كان مؤلماً هو الخطوة الأولى نحو الخروج من النفق؛ فالتاريخ لا ينتظر أحداً، ومن لا يتعلم من دروسه، يُكتب عليه أن يدفع كلفتها مضاعفة.

ثمة قناعة آخذة في الترسّخ، داخلياً وخارجياً، بأن الإسلام السياسي يمرّ اليوم بأسوأ مأزق تاريخي في مسيرته. فعلى المستوى العالمي لم يعد يُنظر إليه بوصفه مشروعاً سياسياً قابلاً للإدماج، بل صار في كثير من السياقات تحت طائلة التصنيف والملاحقة. وعلى المستوى الوطني فقد رصيده الاجتماعي إلى حدّ باتت دلالاته مثار رفض واسع، ومصدراً للوصم والإساءة؛ فليس غريباً أن قام أحد المواطنين بتدوين بلاغ رسمي في قسم الشرطة ضد شخص آخر بتهمة إشانة السمعة بعد أن وصفه بلفظ «كوز».

أما داخل أروقة الإسلامويين أنفسهم، فقد تفجّرت التناقضات، «فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ على بَعْضٍ يَتَلَاوَمُونَ»، وتعاظمت الانقسامات حتى بلغ الصراع حدّاً غير مسبوق، ترافق مع محاولات نجاة فردية وهروب من سفينة تتداعى غرقاً، في مشهد يكشف عمق الأزمة البنيوية التي لم يعد ممكناً احتواؤها بالتماسك الظاهري.

غير أن الإقرار بأفول هذا التيار بما ارتكبه من أخطاء فادحة وجرائم إنسانية وأخلاقية لا تُغتفر، لا يعني القفز إلى فراغ أو استسهال استنساخ بدائل سلطوية جديدة. فالتجربة السودانية أثبتت أن الكيانات التي تُصنع بيد السلطة، أو التي تقوم على تجميع قسري أو مصلحي تحت مظلة شكلية، سرعان ما تتفكك وتعيد إنتاج الأزمات ذاتها. كما أن انهيار تيار الإسلام السياسي لا يبرر تذويب بقية التيارات أو إلغاء التعدد، بالعكس يفرض الاعتراف بضرورة التنوع وإدارته ضمن إطارٍ ديمقراطي متوازن.

وليس صحيحاً في هذا السياق، أن أفول الإسلام السياسي يفتح الباب تلقائياً لفرض مشروع نقيض كالعلمانوية بصيغتها الإقصائية أو المستوردة. فالمجتمع السوداني الذي خاض صراعاً طويلاً ومعقّداً مع الإسلاميين، يمتلك من الوعي ما يجعله قادراً على مقاومة أي محاولة لفرض مشروع فوقي، أكان بلبوس ديني أو علمانوي. إن هذا الشعب، بتاريخه وتكوينه، يرفض الوصاية، ويقاوم الهيمنة، ويُسقط عاجلاً أو آجلاً كل سلطة تُقام على القهر والجبروت والاستبداد. وهذه حقيقة أكدتها وقائع التاريخ، حيث يعود الشعب السوداني دوماً ليقتلع من يتجاوز إرادته، ويدفع به إلى هامش التاريخ.

إن البديل الحقيقي لا يُستورد ولا يُفرض من أعلى، بل يتبلور من داخل وجدان المجتمع السوداني، ومن تفاعل عناصره الثقافية والاجتماعية والدينية. وهو بديلٌ مدني، وسطي، معتدل، يُدرك طبيعة السودان المتنوعة، ويستوعب تعدده الإثني والثقافي والديني، ويستند إلى الإنسانيات السودانية. بديلٌ يتأسس على عقد اجتماعي قوامه المواطنة المتساوية، وعلى هويةٍ جامعة لا تُقصي ولا تُذيب، بل تُصهر التنوع في إطار من الانتماء المشترك. بديلٌ يستلهم التراث السوداني كرافعةٍ حضارية، وينفتح على تجارب العالم دون استلاب أو تبعية، في توازنٍ دقيق بين الأصالة والتجديد.

ومن هنا، فإن الخروج من هذا المأزق التاريخي يقتضي مغادرة منطق البحث عن المستقبل تحت ركام الإسلاموية، كما يقتضي في الوقت ذاته رفض العلمانوية كمشروع لا يقلّ قتامة. لا خيار آمن ومستدام سوى بناء دولة مدنية ديمقراطية، تُعبّر عن اجتماع السودانيين لا عن غلبة فئة على أخرى، وتُقيم فضاءً عاماً حراً يُدار بالحوار وقبول الآخر، ويُفسح المجال لتلاقح الأفكار وإنتاج المعرفة وتقديم البدائل.

هذا الأفق كامن في بنية المجتمع السوداني، وهو نواةٌ قابلة للنمو والتجدّد متى ما توفّرت لها شروط الحرية والتنظيم والإرادة. إنه مشروعٌ يتغذّى من تعدد انتماءاتنا، ويحولها من عناصر صراع إلى مصادر قوة، ويستخلص من الدين والأعراف والثقافة ما يعزّز قيم العدالة والديمقراطية والعيش المشترك. وبهذا المعنى، فإن البديل يُبنى بمحاكمة تجربة الإسلام السياسي، ويتجاوزها إلى مخاطبة جذور الأزمة السودانية والانطلاق نحو أفقٍ مدني ديمقراطي يليق بهذا الشعب الصابر.

ختاماً، كامل التضامن مع الأستاذ عامر علي الحاج في معركته ضد العسكرة والأسلمة والعلمنة.

حرب الكرامة أم كرامة الحرب؟ حين يُقاتل الوطن ليبقى الكرسي

مؤيد الأمين

ملخص

يرى الكاتب أن الحرب في السودان تجاوزت كونها صراعًا تقليديًا، لتصبح حالة من "الإدمان على الفوضى"، حيث تلعب الحركة الإسلاموية دورًا رئيسيًا في إطالة أمدها رغم فقدانها للشرعية السياسية والشعبية.

يطرح تساؤلًا حول سبب استمرار الحرب، ليجيب بأن بعض الأطراف باتت تعتبرها وسيلة للبقاء وتجنب المحاسبة، إذ تمنح الفوضى مساحة لطمس الحقائق وإعادة تشكيل الروايات بما يخدم مصالحها.

ينتقد الكاتب خطاب "حرب الكرامة"، معتبرًا أنه غطاء لتبرير الدمار والتشريد، كما يشير إلى دور الإعلام في تضليل الرأي العام عبر إنكار الجرائم أو تبريرها، في ظل غياب أي مشروع حقيقي للمستقبل.

يشدد على أن الشعب السوداني يدفع الثمن الأكبر من معاناة ونزوح وانهيار اقتصادي، بينما يتم تحميله مسؤولية الأزمة. ويختتم الكاتب بأن إنهاء الحرب مرهون برفض السودانيين أن يكونوا وقودًا لها، معتبرًا أن هذا الرفض يمثل بارقة الأمل الأخيرة.

لم تعد الأزمة في السودان مجرد حرب تقليدية بين أطراف متنازعة، بل تحولت إلى حالة سياسية مرضية معقدة، تتجاوز منطق الصراع إلى منطق الإدمان على الفوضى. وفي قلب هذه المعادلة تقف الحركة الإسلاموية، ليس بوصفها طرفًا عابرًا، بل كفاعل رئيسي يُصرّ بعنادٍ لافت ؛ على إبقاء البلاد في حالة نزيف مفتوح، رغم كل المؤشرات التي تؤكد استحالة عودتها إلى السلطة.

السؤال الذي يتردد في أذهان السودانيين اليوم ليس: لماذا اندلعت الحرب؟ بل: لماذا تستمر؟ ولماذا يصرّ من أشعلوها على تغذيتها، رغم انكشاف مشروعهم سياسيًا وأخلاقيًا؟

الإجابة، وإن بدت قاسية، إلا أنها واضحة ! لأن الحرب أصبحت بالنسبة لهم وسيلة بقاء، لا وسيلة انتصار.

الحركة الإسلاموية، التي فقدت مشروعيتها الشعبية منذ سنوات، لم تعد تراهن على صناديق الاقتراع ولا على القبول المجتمعي، بل على إطالة أمد الأزمة إلى أقصى حد ممكن. فكل يوم إضافي في عمر الحرب هو يوم مؤجل للمحاسبة، وكل فوضى جديدة تخلق مساحة رمادية تُطمس فيها الحقائق، وتُعاد صياغة الروايات.

ورغم ما يُقال عن تصنيفات دولية وإدانات سياسية، فإن سلوك هذه الجماعة لم يتغير. بل على العكس، يبدو أن العزلة الدولية لم تُضعفها بقدر ما دفعتها لمزيد من الانغلاق والتطرف، وكأنها تعيش في فقاعة أيديولوجية لا تعترف بالواقع، ولا تستوعب أن الزمن قد تجاوزها.

الأكثر إثارة للسخرية؛ والألم في آنٍ واحد, هو الخطاب الذي تروج له هذه الجماعة، تحت لافتة (حرب الكرامة). أي كرامة هذه التي تُبنى على أنقاض المدن؟ وأي شرف يُستعاد عبر تشريد الملايين وتجويعهم؟

لقد تحولت المفردات إلى أدوات تضليل، وأصبحت اللغة نفسها جزءًا من المعركة. فالكلمات التي كان يُفترض أن ترفع معنويات الناس، صارت تُستخدم لتبرير مأساتهم.

ومنذ اللحظة الأولى، لم يكن الإعلام التابع لهذه الجماعة سوى ماكينة لإعادة إنتاج الأكاذيب. كل جريمة تُرتكب تُنكر، أو تُنسب لغيرهم، أو في أسوأ الحالات؛ تُقدَّم كـ (ضرورة وطنية). هذه القدرة على قلب الحقائق ليست جديدة، لكنها بلغت في هذه الحرب مستوى غير مسبوق من الوقاحة السياسية.

لكن، وربما هنا تكمن المفارقة، فإن هذا الإصرار المرضي على الاستمرار لا يعكس قوة، بل يعكس مأزقًا وجوديًا. فالجماعة التي لا تملك مشروعًا للمستقبل، لا تجد أمامها سوى الهروب إلى الأمام. والحرب، في هذا السياق، ليست خيارًا استراتيجيًا بقدر ما هي حالة إنكار جماعي للواقع.

أما الشعب السوداني، فقد دفع ،ولا يزال؛ الثمن الأكبر. نزوح، فقدان، انهيار اقتصادي، وتآكل في النسيج الاجتماعي. ومع ذلك، يُطلب منه، بوقاحة لا تُصدق، أن يتحمل مسؤولية ما يحدث، أو على الأقل أن يصمت.

وهنا تتجلى واحدة من أخطر سمات هذه الأزمة ! تحويل الضحية إلى متهم .

فبدلًا من الاعتراف بالخطأ، يتم تعميم الجريمة. وبدلًا من محاسبة الفاعلين، يُلقى اللوم على المجتمع بأكمله، وكأن السودان قرر، بإجماعٍ غامض، أن يدخل في حرب ضد نفسه.

لكن الحقيقة أبسط من كل هذا التعقيد: هناك من أشعل الحرب، وهناك من يصرّ على استمرارها. وكل محاولات التمويه لن تغيّر هذه المعادلة.

في النهاية، قد لا يكون السؤال (إلى متى تستمر الحرب؟) هو الأهم، بل: (إلى متى يُسمح لمن أشعلوها أن يحددوا مصيرها؟)

فالحروب لا تنتهي فقط عندما يتعب المقاتلون، بل عندما يرفض الناس أن يكونوا وقوداً لها.

والسودان، رغم كل ما يمر به، لم يفقد بعد قدرته على الرفض.

وربما، في هذا الرفض تحديداً، يكمن الأمل الوحيد.

ورحلت «تاجوج»

أفق جديد

رحلت عن دنيانا الفنانة السودانية ماجدة حمدنا الله، بعد مسيرة فنية ارتبطت بواحد من أبرز الأعمال في تاريخ السينما السودانية، فيلم تاجوج، الذي منحها خلودًا استثنائيًا رغم محدودية إنتاجها الفني. وبرحيلها، يطوي السودان صفحة من ذاكرته الثقافية المرتبطة بالبدايات الصعبة والمضيئة للفن السابع في البلاد.

ولدت ماجدة حمدنا الله في بيئة سودانية تقليدية، حيث كان الظهور الفني، خاصة للنساء، يواجه تحديات اجتماعية وثقافية كبيرة. ومع ذلك، استطاعت أن تشق طريقها بثقة، مستندة إلى موهبة فطرية وحضور آسر، أهّلاها لتكون وجهًا بارزًا في لحظة مفصلية من تاريخ السينما السودانية. لم تكن مجرد ممثلة عابرة، بل كانت جزءًا من تجربة فنية سعت إلى تأسيس هوية بصرية وثقافية تعبّر عن السودان، وتستند إلى تراثه الغني والمتنوع.

جاءت لحظة التحول الكبرى في حياتها عندما اختارها المخرج جاد الله جبارة لتجسيد شخصية "تاجوج"، البطلة الأسطورية في واحدة من أشهر قصص الحب في التراث السوداني. لم يكن الاختيار سهلًا، فالشخصية تحمل رمزية كبيرة في الوجدان الشعبي، وتستلزم قدرة تمثيلية عالية لنقل مشاعرها وتعقيداتها. غير أن ماجدة حمدنا الله استطاعت أن تتقمص الدور بصدق لافت، وأن تمنح "تاجوج" روحًا إنسانية جعلت منها شخصية حية في ذاكرة الأجيال.

فيلم "تاجوج"، الذي أُنتج عام 1977، لم يكن مجرد عمل سينمائي عادي، بل كان مشروعًا ثقافيًا متكاملًا، سعى إلى إعادة تقديم قصة حب تراثية بصيغة بصرية حديثة. وقد شارك في بطولته الفنان الراحل صلاح بن البادية، الذي جسّد دور الحبيب « المحلق» في هذه القصة، مقدّمًا أداءً جمع بين الحس الغنائي والتمثيلي، ما أضفى على العمل طابعًا وجدانيًا مميزًا.

تدور أحداث الفيلم حول قصة حب مأساوية بين "تاجوج" وحبيبها، وهي قصة متجذرة في الموروث الشعبي السوداني، تعكس قيم الوفاء والتضحية والصراع مع الأعراف الاجتماعية. وقد استطاع العمل أن ينقل هذه القصة من حيز الحكاية الشفاهية إلى فضاء الصورة، محافظًا على روحها الأصيلة، ومضيفًا إليها بعدًا جماليًا من خلال التصوير والموسيقى والأداء التمثيلي.

تميّز أداء ماجدة حمدنا الله في الفيلم بالبساطة والصدق، بعيدًا عن التكلف أو المبالغة. كانت تعابير وجهها، ونبرات صوتها، وحركاتها، تعكس حالة داخلية عميقة، جعلت المشاهد يتماهى مع الشخصية ويشعر بآلامها وأحلامها. وقد اعتبرها كثير من النقاد تجسيدًا نادرًا لشخصية تراثية، استطاعت أن تحافظ على أصالتها، وفي الوقت نفسه تجعلها قريبة من الجمهور المعاصر.

على مستوى الإخراج، قدّم جاد الله جبارة رؤية سينمائية متقدمة، مستفيدًا من الإمكانيات المحدودة آنذاك، ليصنع عملًا متماسكًا من حيث البناء الدرامي والصورة البصرية. وقد أسهم هذا التعاون بين المخرج والممثلة في خلق حالة فنية خاصة، جعلت من "تاجوج" علامة فارقة في تاريخ السينما السودانية.

ولم يقتصر تأثير الفيلم على الداخل السوداني، بل امتد إلى خارج الحدود، حيث حظي بتقدير في عدد من المحافل الفنية. وكان أبرز ذلك فوزه بجائزة "نفرتيتي" في مصر عام 1982، وهو إنجاز مهم في ظل قلة الإنتاج السينمائي السوداني آنذاك، وصعوبة وصوله إلى المنصات الإقليمية والدولية. وقد أسهم هذا التتويج في تسليط الضوء على التجربة السينمائية السودانية، وفتح الباب أمام الاهتمام بها من قبل النقاد والمهتمين.

ورغم هذا النجاح، لم تستمر ماجدة حمدنا الله في مسيرة فنية طويلة، وهو ما يضفي على تجربتها طابعًا خاصًا. فقد ارتبط اسمها بشكل شبه كامل بشخصية "تاجوج"، وهو ارتباط قد يبدو محدودًا من حيث الكم، لكنه

عميق من حيث الأثر. فهناك فنانون يقدّمون عشرات الأعمال دون أن يتركوا بصمة، وهناك من يقدّم عملًا واحدًا يخلده في الذاكرة، وماجدة حمدنا الله كانت من الفئة الثانية.

لقد أصبحت "تاجوج" أكثر من مجرد شخصية سينمائية، بل تحوّلت إلى رمز ثقافي، يستدعى كلما ذُكرت قصص الحب التراثية في السودان. وكانت صورة ماجدة حمدنا الله وهي تجسد هذه الشخصية جزءًا من هذا الرمز، بما تحمله من جمال طبيعي، وحضور هادئ، وأداء صادق. وقد ساعد ذلك في ترسيخ الفيلم كواحد من أهم الأعمال التي وثّقت للوجدان الشعبي السوداني.

في سياق أوسع، يمكن النظر إلى تجربة "تاجوج" بوصفها جزءًا من محاولة مبكرة لتأسيس سينما وطنية سودانية، تعكس خصوصية المجتمع وتاريخه. فقد جاء الفيلم في فترة كانت فيها الإمكانيات الإنتاجية محدودة، والدعم المؤسسي شبه غائب، ما يجعل من إنجازه بحد ذاته عملًا استثنائيًا. وكانت مشاركة ماجدة حمدنا الله في هذا المشروع دليلًا على إيمانها بدور الفن في التعبير عن الهوية، رغم التحديات.

كما أن حضورها كامرأة في هذا المجال، في ذلك الوقت، يحمل دلالات مهمة، إذ ساهمت في كسر بعض الحواجز الاجتماعية، وفتحت الطريق أمام أجيال لاحقة من الفنانات السودانيات. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، في مجتمع محافظ، كانت فيه نظرة الفن، خاصة التمثيل، محل جدل ونقاش.

ومع مرور السنوات، ظل اسم "تاجوج" حاضرًا في الذاكرة، يُستعاد في المناسبات الثقافية، ويُذكر في سياق الحديث عن تاريخ السينما السودانية. وكان لوسائل الإعلام، وكذلك الأجيال الجديدة من المهتمين بالفن، دور في إعادة إحياء هذا العمل، والتعريف به، بوصفه جزءًا من التراث الفني الوطني.

وبرحيل ماجدة حمدنا الله، لا يفقد السودان فنانة فقط، بل يفقد شاهدًا حيًا على مرحلة مهمة من تاريخه الثقافي. مرحلة حاول فيها الفنانون، بإمكانات بسيطة، أن يصنعوا أعمالًا تعبّر عنهم، وتخاطب وجدان شعبهم. وكانت "تاجوج" واحدة من أبرز ثمار هذه المحاولة.

إن إرثها، وإن بدا محدودًا من حيث عدد الأعمال، إلا أنه عميق التأثير، وممتد عبر الزمن. فقد استطاعت، من خلال دور واحد، أن تخلد اسمها في ذاكرة الفن السوداني، وأن تكون جزءًا من قصة أكبر، تتعلق بالهوية، والتراث، والحب، والجمال.

في وداعها، يستحضر كثيرون مشاهد الفيلم، وملامحها الهادئة، وأداءها الصادق، وكأنها لم تغب، بل بقيت حاضرة في تلك الصور التي لا تشيخ. وهذا هو جوهر الفن الحقيقي: أن يبقى، حتى بعد رحيل أصحابه.

قشقـــاش...

ملك نوبي أسطوري تكشفه ورقة قمامة عمرها 400 عام

ملخص

تكشف الدراسة عن وثيقة عربية نادرة عُثر عليها في دنقلا القديمة، تُعرف بـ"أمر الملك"، وتعود إلى القرنين السادس عشر أو السابع عشر. وتحمل الوثيقة اسم الملك قشقاش، الذي كان يُنظر إليه سابقاً كشخصية شبه أسطورية، ما يقدّم دليلاً مادياً على وجوده كحاكم فعلي ويعيد قراءة تاريخ مملكة دنقلا.

تعتمد الدراسة على منهج أثري ونصي متكامل، مستندة إلى الاكتشافات الحديثة ومصادر مثل "الطبقات" لود ضيف الله وروايات الرحالة. وتُظهر النتائج أن الحكم في دنقلا لم يكن قائماً فقط على الحروب، بل شمل إدارة دقيقة للحياة اليومية والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

تكشف الوثيقة عن نظام حكم يعتمد على شبكات التبادل والمصالح، حيث كان الملك يشرف على معاملات تشمل المنسوجات والماشية ضمن ما يشبه "سياسة الهدايا" لتعزيز النفوذ والولاءات. كما تعكس استخدام العربية كلغة إدارية مع تأثيرات محلية، في سياق تحولات التعريب والأسلمة.

تخلص الدراسة إلى أن هذا الاكتشاف يعيد رسم صورة السلطة في السودان ما قبل الاستعمار، مقدماً نموذجاً لحكم مرن قائم على العلاقات والتوازنات الاجتماعية، لا القوة العسكرية فقط، ومؤكداً أهمية المصادر الأثرية في فهم تاريخ ظل طويلاً غامضاً.

قبل البنوك والدواوين: كيف حكم ملوك النوبة شعوبهم؟ وما الذي يكشفه ود ضيف الله

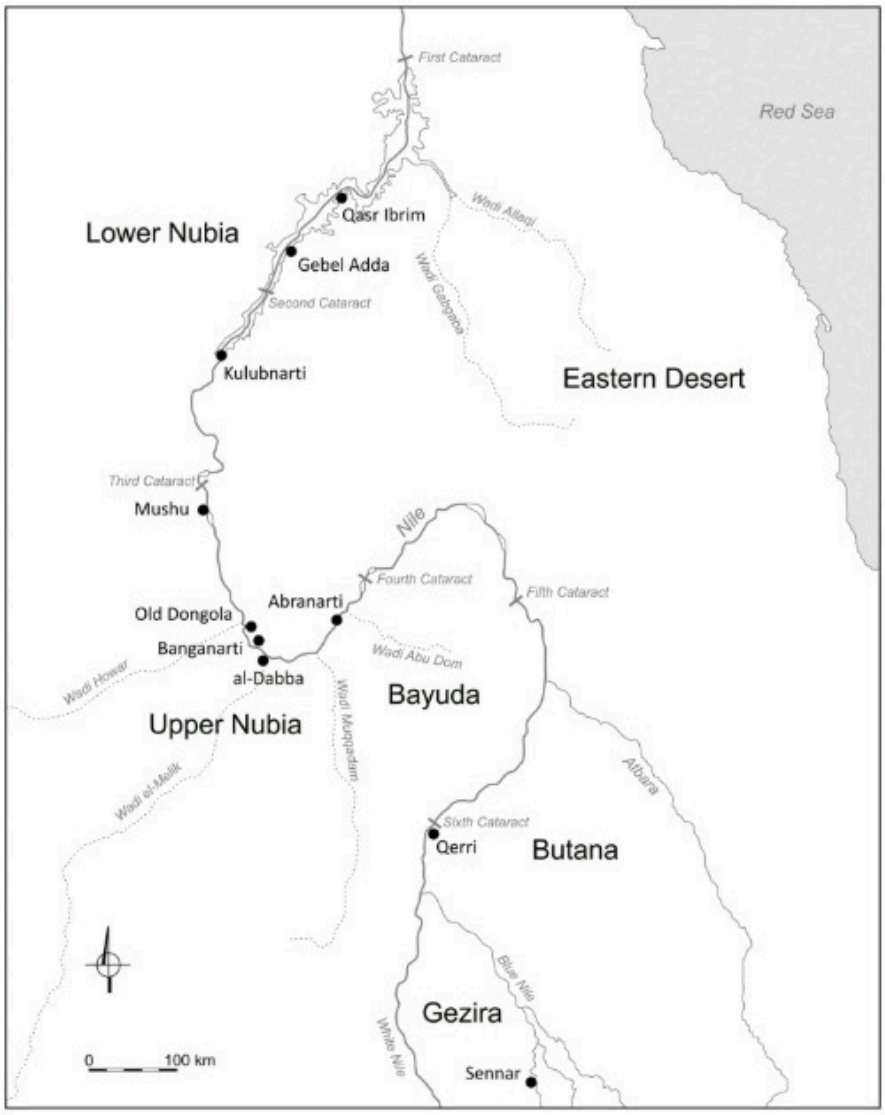

المواقع المذكورة في النص مُحددة على خريطة السودان قبل الاستعمار. © Sz. Maślak و T. Barański/PCMA. الشكل 1

خلاصة

تسلّط هذه الدراسة الضوء على معطيات تاريخية حديثة تشير إلى وجود حاكم فعلي لمدينة دنقلا، عاصمة مملكة المقرة المسيحية، خلال مرحلة مفصلية شهدت تحولات دينية وثقافية عميقة مع دخول الإسلام إلى السودان. ويستند البحث إلى وثيقة عربية جرى اكتشافها داخل أحد مساكن النخبة في دنقلا القديمة، تتضمن أمرًا ملكيًا يتعلق بتبادل منسوجات وماشية، وتحمل اسم الملك قشقاش، الذي ظل لوقت طويل يُنظر إليه بوصفه شخصية أقرب إلى الأسطورة.

ومن خلال اعتماد منهج علمي يجمع بين التحليل النقدي وتقنيات التأريخ بالكربون المشع، إلى جانب المقارنة بالمصادر التاريخية المكتوبة، يقدّم البحث قراءة معمقة لطبيعة الحكم في دنقلا، ويكشف عن أنماط التفاعل الاجتماعي وملامح التعريب خلال فترة سلطنة الفونج. كما يستند إلى مجموعة من المصادر المقارنة، من بينها وثائق قصر إبريم، وكتاب "الطبقات" لمحمد النور بن ضيف الله، فضلًا عن روايات رحالة أوروبيين مثل كرامب وبونسيه في مطلع القرن الثامن عشر.

وتُبرز نتائج الدراسة تناقضًا واضحًا مع الصورة التي رسمها الرحالة ليو أفريكانوس، الذي صوّر ملك النوبة باعتباره في حالة حرب دائمة، إذ تكشف الوثيقة المكتشفة أن الحاكم كان منخرطًا بشكل مباشر في إدارة شؤون الحكم والسياسة الداخلية، بما في ذلك تفاصيل الحياة اليومية. ويقدّم هذا الاكتشاف منظورًا جديدًا لفهم التاريخ الاجتماعي والسياسي لمدينة

أُعدّت هذه الدراسة من قِبل توماش بارانسكي، وأرتور أوبلوسكي، وماكيج ويجغول من جامعة وارسو (المركز البولندي لعلم آثار البحر الأبيض المتوسط)

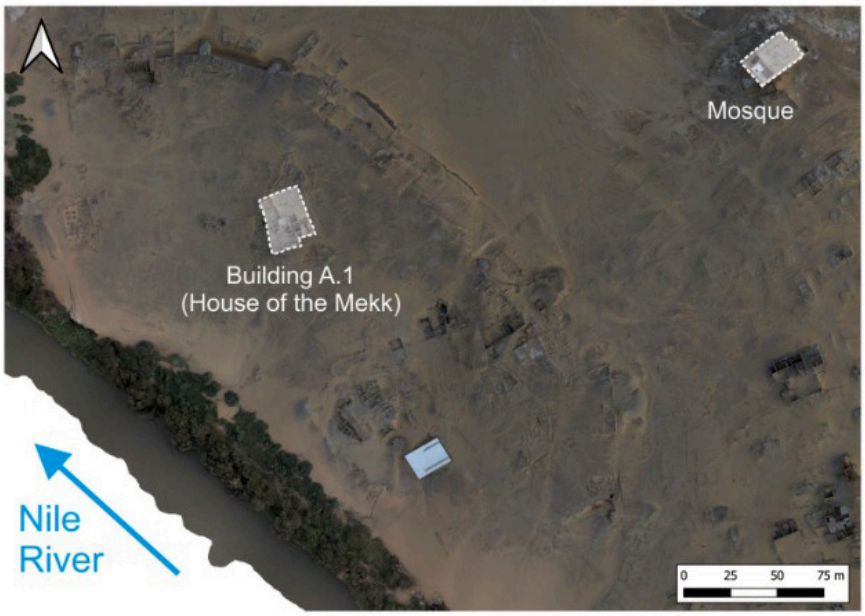

خريطة جوية لقلعة دونغولا القديمة مع توضيح الهياكل الرئيسية باللون الأبيض. © أ. تشليبوفسكي وت. بارانسكي/PCMA. الشكل 2

دنقلا، مؤكدًا دورها كمركز حيوي عند نقطة التقاء النفوذ بين مصر العثمانية وسلطنة سنار في فترة ما قبل الاستعمار.

وفي هذا السياق، تشكّل الوثيقة المكتشفة في دنقلا القديمة محورًا رئيسيًا للتحليل، إذ تمثل قطعة أثرية نادرة مكتوبة باللغة العربية، يُشار إليها بـ«أمر الملك»، نسبة إلى الجهة التي أصدرتها، وهو الملك قشقاش. وتفتح هذه الوثيقة نافذة فريدة لفهم طبيعة الحكم الملكي في السودان خلال واحدة من أكثر الفترات التاريخية غموضًا وقلة في التوثيق، وهي المرحلة الممتدة بين تراجع الممالك النوبية في أواخر العصور الوسطى خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وقد اتسمت هذه المرحلة بتحولات عميقة، في مقدمتها تسارع عمليات التعريب والأسلمة، وهو ما تؤكده دراسات متعددة تناولت التحولات الاجتماعية والثقافية في تلك الحقبة. وفي هذا الإطار، لا تكتفي الوثيقة بتأكيد وجود قشقاش كحاكم حقيقي، بل تكشف أيضًا عن طبيعة نظام الحكم القائم، حيث لم تكن السلطة تعتمد فقط على القوة العسكرية أو الجباية، بل على شبكات العلاقات، وتبادل المنافع، وإدارة الولاءات داخل المجتمع.

وبذلك، يعيد هذا الاكتشاف رسم ملامح السلطة في السودان قبل الاستعمار، مقدّمًا صورة أكثر واقعية للحكم، تتجاوز السرديات التقليدية، وتُظهر كيف كانت تُدار الدولة عبر تفاصيل الحياة اليومية، لا عبر الحروب وحدها.

من الناحية الزمنية، تتجنب هذه الدراسة استخدام التصنيفات التقليدية مثل «الفترات المسيحية» و«الإسلامية»، انطلاقًا من أن التحول الديني في وادي النيل لم يكن حدثًا فجائيًا، بل مسارًا تدريجيًا امتد عبر قرون، شهدت خلاله المنطقة تداخلاً وتفاعلاً بين المعتقدات الوافدة والتقاليد المحلية. وفي هذا الإطار، يُعتمد مصطلح «مملكة دنقلا» للفترة الممتدة بين القرنين الرابع عشر والثامن عشر الميلاديين بوصفه توصيفًا محليًا أكثر دقة من الناحية الأثرية، كما يشير إلى ذلك أوبلوسكي، رغم أن هذا الامتداد الزمني يتجاوز حدود هذه الدراسة التي تركز بشكل أساسي على القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وخلال هذه المرحلة الانتقالية التي سبقت التوسع الاستعماري في القرن التاسع عشر، اتسم الوضع السياسي بدرجة عالية من التشرذم وعدم الاستقرار. ولهذا، تستخدم الدراسة أيضًا مصطلحات راسخة في الأدبيات التاريخية مثل «ما بعد العصور الوسطى» و«ما قبل الاستعمار»، كما وردت لدى كابتينز وسبولدينغ (1982) وإدواردز (2004: 256–287)، للإشارة إلى الفترة الممتدة من القرن السادس عشر حتى أوائل القرن التاسع عشر، مع الإقرار بحدود هذه التسميات. ويتقاطع هذا الإطار الزمني مع ما يُعرف بفترة الفونج (1504–1821)، وهي المرحلة التي برزت فيها سلطنة

سنار كقوة سياسية رئيسية في وادي النيل الأوسط، حيث نشأت نتيجة تحالفات محلية، كما يوضح أوفاهي وسبولدينغ (1974: 66–68)، وفرضت نفوذها على أجزاء واسعة من السودان النيلي. وفي المقابل، بقيت المناطق الواقعة شمال الشلال الثالث تحت التأثير العثماني المصري، كما يورد لومير (2013: 135–153).

أما دنقلا القديمة، التي كانت عاصمة مملكة المقرة المسيحية، فقد فقدت دورها السياسي المركزي بحلول منتصف القرن الرابع عشر، وفق ما يذكره كواك (Cuoq 1986: 91–102) وسينوبوس (2020). وتدخل بعد ذلك في فترة يصفها آدامز (1977) بـ«العصور المظلمة» في التاريخ السوداني نظرًا لندرة المصادر. وتشير النقوش إلى أن الملك بيبر كان من آخر الحكام المسيحيين، وقد وثّق زيارته لموقع بانغانارتي، مستخدمًا لقب «الملك الصغير»، وهو ما يتقاطع دلاليًا مع ألقاب حكام الفترات اللاحقة كما يوضح لايتار (Łajtar 2020: 134–136). في المقابل، يورد المقريزي، كما نقل عنه فانتيني (1975: 704)، اسم حاكم مسلم يُدعى ناصر في أواخر القرن الرابع عشر، ما يعكس التحول التدريجي في البنية الدينية والسياسية، وهو ما يناقشه أيضًا أوبلوسكي في أعماله الحديثة.

ورغم محدودية المعلومات حول بدايات فترة الفونج، تشير رواية ديفيد روبيني، كما نقلها فانتيني (1975: 752) وفيرسكين (2023: 38–39)، إلى امتداد نفوذ عمارة دونقاس شمالًا حتى دنقلا. ويبدو أن المنطقة كانت تُدار من قبل نخب محلية ذات جذور نوبية، لكنها شهدت تعريبًا تدريجيًا، مع احتفاظها بقدر من الاستقلال تحت مظلة الفونج، كما يوضح بروس (1806: 480). وفي أواخر القرن السابع عشر، لاحظ الرحالة بونسيه (2010: 34، 61) أن الحكم في دنقلا كان وراثيًا، مع خضوعه لسلطة سنار في مسائل مثل الجزية، بينما يشير بوركهارت (1819: 133) إلى محاولات حكام دنقلا بسط نفوذهم على المناطق المجاورة.

وفي سياق وصف هذه المرحلة، يورد ليو أفريكانوس، المعروف أيضًا بالحسن بن محمد الوزان، أن «ملك النوبة كان دائمًا في حالة حرب»، كما نقل راموسيو (1550: 87) وفانتيني (1975: 772). غير أن دقة هذا الوصف تظل محل شك، خاصة أن دراسات لاحقة مثل ستارتشيفسكا (2014) وموبلي (2018: 20) تشير إلى أنه على الأرجح لم يزر النوبة بنفسه، وأن وصفه قد يعكس تصورًا عامًا أو حنينًا إلى ماضي الممالك النوبية أكثر من كونه وصفًا دقيقًا للواقع.

في ضوء ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في صورة الحاكم النوبي بعيدًا عن الطابع العسكري الذي طغى على بعض الروايات، من خلال إبراز أدواره في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتُظهر الوثيقة المكتشفة حديثًا — والمعروفة بـ«أمر الملك» — انخراط الملك في تنظيم التبادلات التجارية والعلاقات المحلية، ما يتيح فهمًا أعمق لطبيعة الحكم خلال فترة اتسمت بتسارع التعريب والأسلمة. كما تؤكد الدراسة أهمية الاعتماد على المصادر المحلية، مثل الوثائق الأثرية والنصوص السودانية، في إعادة بناء التاريخ الاجتماعي والسياسي، بدلًا من الاقتصار على الروايات الخارجية. وفي جوهرها، تقدم هذه المقاربة صورة أكثر واقعية لملك نوبي في فترة ما قبل الاستعمار، ليس بوصفه قائدًا للحروب، بل كفاعل يومي يدير شبكة معقدة من المصالح والعلاقات داخل

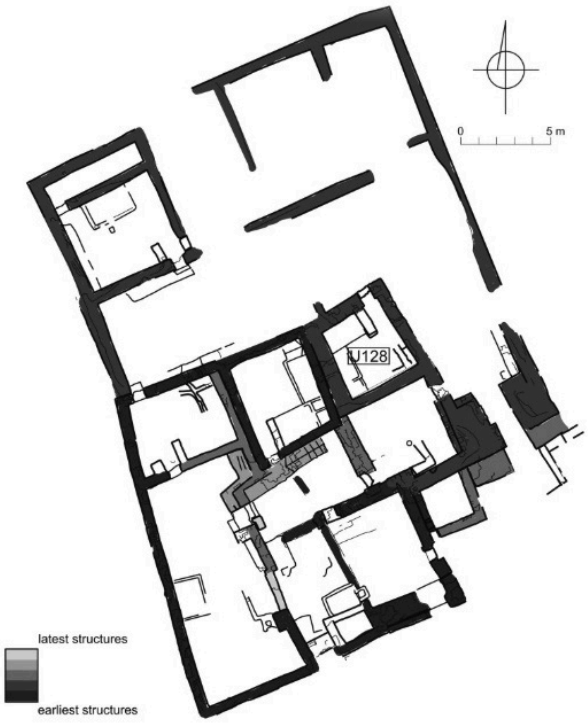

تقع في قلعة دونغولا القديمة. © أ. ووجيك، ج. ويزغول، وم. ويزغول/PCMA.ميك.مخطط المبنى أ.1 (بيتالشكل 3

مجتمعه.

رؤى جديدة حول فترة مملكة دنقلا (من القرن الرابع عشر إلى القرن الثامن عشر)

يقع الموقع الأثري لمدينة دنقلا القديمة في شمال السودان عند الإحداثيات 18°13‹26» شمالًا و30°44‹35» شرقًا، على الضفة الشرقية لنهر النيل، بالقرب من ملتقى وادي هوار، الذي شكّل تاريخيًا ممرًا حيويًا يربط المنطقة بدارفور وأقاليم أفريقيا جنوب الصحراء. وتتمركز القلعة فوق نتوء صخري، حيث مثّلت القلب النابض للمدينة. وكانت دنقلا في الأصل عاصمة مملكة المقرة المسيحية، قبل أن تتراجع تدريجيًا لتتحول إلى تجمع عمراني محدود داخل نطاق القلعة ومحيطها المباشر، وفق ما يورده غودليفسكي (Godlewski 2013: 135–141) وأوبلوسكي (Obłuski، قريبًا). ومع ذلك، حافظت دنقلا على أهميتها كمحطة رئيسية على طرق التجارة الرابطة بين القاهرة وسنار ودارفور حتى القرن الثامن عشر، كما يشير والز (Welsby 1978: 7–10).

وقد كانت دنقلا القديمة معروفة لدى الرحالة الأوروبيين منذ بدايات القرن السابع عشر على أقل تقدير، كما يوضح زوراوسكي (Żurawski 2001: 75–141)، غير أن الاهتمام الأثري المنهجي بالموقع لم يبدأ إلا في ستينيات القرن العشرين عبر البعثة البولندية. ومنذ ذلك الحين، حظيت المرحلة المسيحية من تاريخ المدينة بدراسة واسعة، بينما لم يُمنح تراثها الإسلامي نفس القدر من الاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، مع تبني مقاربات أكثر شمولًا. ويُعد مشروع «أمة: التحول الحضري لمجتمع عاصمة أفريقية من العصور الوسطى»، الذي انطلق عام 2018، نقطة تحول في دراسة تاريخ دنقلا، حيث استُخدمت تقنيات متقدمة مثل المسح المغناطيسي والرادار المخترق للأرض لدراسة القلعة ومحيطها، كما ورد لدى أوبلوسكي وآخرين (Obłuski et al. 2022).

وقد ركزت الحفريات الحديثة على تتبع تطور المشهد الحضري خلال فترة مملكة دنقلا،

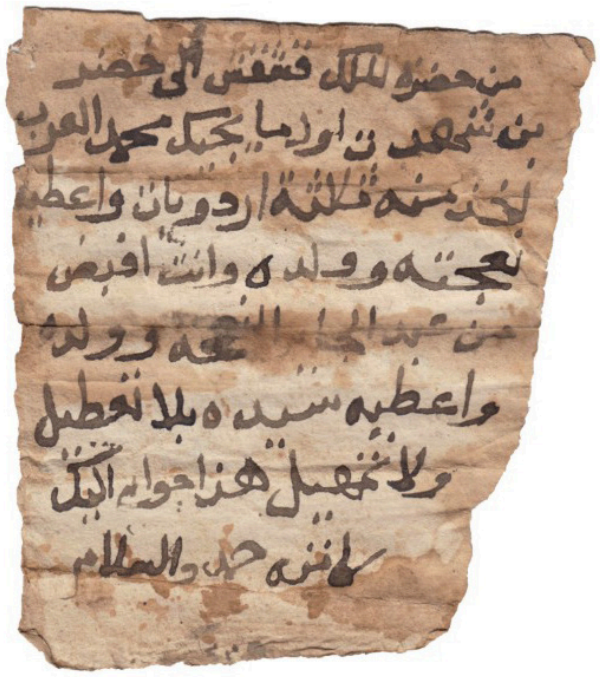

أمر الملك من دنقلا القديمة (inv. 1990، الجانب أ) © م. ريكلايتس/PCMA. الشكل 4

إلى جانب دراسة تأثير التنوع الاجتماعي والعرقي على الأنماط المعمارية. ومن بين القضايا المحورية التي تناولتها هذه الأبحاث مسألة أسلمة النوبة وانعكاساتها على العمارة والثقافة المادية. وأسفرت الأعمال الميدانية بين عامي 2018 و2023 عن نتائج مهمة ساهمت في إثراء النقاش العلمي حول هذه التحولات، كما أوضح أوبلوسكي ودزيرزبيكا (Obłuski & Dzierzbicka 2021؛ 2025). وشملت هذه الدراسات تحليل العمارة السكنية ومواد البناء، فضلًا عن أنماط الإنتاج الحرفي المختلفة، كما في أعمال أوبلوسكي ودزيرزبيكا (2022)، وويزغول وديبتولا (Wyżgoł & Deptuła 2023)، وأوبلوسكي (قريبًا). ورغم أن هذه النتائج تكشف عن استمرارية وتغير في الثقافة المادية، فإن الأدلة النصية، مثل الوثائق الورقية والكتابات على الشظايا الفخارية، تظل من أبرز المؤشرات على انتشار الإسلام، إلى جانب الشواهد المعمارية مثل المساجد والمقابر المخروطية المرتبطة برجال الدين المسلمين.

وفيما يتعلق بالمصادر المكتوبة، فقد تم توثيق نحو اثنتي عشرة وثيقة ورقية وشظايا فخارية في تقارير التنقيب قبل انطلاق مشروع «أمة»، كما يشير فانثيغيم (Vanthieghem 2015؛ 2018)، وقد أُرّخت هذه المواد مبدئيًا إلى القرن السابع

عشر اعتمادًا على السياق الأثري. غير أن الحفريات الأحدث كشفت عن أكثر من ثلاثين نصًا عربيًا جديدًا، تتنوع بين رسائل ونصوص قانونية وإدارية وتمائم، وجميعها تعود إلى فترة ما قبل الاستعمار، كما يذكر بارانسكي (Barański، قريبًا).

وقد عُثر على معظم هذه الوثائق داخل منزل كبير يعود إلى فترة الفونج، يُعرف بالمبنى A.1، ويقع في قلب قلعة دنقلا القديمة، كما يوضح ويزغول (Wyżgoł 2025). ومن بين أبرز هذه الاكتشافات مجموعة متماسكة من سبع وثائق، من بينها «أمر الملك»، التي اكتُشفت في الغرفة U128. وبعد هذا العرض العام للمصادر الأدبية والوثائقية المرتبطة بالموضوع، تنتقل الدراسة إلى تحليل السياق الأثري لهذه المخطوطات، قبل أن تقدم قراءة نقدية مفصلة لنص «أمر الملك»، وصولًا إلى مناقشة شاملة للنتائج واستخلاص الاستنتاجات النهائية.

المواد والأساليب

تعتمد هذه الدراسة على طيف واسع من المصادر التي تشمل النصوص الأدبية، والسجلات الوثائقية، واللقى الأثرية، وذلك بهدف إعادة بناء الديناميكيات التاريخية للتفاعلات الاجتماعية ومسارات التحول الثقافي في مدينة دنقلا القديمة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويستند هذا العمل إلى منهج متعدد التخصصات يجمع بين مقاربات علم الآثار التاريخي، كما طرحها إدواردز (Edwards 2004b)، والتحليل اللغوي، لا سيما دراسة الأدلة الوثائقية وفق تقاليد علم البرديات كما يوضح باغنال (Bagnall 2009).

ويمتد هذا النهج الكلاسيكي، الذي طُبق في الأصل على نصوص العصور القديمة، ليشمل فترات تاريخية أحدث، خاصة في سياق دراسة الوثائق العربية في مصر، كما يشير سيبستاين (Sijpesteijn 2009)، وهو ما يمنح هذا الإطار المنهجي مرونة تسمح بتطبيقه على الحالة السودانية. وفي هذا السياق، تُجري الدراسة تحليلًا دقيقًا للنصوص المكتشفة، مع التركيز على الأفراد الواردين فيها، وأدوارهم الاجتماعية، والعلاقات التي تربط بينهم، بوصفها مدخلًا لفهم أوسع للبنى التاريخية التي عكستها هذه الوثائق.

ومع ذلك، تُقر الدراسة بوجود تحديات منهجية حقيقية تواجه تحليل المصادر الوثائقية في السياق الأفريقي، خاصة ما يتعلق بندرة المواد وتجزؤها وصعوبة تأويلها، وهي إشكالات ناقشها كل من هانويك (Hunwick 2005: 238) وموبلي (Mobley 2018). وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تجاوز هذه التحديات عبر قراءة تكاملية تجمع بين النصوص والسياق الأثري، بهدف تقديم تصور جديد وأكثر عمقًا للتجارب اليومية لسكان النوبة في فترة ما قبل الاستعمار، وإبراز الشبكات المعقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيل مجتمعهم.

المصادر الأدبية

على الرغم من أن الإنتاج الأدبي في شرق السودان لم يشهد ازدهارًا ملحوظًا إلا خلال

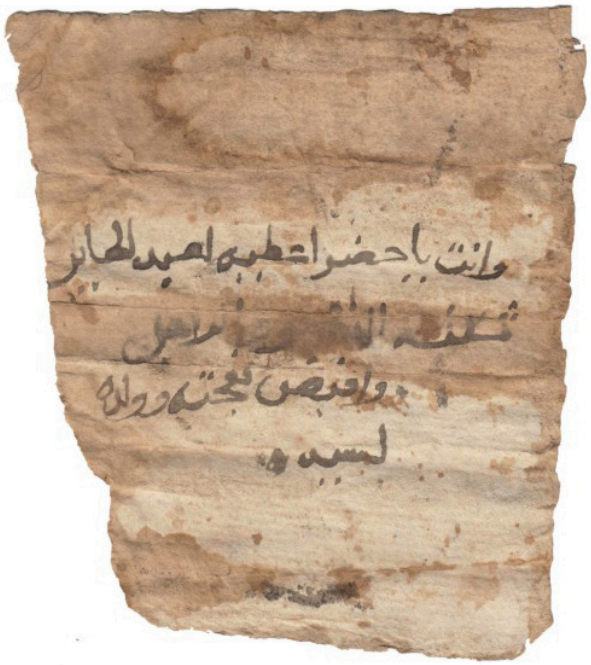

الشكل 5. أمر الملك من دنقلا القديمة (inv. 1990، الجانب ب) © م. ريكلاتيس/PCMA

القرن التاسع عشر وما تلاه، فإن عددًا من المصادر المبكرة يقدّم إشارات مهمة تسهم في فهم التاريخين السياسي والاجتماعي لمدينة دنقلا القديمة خلال فترة ما قبل الاستعمار. ويُعد المرجع الأساسي في هذه الدراسة كتاب «الطبقات في خصوصية الأولياء والصالحين والعلماء والشعراء في السودان» لمؤلفه محمد النور بن ضيف الله (توفي 1224هـ/1809–1810م)، والذي سنشير إليه اختصارًا باسم الطبقات. وقد قام يوسف فضل حسن بإعداد تحقيق علمي لهذا العمل (ود ضيف الله 1971)، بينما ترجم هارولد ألفريد ماكمايكل أجزاءً منه إلى اللغة الإنجليزية (MacMichael 1922: 217–323).

ويمثل الطبقات في جوهره معجمًا للسير الذاتية يضم شخصيات دينية بارزة من دعاة ومتصوفة كان لهم تأثير واسع في السودان النيلي، وقد جُمعت مادته اعتمادًا على الروايات الشفهية في أواخر فترة الفونج، كما يوضح أوفاهي (O'Fahey 1994: 23–24). ويركز المؤلف بشكل خاص على القادة الكاريزميين في منطقة ملتقى النيل، مع تضمينه أيضًا شخصيات مؤثرة من شمال السودان، وهو ما أشار إليه هيلسون (Hillson 1923) ومكهوغ (McHugh 1989: 209–210). وتشكل السير المرتبطة بشخصيات نشطت في دنقلا القديمة محورًا رئيسيًا في هذه الدراسة، رغم أن هذه التراجم غالبًا ما تتضمن عناصر ذات طابع قدسي، مثل الكرامات، ما يجعل تأريخها الدقيق أمرًا صعبًا. ومع ذلك، فإن بعض الإشارات الزمنية الواردة في النص تتيح إمكانية التأريخ غير المباشر للأحداث والأشخاص.

إلى جانب المصادر المحلية، توفر كتابات الرحالة الأوروبيين مادة مهمة لإثراء هذا الإطار التاريخي، ومن أبرزهم جاك شارل بونسيه (Poncet 2010) وثيودور كرامب، كما وردت أعماله ضمن دراسات سبولدينغ (Spaulding 1974). كما تُعد روايات الرحالة العثماني أوليا جلبي مصدرًا ذا قيمة خاصة، إذ زار مناطق النوبة في سبعينيات القرن السابع عشر، ويُرجّح أنه وصل إلى دنقلا القديمة حوالي عام 1672، وفق ما أورده دانكوف وآخرون (Dankoff et al. 2018: 5–9). ورغم أن بعض أجزاء رواياته تتسم بطابع سردي تخييلي، فإن وصفه للمقابر الإسلامية والأولياء المدفونين في محيط دنقلا يتوافق مع معطيات تاريخية أخرى، كما يؤكد بروكوش (Prokosch 1994: 153–154).

وبذلك، تتيح هذه المصادر الأدبية، على تنوعها بين المحلي والخارجي، رؤية مركبة تسهم في إعادة بناء ملامح الحياة السياسية والاجتماعية في دنقلا خلال فترة ما قبل الاستعمار، رغم ما يحيط بها من تحديات تتعلق بطبيعة المادة التاريخية نفسها.

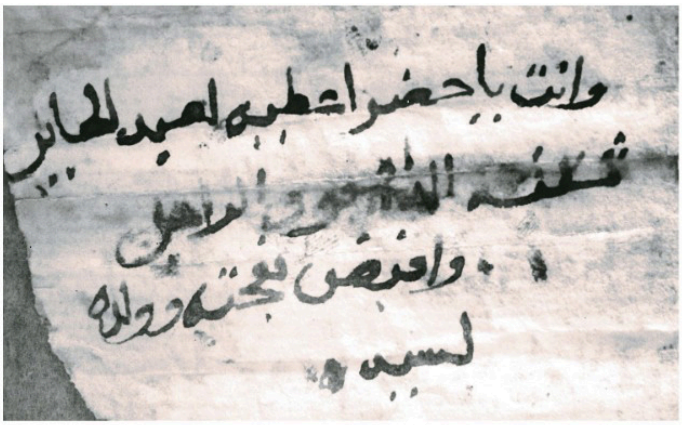

صورة الأشعة تحت الحمراء لأمر الملك (الجانب ب) بواسطة © م. ريكلايتس/PCMA. الشكل 6

المصادر الوثائقية

تشير الأدلة إلى أن النصوص الوثائقية العربية كانت متداولة في النوبة منذ العصور الوسطى، سواء أُنتجت محليًا أو وصلت من خارج المنطقة، كما يوضح لايتار وأوتشالا (Łajtar & Ochała 2020: 798). وتُعد مدينة قصر إبريم من أبرز المواقع التي كشفت عن أكبر مجموعة من هذه الوثائق، حيث أسفرت الحفريات عن كمٍّ كبير من النصوص التي تناولها آدامز (Adams 1996: 213–252) ثم آدامز وآدامز (Adams & Adams 2010: 241–255)، كما نُشرت مؤخرًا مجموعة من الوثائق العربية التي تعود إلى العصور الوسطى في هذا الموقع، مع بقاء نصوص أخرى قيد النشر (Khan 2024).

ولم تقتصر أهمية قصر إبريم على الفترة الوسيطة، بل كشفت أيضًا عن وثائق تعود إلى مرحلة ما بعد العصور الوسطى، تتمثل في نصوص قانونية وإدارية تتعلق بوحدة عسكرية عثمانية وأفرادها، الذين انخرطوا في إدارة الأراضي والأنشطة التجارية، كما

بيّن هيندز وساكوت (Hinds & Sakkout 1986) وهيندز وميناج (Hinds & Ménage 1991). وتغطي هذه النصوص الفترة الممتدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، وتمتاز بخصائص لغوية فريدة. كما ظهرت مصادر وثائقية عربية، وإن كانت أقل عددًا، في مواقع أخرى بالنوبة السفلى مثل جبلة عدا (Mileham 1964: 7–14) وكولبنارتي (Adams & Adams 1998: 87–91؛ Anderson 2016: 4–5).

أما في مناطق سلطنة الفونج، فقد عُثر على عدد من الوثائق الرسمية المعروفة بـ«الحُجج»، والتي يعود معظمها إلى القرن الثامن عشر، ولا يُعرف وجود وثائق أقدم منها. وتشير بعض هذه النصوص إلى نسخ متأخرة من وثائق أصلية صادرة عن سلاطين سنار أو عن سلطات إقليمية تابعة لهم، كما جمعها ودرسها سبولدينغ وأبو سليم (Spaulding & Abu Salim 1989). وتضم هذه المجموعة 67 نصًا عربيًا، تختلف في طبيعتها عن وثائق قصر إبريم، إذ كانت موجهة للاستخدام الرسمي، ويغلب عليها طابع منح الأراضي التي احتفظت بها العائلات السودانية كإثبات لحقوق الملكية. وتعكس هذه الوثائق صراعًا بين الأنماط التقليدية للعدالة الملكية والتوسع المتزايد في تطبيق الشريعة الإسلامية، في سياق ما وصفه سبولدينغ بـ«العصر البطولي» (Spaulding 2007). كما تحتوي على مصطلحات محلية بارزة، مثل لقب «أرباب» الذي يشير إلى طبقة النبلاء، وهو مصطلح وُجد أيضًا في إحدى الوثائق المكتشفة في دنقلا القديمة (Baranski 2025)، إضافة إلى مفردات محلية تتعلق بالزراعة وتقييم الضرائب (Spaulding & Abu Salim 1989: 391–395).

وفي سياق لاحق، تكشف وثائق القرن التاسع عشر من جزيرة إيكو—المعروفة عربيًا باسم جزيرة أبو رانات وبالنوبي أبرانرتي—في منطقة الشايقية، عن استمرار حضور المصطلحات المحلية التي وصفها سبولدينغ بحذر بأنها «أفريقية» (Spaulding 1990؛ 1993). وقد ظل العديد من هذه المصطلحات متداولًا حتى اليوم، رغم تراجع استخدامها بعد منتصف القرن التاسع عشر. ويلاحظ أن كتّاب تلك الوثائق لجؤوا إلى إضافة الحركات لضبط نطق الكلمات المحلية، بهدف تسهيل فهمها على الأجيال اللاحقة (Spaulding 1990: 286–288). ويبدو أن كتّاب دنقلا قد استخدموا هذه التقنية في وقت مبكر لتوثيق المفردات غير العربية، كما يشير بارانسكي (Baranski، قريبًا).

وتكشف هذه المعطيات مجتمعة عن مشهد لغوي معقد في السودان خلال أواخر فترة ما قبل الاستعمار، حيث تداخلت عناصر من ثقافات متعددة داخل الوثائق العربية. ففي النوبة السفلى، برز التأثير العثماني بشكل واضح، خاصة في المصطلحات المرتبطة بالإدارة والعسكر والتجارة، بينما حافظت وثائق الفونج على مفردات محلية ذات صلة بالزراعة والألقاب التقليدية. أما في دنقلا، فيبدو أن الكُتّاب تأثروا بكلا التيارين، ما أوجد بيئة لغوية مركبة تعكس تفاعل التأثيرات العثمانية والفنجية

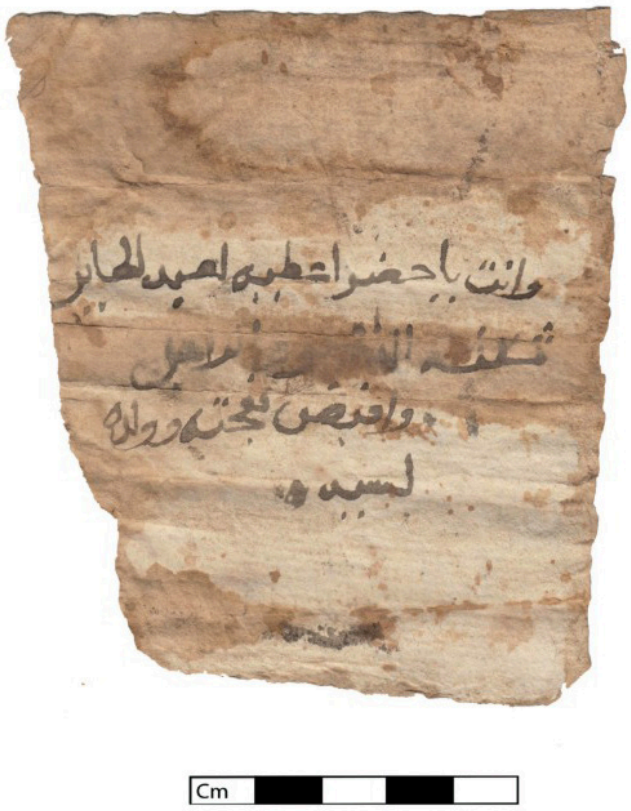

أمر الملك من دنقلا القديمة (inv. 1990، الجانب ب) © م. ريكلايتس/PCMA. الشكل 5

معًا. ويستلزم فهم هذا التنوع دراسة أوسع للمشهد اللغوي في السودان، بما في ذلك اللهجة العربية السودانية، كما ناقش ذلك الكاي (Kaye 1976) وقاسم (Qasim 2002).

وفي ضوء هذا الإطار، تكتسب وثيقة «أمر الملك» أهمية خاصة، ليس فقط كمصدر تاريخي، بل أيضًا كنموذج يعكس هذا التداخل اللغوي والثقافي، وهو ما يقود إلى تحليل سياقها الأثري لفهم أعمق لدلالاتها التاريخية.

السياق الأثري لأمر الملك – فرادة بيت المك

تشير الروايات المحلية إلى أن بقايا المبنى المعروف بـ(1.A)، والتي لا تزال واضحة للعيان داخل قلعة دنقلا القديمة، تُنسب إلى ما يُعرف بـ«بيت المك»، وهو ما يُرجّح أنه كان مقرًا لأحد كبار النخب أو أعلى طبقات المجتمع في دنقلا خلال فترة ما قبل الاستعمار، وهو ما تدعمه نتائج الدراسات الميدانية الحديثة (Wyżgoł 2025). ويتميّز هذا المبنى بحجمه الكبير مقارنةً ببقية الوحدات السكنية المكتشفة داخل القلعة، إذ يفوقها اتساعًا وتعقيدًا من حيث التخطيط (الشكل 3).

ورغم أن «بيت المك» يضم عناصر معمارية مألوفة في المساكن النوبية، مثل المدخل وغرفة المعيشة ومساحات التخزين الضيقة، إلا أن تنظيمه الداخلي يعكس مستوى أعلى من التعقيد والتخطيط. وفي المقابل، كانت مساكن النخبة في مناطق أخرى من النوبة خلال فترة ما بعد العصور الوسطى تتخذ طابعًا دفاعيًا، خاصة في منطقة الشلال الثالث، حيث عُرفت المباني المحصنة محليًا باسم «صعبوكورفا»، كما أشار آدامز (Adams 1994) ودرزويكي (Drzewiecki 2016). غير أن المبنى (1.A) يفتقر إلى هذه السمات الدفاعية، باستثناء تحصين بسيط عند المدخل، وهو ما يُفسَّر بوقوعه داخل نطاق القلعة المحاطة بسور دفاعي، مما جعله في مأمن من التهديدات الخارجية (Deptuła & Wyżgoł 2021: 23–33).

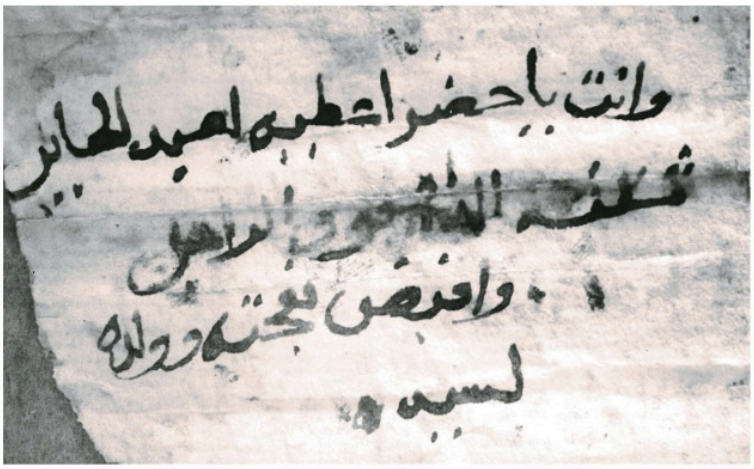

الشكل 6. صورة الأشعة تحت الحمراء لأمر الملك (الجانب ب) بواسطة © م. ريكلايتس/PCMA.

وتعكس مجموعة اللقى الأثرية التي عُثر عليها في الرواسب السكنية داخل «بيت المك» طبيعة هذا المبنى كمقر للنخبة. فقد أظهرت دراسة المنسوجات وجود أقمشة من الكتان والقطن والحرير، كانت تُستخدم في صناعة ملابس مخيطة، وهي مواد ارتبطت بالطبقات الثرية، كما أوضح ووزنياك (Wozniak 2020). وتنسجم هذه المعطيات مع ما أورده سبولدينغ (Spaulding 2007: 50) بشأن قوانين الترف التي كانت سارية في سلطنة الفونج، والتي قصرت استخدام هذه المواد على الطبقة الأرستقراطية. كما تشير روايات الرحالة ثيودور كرامب، كما نقلها سبولدينغ (Spaulding 1974: 224، 230–233)، ويوهان لودفيغ بوركهارت (Burckhardt 1819: 141)، إلى أن بعض المنسوجات المصبوغة باللون الأزرق والمزخرفة بنقوش مربعة كانت حكرًا على النخب النوبية.

إلى جانب ذلك، عُثر على مجموعة من القطع التي تعزز هذا الطابع النخبوي، مثل أحذية جلدية، ومقبض خنجر مصنوع من العاج أو قرن وحيد القرن، وخاتم ذهبي، وهي جميعها مؤشرات واضحة على الثراء والمكانة الاجتماعية الرفيعة. كما كشفت الحفريات في الغرفة U128 عن كرات رصاص وقرن حيواني يُرجّح أنه استُخدم كقارورة بارود، ما يشير إلى وجود أدوات مرتبطة بالأسلحة النارية، والتي كانت تُعد بدورها رمزًا للمكانة الاجتماعية في تلك الفترة (Wyżgoł 2025: 212–215).

ومن اللافت أن هذه اللقى، بما في ذلك الوثائق الورقية مثل «أمر الملك»، عُثر عليها في سياق ثانوي، حيث أُلقيت ضمن أكوام نفايات داخل أجزاء مهجورة من المبنى، في حين يُحتمل أن

أجزاء أخرى منه ظلت مأهولة أو مستخدمة في الوقت نفسه. ويعكس هذا التباين في الاستخدام نمطًا معقدًا من إعادة توظيف الفضاءات داخل المبنى، ويوفر في الوقت ذاته سياقًا أثريًا مهمًا لفهم طبيعة الوثائق المكتشفة ودلالاتها ضمن الحياة اليومية للنخبة في دنقلا .

الوثائق الورقية في بيت الملك

أسفرت أعمال التنقيب الأثري في المبنى (1.A) خلال الفترة ما بين 2019 و2021 عن اكتشاف ثلاثٍ وعشرين وثيقة ورقية، تكشف في مجملها عن مشهد وثائقي متنوع يعكس جوانب متعددة من الحياة الاجتماعية والثقافية في دنقلا القديمة. وعلى الرغم من أن ثماني وثائق منها لم يُمكن تحديد هويتها بسبب حفظها في هيئة شظايا ممزقة، فقد أمكن تصنيف الوثائق الخمس عشرة المتبقية إلى أنماط مختلفة، شملت رسائل خاصة، وتمائم ذات طابع سحري، ونصًا قانونيًا، وقائمة إدارية.

ويُلاحظ أن خمسًا من هذه الوثائق ترتبط بالممارسات السحرية، وهو ما يتماشى مع طبيعة غالبية المواد الكتابية المكتشفة في دونغولا القديمة، سواء على الورق أو على الشظايا الفخارية، كما تشير إليه دراسات ديبتولا وبارانسكي (Deptuła & Barański، قريباً). غير أن العنصر الأكثر لفتًا للانتباه في هذه المجموعة يتمثل في وجود ثماني رسائل خاصة، وهو نوع نادر من الوثائق لا يظهر في أي موضع آخر داخل الموقع سوى في «بيت الملك»، وفق ما يذكره بارانسكي (Barański، قريباً)، ما يضفي على هذه المجموعة قيمة استثنائية لفهم الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية للنخبة.

ومن بين هذه الوثائق تبرز وثيقة «أمر الملك» (رقم الجرد 1990)، التي عُثر عليها في الغرفة (U128)، وهي مساحة سكنية تبلغ أبعادها نحو 5×4 أمتار، بمدخل يقع في الزاوية الشمالية الشرقية. وقد كشفت الحفريات داخل هذه الغرفة عن سبع وثائق موزعة بشكل غير منتظم ضمن طبقة من النفايات (انظر الشكل 3؛ الجدول 1). ورغم أن هذه المجموعة تُعد الأكثر تماسكًا داخل المبنى (1.A)، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى «الأرشيف» بالمعنى الدقيق المعتمد في علم البرديات، كما يوضّح فاندورب (Vandorpe 2009: 216–218).

وقد انتهى المطاف بسبع وثائق عربية من الغرفة (U128)، من بينها «أمر الملك»، ضمن تراكمات نفايات تشكلت فوق عدة طبقات من الأرضيات الترابية، ما يشير إلى أن هذا الفضاء خضع لإعادة استخدام متكررة قبل أن يتحول إلى مكب للنفايات. وفي السياق ذاته، تم العثور على ثماني عملات فضية فوق الأرضية الرئيسية، تبيّن أنها عملات مصرية سُكّت خلال عهد السلطان العثماني مراد الرابع (1623–1640)، وربما خلال عهد خليفته إبراهيم (1640–1648)، بحسب تحليل دجيرزبيكا (Dzierzbicka 2025: 366). وتشير هذه المعطيات إلى أن هذه العملات لم تصل إلى دنقلا القديمة قبل الربع الثاني من القرن السابع عشر، مع احتمال بقائها في التداول أو التخزين لفترة قبل التخلص منها.

وتكتسب هذه العملات أهمية خاصة من الناحية الزمنية، إذ توفر حدًا أدنى زمنيًا (terminus post quem) لإيداع الوثائق، بمعنى أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تكون قد أُودعت قبل تاريخ سكّ العملات. ومع ذلك، لا يُستبعد أن تكون الوثائق نفسها قد كُتبت في فترة أسبق.

وتعزز نتائج التأريخ بالكربون المشع هذا الإطار الزمني؛ إذ أُخذت عينة (S992) من بقايا عضوية ضمن كومة النفايات في الغرفة (U128)، وأظهرت نتائج التحليل عمرًا قدره 185 ± 30 سنة قبل الحاضر (Poz-126204). وبعد المعايرة، تم تحديد نطاق زمني مرجح يتراوح بين 1735 و1778 ميلاديًا بنسبة احتمال 68,3%. أما عند توسيع نطاق الثقة إلى 95,4%، فقد أظهرت النتائج احتمالين: 1670–1686 ميلاديًا بنسبة 5,4%، و1726–1800 ميلاديًا بنسبة 90,0%، مع ترجيح واضح لفترة القرن الثامن عشر، كما يوضح دجيرزبيكا (Dzierzbicka 2025: 357).

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار نهاية القرن الثامن عشر حدًا أقصى زمنيًا (terminus ante quem) لإيداع هذه الوثائق داخل كومة النفايات في الغرفة (U128). وهكذا، يشير مجمل الدليل الأثري إلى أن عملية إيداع الوثائق تمت في فترة تمتد بين النصف الأول من القرن السابع عشر وأواخر القرن الثامن عشر، دون إمكانية تحديد تاريخ أدق اعتمادًا على المعطيات الأثرية المتاحة حاليًا.

طبعة أمر الملك

تُعد الوثيقة العربية الورقية المسجلة تحت

رقم (Dongola inv. 1990) من القطع المميزة المكتشفة في «بيت الملك»، حيث يبلغ طولها نحو 10,5 سم وعرضها 9,5 سم، وفق ما هو موضح في (الجدول 1، رقم 2؛ الشكلين 4 و5). وتعكس هذه الأبعاد طبيعة الوثيقة كقطعة مكتوبة صغيرة نسبيًا، ربما كانت جزءًا من مراسلة أو أمر إداري موجّه.

وعلى الرغم من أن السياق الأثري الذي عُثر فيه على الوثيقة—والمتمثل في طبقات النفايات داخل الغرفة (U128)—يشير إلى تاريخ إيداع متأخر نسبيًا، فإن التحليل الداخلي لمحتواها، إلى جانب المقارنات النصية مع وثائق مماثلة من نفس البيئة الثقافية والتاريخية، يرجّح أن زمن كتابتها يعود إلى فترة أقدم. وبحسب هذه المؤشرات، يُحتمل أن تكون الوثيقة قد كُتبت في أواخر القرن السادس عشر أو بدايات القرن السابع عشر

نص "أمر الملك" (Dongola inv. 1990) وترجمته

يمثل هذا النص إحدى الوثائق العربية النادرة المكتشفة في «بيت الملك» بدنقلا القديمة، وقد كُتب على وجهي الورقة (الجانب أ والجانب ب)، ويعكس طبيعة المراسلات الإدارية ذات الطابع التنفيذي المباشر في سياق المجتمع النوبي خلال فترة ما قبل الاستعمار، كما يظهر من أسلوبه ومضمونه.

في الجانب (أ)، يَرِدُ النص في صياغة أمر صادر عن شخصية حاكمة تُدعى "الملك قشقش"، موجّه إلى شخص يُدعى خضر بن شهب، حيث يطالبه باتخاذ إجراء فوري حال وصول شخص يُعرف بـ"محمد العرب". يتضمن الأمر تعليمات محددة تقضي بأخذ ثلاثة "أردويات" (وهي وحدة أو مادة لم تُحسم دلالتها بشكل قاطع في الدراسات الحالية)، مقابل تسليم نعجة وصغارها، على أن يتم ذلك من خلال عبد الجابر، الذي يبدو أنه وسيط أو طرف في العملية. كما يؤكد النص على ضرورة تنفيذ الأمر دون تأخير، بصيغة حازمة تعكس طبيعة السلطة الإدارية، ويُختتم بعبارة تشير إلى كاتب الرسالة، وهو "حمد"، متبوعة بتحية ختامية.

أما الجانب (ب)، فيُكمل التعليمات الواردة في الوجه الأول، حيث يُطلب من خضر أن يسلّم لعبد الجابر مواد إضافية، يُحتمل أنها ثلاث قطع من القماش القطني أو أغطية رأس، إلى جانب تنفيذ عملية "جمع" النعجة وصغارها لصالح السيد المعني. ويُلاحظ أن هذا الجزء يعيد التأكيد على تفاصيل التبادل، مما يوحي بطبيعة تنظيمية دقيقة لضمان تنفيذ العملية كما هو محدد.

وتكشف هذه الوثيقة، في مجملها، عن نمط من التبادل الاقتصادي والإداري يجمع بين السلع الحيوانية (كالماشية) والمواد المصنعة (كالمنسوجات)، ضمن إطار من الأوامر المباشرة الصادرة عن سلطة مركزية. كما تعكس استخدام اللغة العربية في المعاملات الرسمية، مع احتمال وجود تأثيرات محلية في المصطلحات والأسلوب، وهو ما يتوافق مع ما أشارت إليه الدراسات حول الوثائق العربية في النوبة، خاصة ما يتعلق بتداخل العناصر اللغوية والإدارية في تلك الفترة (Deptuła & Barański، قريباً؛ Barański، قريباً).

ومن حيث الأهمية، لا تقتصر هذه الوثيقة على مضمونها الإداري فحسب، بل تُعد شاهدًا حيًا على طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وآليات السلطة والتواصل الكتابي داخل مجتمع دنقلا القديمة، في سياق زمني يُرجّح أنه يعود إلى أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر، استنادًا إلى التحليل المقارن والسياق الأثري العام للمجموعة المكتشفة.

تعليق على "أمر الملك"

تُظهر الوثيقة خصائص مادية ولغوية تعكس بيئتها التاريخية وظروف إنتاجها. فقد كُتبت على ورقة غير منتظمة الشكل، وهو ما يتضح من غياب خطوط القطع الواضحة، ورغم احتفاظها بحالة جيدة إجمالًا، إلا أنها تحمل بعض التشوهات الطفيفة في الجزء الأوسط. ويتكون تصميمها من كتلة نصية واحدة على كل جانب، كما تخلو من العلامات المائية، وهي سمات تُشير عادةً إلى أن الورق من إنتاج أوروبي. ومع ذلك، فمن المرجح أن هذه المادة قد وصلت إلى دنقلا عبر مصر، التي شكّلت خلال فترة الفونج مصدرًا رئيسيًا لمواد الكتابة في وادي النيل، وربما كانت مستوردة أصلًا من إيطاليا أو فرنسا (Wales 2011).

ومن الناحية اللغوية، يكشف النص عن مستوى غير مكتمل من الإتقان للعربية الفصحى لدى الناسخ، مع بقاء النص قابلًا للقراءة والفهم. ومن أبرز الظواهر استخدام ضمائر الملكية دون تمييز واضح بين المفرد

والجمع أو بين المذكر والمؤنث، كما يظهر في الأسطر (أ.4–6) و(ب.3). كما أن علامات الإعجام (النقاط) حاضرة في معظم الحالات، رغم وجود مواضع يصعب فيها التمييز. ويلاحظ كذلك ضغط شديد في بداية السطر (أ.3)، حيث يبدو حرف الألف قريبًا من اللام، وهو ما قد يعكس تأثيرًا للهجة العامية في صياغة الفعل، باستخدام "ياخد/يأخذ" بدلًا من الصيغة الكلاسيكية "خُذ"، كما أشار كاي (Kaye 1976: 48).

كما تظهر علامة غامضة في السطر (أ.2) تشبه حرف "تاء"، ويبدو أنها مرتبطة بالاسم الشخصي السابق أكثر من الجملة اللاحقة. وفي السطر (أ.8)، فإن قراءة عبارة "كاتبه" (kātibu-hu) ليست مباشرة، لكنها تبقى التفسير الأرجح عند مقارنتها بوثائق مشابهة من قصر إبريم (Hinds & Ménage 1991: 15). ويُلاحظ كذلك غياب الهمزة، وهو أمر شائع في مثل هذه النصوص الوثائقية، كما في كتابة "ياجيك" بدل "يجيئك" في السطر (أ.2). أما من حيث الضبط، فإن النص يخلو من علامات التشكيل التي غالبًا ما تُستخدم لشرح المصطلحات المحلية في وثائق دنقلا، وهي ظاهرة مشابهة لما سُجل في وثائق جزيرة إيكو (Spaulding 1990: 286–288)، وقد يُعزى هذا الغياب إلى كون النص مسودة أولية كان يُفترض تنقيحها لاحقًا.

أما من حيث البنية والمضمون، فيتضح أن النص على وجهي الورقة يُشكّل تعليمات متكاملة ضمن أمر إداري واحد. إذ يُفترض أن يتولى خضر تنفيذ توجيهات الملك قشقاش، التي نُقلت عبر كاتبه حمد، والمتعلقة بإجراء عملية تبادل مع شخص يُدعى محمد العرب. وتشير التعليمات إلى أن الأخير سيحضر ثلاث وحدات من سلعة تُعرف باسم "ردويت"، مقابل تسليمه نعجة وصغارها. وفي مرحلة لاحقة، يُطلب من خضر استلام هذه الماشية من عبد الجابر، ما يدل على وجود سلسلة من الوسطاء ضمن عملية التبادل.

ويُلاحظ إدراج عبارات تحفيزية تؤكد ضرورة التنفيذ السريع، ربما بسبب طبيعة المعاملة أو أهميتها، وذلك قبل توقيع الكاتب والتحية الختامية المعتادة "السلام". أما النص في الجانب الخلفي، فيبدو كإضافة لاحقة أو توضيح مكمل، حيث يُطلب من خضر تسليم عبد الجابر ثلاث وحدات من سلعة أخرى، يُرجح أنها منسوجات قطنية (mandūf / manādif) أو أغطية رأس (الرأس)، أو ربما أغطية رأس قطنية، رغم وجود جزء ناقص في النص. وتُستكمل هذه العملية الثانية في إطار تبادل مرتبط بالماشية المذكورة سابقًا، والتي يبدو أنها كانت موجهة في النهاية إلى المالك الجديد، محمد العرب.

وبذلك، تقدم هذه الوثيقة نموذجًا غنيًا للتفاعلات الاقتصادية والإدارية في دنقلا القديمة، وتعكس تداخل العناصر اللغوية المحلية مع العربية المكتوبة، إلى جانب إبراز شبكات التبادل والعلاقات الاجتماعية في سياق سلطنة الفونج، كما تؤكده المقارنات مع وثائق قصر إبريم وجزيرة إيكو (Hinds & Ménage 1991؛ Spaulding 1990؛ Kaye 1976؛ Wales 2011).

الملك قشقاش (السطر أ.1)

يُرجّح أن شخصية "الملك قشقاش" الواردة في نص "أمر الملك" معروفة من خلال كتاب الطبقات، حيث يظهر اسمه في سياقين سيريين، وإن بصيغة مختلفة قليلًا هي "كشكاش". ولا يُعد هذا الاختلاف في التهجئة أمرًا مستغربًا، إذ إن التبادل بين الأصوات المتقاربة ظاهرة مألوفة في العربية العامية السودانية، كما أوضح كاي (Kaye 1976: 25). ويعزز هذا الطرح ما أشار إليه محرر الطبقات، من أن الاسم كان يُنطق في الأصل بحركتين قصيرتين /a/، بينما أصبح في النطق الحديث أقرب إلى "كوشكوش"، وفق ما ذكره ود ضيف الله (Wad Dayfallah 1971: 182، حاشية 20).

وتؤكد الملاحظات الميدانية المعاصرة أن الصيغة الأخيرة (كوشكوش) لا تزال شائعة بين سكان القرى المجاورة لمنطقة دنقلا القديمة، ما يعكس استمرارية التقاليد الشفوية وتأثيرها في تطور النطق. ومع ذلك، ولأغراض منهجية، يُفضَّل الالتزام بالصورة الصوتية الأقرب إلى النص الوثائقي، أي "قشقاش"، مع الإشارة إلى "كشكاش" عند مناقشة ما ورد في الطبقات. ويستند هذا الاختيار إلى ضرورة التمييز بين ما حفظته المصادر المكتوبة وما قد يكون طرأ عليه من تحولات لاحقة بفعل التغيرات اللغوية والثقافية، كما يشير بارانسكي (Barański، قريباً). ورغم أن الاسمين يُرجَّح أنهما يشيران إلى شخصية تاريخية واحدة، إلا أنه لا يمكن استبعاد احتمال تكرار الاسم بين أكثر من حاكم.

وبحسب روايات الطبقات، كان "كشكاش" الجد الأكبر للشيخ الهلالي، وهو من نسل محمد بن عيسى سوار الذهب، أحد أبرز الشخصيات الدينية في دنقلا القديمة والسودان عمومًا (MacMichael 1922: 246؛ Wad Dayfallah 1971: 182–183). وقد تزوّج سوار الذهب من ابنة الملك الحسن بن كشكاش، وأنجبت له الشيخ الهلالي، ما يربط بين السلطة السياسية والنفوذ الديني في هذه السلسلة النَسَبية.

ورغم حضور اسمي الحسن وكشكاش في هذه الروايات، فإنهما لا يحتلان موقع البطولة في السرد، إذ تبرز شخصية الأميرة—التي لم يُذكر اسمها—كدور محوري في ضمان انتقال السلطة إلى ابنها الهلالي رغم صغر سنه بعد وفاة والده. وقد رُويت هذه الحادثة في موضعين داخل الطبقات: مرة ضمن سيرة الشيخ الهلالي، ومرة أخرى في سيرة الشيخ عوضة بن عمر شكّال القارح (MacMichael 1922: 231–232؛ Wad Dayfallah 1971: 272–277).

خضر بن شهدت / شهب (ت؟) (السطور أ.1-2، ب.1)

تشير السطور (أ.1-2، ب.1) من الوثيقة إلى شخصية خضر بن شهدت أو شهب وبالرغم من شيوع هذا الاسم إلا أن القرائن ترجح كونه الرجل ذا النفوذ الذي ذكره محمد النور بن ضيف الله في كتابه الطبقات (1971: 274) كأحد أعيان دنقلا في تلك الحقبة حيث وُصف بأنه رجل غني وكان بطلاً لواقعة تظهر كرامات الشيخ عوده بن عمر شكال القارح إذ تروي القصة أن الشيخ حث خضر على التبرع بمئة قرش للفقراء مقابل وعده بطول العمر ليصل لمئة عام لكن خضر وبمشورة من ابنه أو أخيه لم يتبرع سوى بأحد عشر قرشاً ليتوفى بعد أحد عشر عاماً فقط كما ورد في المصدر التاريخي المذكور. وتبرز في متن الرسالة إشكالية لغوية في تحديد اسم الأب للمرسل إليه وما إذا كانت التاء في نهاية الاسم زائدة أو ناتجة عن خطأ كتابي لم يُصحح في المستند الأصلي علماً بأن الأسماء العربية مثل شهادة أو شهاب قد تظهر في الرسم الناقص (scripto defectiva) وهو افتراض معقول لتفسير الخطأ الكتابي وإلا فقد يكون أصل الاسم مستمداً من لغات محلية غير العربية كانت سائدة في المنطقة آنذاك.

RDWYĀT (السطر 3.A)

يظل تحديد مصطلح «RDWYĀT» الوارد في السطر (3.A) غير مؤكد، إلا أن التفسير الأرجح يشير لكونه نوعاً من المنسوجات، بالنظر لدور القماش كعملة تبادلية وسلعة رئيسية في سودان ما قبل الاستعمار كما ذكر كابتينز وسبولدينغ (1982: 37) ووزنياك (2020: 750). ويرجح أصل الكلمة عربياً من «رِدَاء» وجمعها «أردية» بمعنى الثوب المنسدل وَفقاً لكازيميرسكي (1860: 850-851) وقاسم (2002: 447-448). وقد استخدم أرشيف قصر إبريم مصطلح «الحموية» للإشارة لطول قياسي من القماش يعمل كعملة (هيندز وساكوت 1986: 104)، وهو ما قد يتوافق اشتقاقياً مع الأقمشة القطنية المطبوعة المستوردة من حماة السورية للسودان (والز 1979: 224)، حيث لعب المصطلح في أمر الملك دوراً هيكلياً ومعاملاتياً مماثلاً رغم اختلاف المعنى الدقيق.

ويبرز تفسير اشتقاقي آخر يعتبر «RDWYĀT» صيغة جمع عربية للمصطلح النوبي الدنقلاوي «أردا» بمعنى «السدى» في النسيج، وهو ما قد يشير لتحول دلالي عن المصطلح العربي «عَرض» للإشارة للسدى بدلاً من «الطول» (تول) كما أشار تشارلز أرمبرستر (1965: 18). ويمثل ذلك نمطاً من التبادل اللغوي حيث استُوعبت الكلمة العربية في النوبية ثم عادت للاستخدام العربي المحلي بشكل معدل. ولم يظهر هذا المصطلح الغريب إلا مرة أخرى في مجموعة وثائق دنقلا ضمن المذكرة القانونية رقم 2205 الموجودة بذات الغرفة U128، وهي نص محفوظ بشكل سيئ يذكر أربعة «RDWYĀT» ويبدو أنها تُثبت بيع أرض بناءً على عبارتها الافتتاحية «تذكرة مباركة» المعتادة في وثائق الموقع (فانثيغيم 2015: 235).

عبد الجابر (السطرين أ.5 وب.1)

رغم أن علامات الإعجام في السطرين (أ.5 وب.1) قد تفتح الباب لقراءات مثل «يابر»، إلا أن سياق الوثيقة يرجح اسم «جابر» كونه الأكثر شيوعاً، ورغم أن التسمية الصحيحة تقتضي «عبد الجبار»، إلا أن اسم «عبد الجابر» يبدو منطقياً بالنظر لشهرة عشيرة «أولاد جابر» في السودان. ولا يتوسع «كتاب الطبقات» لود ضيف الله (1971: 130) في سيرة جابر نفسه

بقدر اهتمامه بنسله ذوي النفوذ الذين دعوا للدين بين الشايقية، وصولاً لجدته التي أسست جيلاً من رجال الدين، حيث يعود نسب جابر شبه الأسطوري لخمسة أجيال وصولاً لغلام الله، أحد أوائل معلمي الإسلام في دنقلا بعد تفكك مكوريا وفقاً لهولت (1967: 145–147).

أما السطر (ب.2) فيمثل تحدياً تفسيرياً بسبب بهتان النص، حيث يشير لسلعة سبقتها كمية «ثلاثة من»، وهي تختلف عن «RDWYĀT» الواردة في الوجه الآخر. ورغم تحسين النص بالأشعة تحت الحمراء (الشكل 6)، لا يزال المعنى الدقيق غير مؤكد، وإن كان المصطلح يتألف غالباً من كلمتين مرتبطتين بالإضافة أو بحرف العطف، حيث تبدو الكلمة الأخيرة بوضوح «الرأس». ويشير والز (1978: 185) إلى أن صيغة الجمع «رؤوس» كانت تُستخدم جماعياً في التجارة للإشارة إلى المستعبدين والماشية كسلع تجارية، وهو ما قد يفسر طبيعة المادة المذكورة في هذا الجزء المتضرر من الوثيقة الملكية.

تمثل الكلمة الأولى في السطر (2.B) إشكالية تفسيرية بسبب عدم وضوحها، حيث قد تُقرأ كشكل محرف من مصطلح «المذكور» لربط العناصر بالبضائع الواردة في الجانب (أ)، إلا أن هذا التفسير يواجه عقبات نحوية وباليوجرافية، خاصة في رسم حرف «الكاف» الذي لا يجد تبريراً في سياق الوثيقة. ومن المرجح أن الكلمة تشير لسلعة أخرى مثل «مندوف» أو جمعها «مناديف» بمعنى القماش القطني الفاخر، وهو مصطلح وثقه ود ضيف الله في «الطبقات» (1971: 186) وأكده كازيميرسكي (1860: 1228) وقاسم (2002: 1126) في المعاجم الكلاسيكية واللهجية، وإن كان استخدام أداة التعريف هنا يبدو شاذاً.

ويبقى التساؤل قائماً حول ما إذا كان الأمر الملكي يشير لنوع محدد من أغطية الرأس القطنية «مندوف الرأس»، وهو مصطلح غير معهود في سياقات أخرى، أو أنه يشير لثلاث قطع من القماش ورأس من الماشية أو الرقيق «مندوف والرأس» عبر استخدام حرف العطف، حيث يحمل مصطلح «الرأس» معنى مجازياً راسخاً كسلعة تجارية كما سلف ذكره. إن هذا الغموض في النص يعكس تعقيدات العملات السلعية والتبادل التجاري في دنقلا، حيث تتداخل مسميات المنسوجات مع وحدات القياس والقيمة في نظام اقتصادي يعتمد على المقايضة والمنسوجات الفاخرة كأدوات للسياسة والمكانة.

تاريخ الوثيقة وسياقها الأثري

على الرغم من خلو «أمر الملك» من تاريخ صريح، إلا أن القرائن الخارجية تتيح تقديراً زمنياً دقيقاً؛ فوفقاً لما أورده ود ضيف الله في «الطبقات» (1971: 347)، صاهر الملك الحسن بن كشكاش الزعيم الديني محمد بن عيسى سوار الذهب، الذي نشط في دنقلا القديمة حتى منتصف القرن السابع عشر وحصل على «منحة جاه» من سلطان الفنج بادي بن رباط (1645-1680). ويشير ذكر أوليا جلبي لقبر سوار الذهب خلال رحلته عام 1670 (بروكوش 1992: 153-154؛ دانكوف وآخرون 2018: 8-9) إلى أن الملك قشقاش، والد الحسن، قد تولى السلطة في أوائل إلى منتصف القرن السابع عشر، وربما امتد حكمه من النصف الثاني للقرن السادس عشر. أما التخلص من الوثيقة في الغرفة U128 فقد حدث لاحقاً بين منتصف القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر وفقاً لتأريخ الكربون المشع واللقى النقدية، وهو ما يطرح تساؤلات حول ممارسات الحفظ أو إعادة التدوير الورقي في تلك الفترة (بول 2018: 351، 354).

وتعزز المكتشفات في المبنى 1.A، الملقب بـ «بيت الملك»، فرضية ارتباطه بالنخبة؛ حيث ضمت المجموعة وثائق ورقية (بارانسكي، قريباً) ومنسوجات فاخرة من الحرير والكتان المصبوغ باللون الأزرق، وهي لقى نادرة في الموقع (ووزنياك 2020؛ قريباً). ويتسق هذا مع تفسير مصطلحات «RDWYĀT» و«مندوف الرأس» كمنسوجات ذات قيمة. كما أن العثور على رصاصات بنادق وقرن بارود يدعم المكانة الرفيعة للسكان، إذ كانت الأسلحة النارية في نوبة ما قبل الاستعمار رموزاً للمكانة أكثر من كونها أدوات حربية (ويزغول 2025: 212-215؛ أوبلوسكي ودزيرزبيكا 2025: 376). وبما أن الأسلحة والمنسوجات كانت هدايا حصرية يوزعها الحكام وتجار سنار وإثيوبيا على النخب (سبولدينغ 2007: 68)، فإن تضافر الأدلة الوثائقية مع السياق المعماري لـ «منزل ميك» يؤكد التقاليد المحلية التي تربط هذا الصرح بالأسرة المالكة في دنقلا قبل الاستعمار.

أمر الملك: السياسة المصغرة فوق التجارة

يُرجح أن تكون المذكرة المكتوبة، باعتبارها «رداً» (جواب كما في السطر أ.7)، جزءاً من مراسلات أوسع بين الملك قشقاش ومرؤوسه الخضر تتعلق بشؤون البلاط، إلا أن السيناريو الأكثر تماسكاً لتفسير المعاملات الموصوفة هو تمثيلها لإجراءات «سياسة مصغرة» تهدف لتعزيز الروابط الاجتماعية بدلاً من الربح التجاري الصرف. فمن المحتمل أن التبادل بين قشقاش ومحمد العرب تضمن هدايا من المنسوجات (ردويات) للحاكم، لم تكن تهدف لربح فوري مقابل الماشية القليلة التي تلقاها محمد العرب، بل للحصول على مزايا أوسع مثل دخول السوق المحلية أو تصاريح السفر، وهي امتيازات ينشدها التجار الوافدون عادةً وفقاً لسبولدينغ (1984: 38). ويتسق هذا مع ما دونه «كرامب» في رحلاته عبر موشو ودنقلا، حيث تلقى رفاقه أغناماً وطعاماً مقابل سلع فاخرة أو خدمات طبية في البلاط (سبولدينغ 1974: 225، 372).

نظرياً، قد يعكس الأمر دور الملك القضائي كوسيط، خاصة إذا لم يحصل ممثله الخضر على مقابل مادي مباشر، إلا أن سلسلة التبادلات غير المتكافئة تجسد بوضوح تقليد «تبادل الهدايا» (سبولدينغ 1984: 36-37). وتتجاوز مساهمة الملك القيمة المادية للماشية المأخوذة من عبد الجابر لتصل لبُعد رمزي، خاصة إذا صح تأويل المصطلح المحو بـ «مندوف الرأس»؛ إذ يشير كرامب إلى أن أغطية الرأس القطنية كانت حكراً على الحاكم وكبار النبلاء في النوبة (سبولدينغ 1974: 224). وهكذا، فإن الروابط بين قشقاش ومحمد العرب وعبد الجابر تجسد منطق الترابط المتبادل الذي شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية في دنقلا ما قبل الاستعمار، حيث تُمنح المكانة والامتيازات جنباً إلى جنب مع السلع المادية.

ملك النوبة يعمل - ولكن مع من؟

تظل هوية محمد العرب وعبد الجابر، المذكورين في «أمر الملك» كطرفين مسلمين، مجهولة في سياقها الفردي، لكنها تكشف عن نسيج اجتماعي معقد؛ فمحمد العرب قد يكون وكيلاً تجارياً بخلفية بدوية، ينتمي لفئة «التجار العرب» (عرب lābā) الذين وصفهم الراهب الإثيوبي تاكلا ألفا عام 1596 خلال إقامته في دنقلا (دزيرزبيكا وإيلاجينا 2025). هؤلاء التجار المتجولون عاشوا حياة أقل استقراراً مقارنة بـ «المسلمين» و«النوبيين» المستقرين في المدينة، وربما مثل محمد العرب عشيرة قدمت سلعاً للملك قشقاش كولاء أو ضريبة أو تجارة، وهي سيناريوهات أكدها دي بريفيدان في رسالته من السودان عام 1699 (كروفورد 1951: 294). في المقابل، يظهر عبد الجابر كطرف ذي توجه محلي أعمق، حيث تشير معرفة الملك الدقيقة بممتلكاته من الماشية إلى كونه من النخبة المحلية القادرة على صيانة علاقات تجارية وثيقة مع البلاط.

أما الخضر، فقد برز كممثل للملك في إدارة هذه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، مضطلعاً بدور يشبه «موظف الجمارك الملكي» الذي ذكره كرامب كمسؤول عن تحصيل الرسوم نيابة عن ملك دنقلا (سبولدينغ 1974: 241). ويعكس هذا التفويض نطاق مسؤوليات الملك الواسع وحاجته لمرؤوسين موثوقين، حيث تشير المراسلات بين قشقاش وخضر إلى حركة سفر دائمة لأحدهما أو كليهما، ناتجة عن أبعاد جغرافية أو اجتماعية. كما يستبطن «أمر الملك» أن الخضر كان إما ملماً بالقراءة والكتابة أو يمتلك القدرة على توظيف كاتب، تماماً كما اعتمد الملك قشقاش على كاتبه حمد، مما يسلط الضوء على درجة من البيروقراطية والتدوين في إدارة شؤون مملكة دنقلا في تلك الحقبة الانتقالية.

التعريب ومحو الأمية في دنقلا ما قبل الاستعمار

رغم أن لغة «أمر الملك» تحاكي العربية الفصحى، إلا أنها تتسم بسمات غير قياسية كالتصريف العامي والاضطراب في الضمائر، لا سيما استخدام المذكر بدل المؤنث، وهو نمط رُصد أيضاً في محفوظات قصر إبريم العثمانية (هيندز وسكوت 1986: 5). ويبدو أن اللهجات الشفوية أثرت على كاتب الملك في بيئة لم تكن العربية فيها لغة أماً بعد، كما يلاحظ غياب البسملة (ديم 2008: 854)، وهو ما يُفسر بكون الوثيقة مذكرة دفع غير رسمية وليست خطاباً بروتوكولياً، بدليل شكل الورق غير المنتظم. وتؤكد الوثيقة أن العربية غدت اللغة الأساسية للتدوين في دنقلا مطلع القرن السادس عشر، مع استمرار اللغات النوبية (سلف الأندانية الحديثة) كأداة للتواصل الشفهي اليومي حتى

بعد توقف تدوين النوبية القديمة في القرن الخامس عشر (إدواردز 2004أ: 260؛ جاكوبي 2008؛ فان جيرفن أوي 2021: 13-18).

ومع ندرة توثيق مستويات الأمية، يُرجح أن القراءة والكتابة كانت محصورة في فئات ضيقة من النخبة وعامة الشعب، على غرار وضع سلطنة الفونج (سبولدينغ 2007: 43–44). وبالنسبة لشخصيات مثل حمد والخضر، مثلت العربية وسيلة للترقي الاجتماعي، بينما تركزت مهارات الكتابة العليا لدى النخبة الدينية والعلماء المسلمين الذين استمدوا نفوذهم من امتلاك «أداة المعرفة الغامضة» (مك هيو 1994: 65-66). وقد مارس هؤلاء ضغطاً كبيراً على النبلاء والعامة، كما لاحظ كرامب في منطقة «الدبة» (كروفورد 1951: 217؛ سبولدينغ 1974: 254). ويشكل «أمر الملك» استثناءً لافتاً في هذا السياق، إذ يمثل وثيقة إدارية سلطوية لا ترتبط مباشرة بأنشطة رجال الدين، مما يكشف عن حراك مؤسسي مستقل داخل بلاط دنقلا في مرحلة ما قبل الاستعمار.

الاستنتاجات

حتى وقت قريب، ظل الملك قشقاش شخصية شبه أسطورية تستند حصراً لذكر غير مباشر في «كتاب الطبقات»، إلا أن الوثيقة التي تناولها هذا البحث ترجح كونه المصدر الفعلي للأمر الملكي، مما يجعله -باعتباره والد الملك حسن- أقدم ملك معروف لدنقلا في فترة ما بعد العصور الوسطى (القرنين 16 و17). ويقدم «أمر الملك» دليلاً مادياً قوياً على الوجود التاريخي لهذين الحاكمين، كما يعزز الربط الأثري بين المبنى (1.A) والتقاليد الشفوية التي تعتبره مقراً ملكياً، وهو ما تدعمه اللقى الفاخرة المستخرجة من «بيت ميك».

وتكشف الوثيقة عن ممارسات «السياسة المصغرة» المعقدة لحاشية قشقاش في إدارة توزيع السلع والمكانة ضمن نظام الرعاية الملكية (كابتينز وسبولدينغ 1982: 33-34). وتعكس رغبة الملك في الإشراف المباشر على الأنشطة التجارية لضمان مصالحه ومصالح مرؤوسيه، على نحو يتسق مع روايات بونسيه وكرامب عن «ملك دنقلا». وباعتباره وثيقة محلية نادرة، يقدم هذا الأمر منظوراً داخلياً يكمل السرديات التاريخية الأجنبية حول العلاقات الاجتماعية في نوبة ما قبل الاستعمار.

وتتيح المصادر الوثائقية المكتشفة في دنقلا القديمة فرصة فريدة لاستكشاف التحولات اللغوية والتفاعلات الثقافية التي سبقت الغزو التركي المصري عام 1820، حيث تشكل المصطلحات -رغم صعوبة فك رموز بعضها- مدخلاً لفهم التقاليد المتنوعة التي أثرت في السودان، بما في ذلك إرث مصر العثمانية وسلطنة الفونج. إن اكتشاف «وسام الملك» (أو أمره) يجسد الدور الحيوي للبحث الأثري في إضاءة التاريخ الأفريقي الحديث نسبيًا؛ ففي سياق تندر فيه المصادر المكتوبة، يمثل هذا البحث حالة استثنائية لنقل شخصية تاريخية من حيز الأدبيات الدينية والتقاليد الشفوية إلى إطار تاريخي موثق بأدلة مادية ملموسة.

شكر وتقدير

حظي هذا البحث بدعم مالي من مؤسسة العلوم البولندية (FNP) عبر برنامج START لعام 2023، كما ساهم برنامج مبادرة التميز بجامعة وارسو (IDUB) في دعم نشر النتائج. ويندرج العمل ضمن مشروع «UMMA» المعني بالتحول الحضري للعواصم الأفريقية، والذي نفذه المركز البولندي لآثار البحر الأبيض المتوسط بجامعة وارسو (2018-2024) بقيادة أرتور أوبلوسكي، وبتمويل من منحة بداية مجلس البحوث الأوروبي (ERC) تحت برنامج Horizon 2020 (اتفاقية رقم 759926). كما يتوجه المؤلفون بالشكر للمراجعين على ملاحظاتهم القيمة التي أثرت الورقة البحثية.

وعن المساهمين في هذا العمل، يبرز توماش بارانسكي كباحث مساعد بالمركز البولندي ومتخصص في الدراسات العربية والنقشية، حيث يركز مشروعه للدكتوراه على دور رجال الدين المسلمين في دنقلا قبل الاستعمار. ويشارك أرتور أوبلوسكي بصفته مديراً للمركز والباحث الرئيسي لمشروع UMMA ورئيس البعثة البولندية لدنقلا، وهو عالم نوبي متخصص في الفترات الانتقالية ورئيس الجمعية الدولية للدراسات النوبية. كما يساهم ماسيج ويزغول، المحاضر بالمركز، بخبرته الأثرية في السودان ومصر، حيث يركز في أبحاثه على آليات الهوية والأسر وعلم الآثار الجيولوجي في منطقة وادي النيل الأوسط.

السـودان ..
حين تتقدم المأساة على السياسة...

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول المقال تحوّل المشهد في السودان من صراع سياسي إلى مأساة إنسانية تتقدم على كل شيء، حيث أصبح البقاء هو السؤال الأهم. فالأولويات تغيّرت من السلطة والشرعية إلى الماء والغذاء والأمان، في واقع يعكس عمق الانهيار الذي يعيشه المواطن يوميًا.

يشير إلى أن البلاد تنحدر نحو حالة "اللا دولة"، حيث يتلاشى دور المؤسسات وتنهار الخدمات الأساسية. لم تعد الحرب وحدها هي الخطر، بل الفراغ الذي تتركه الدولة، ما يؤدي إلى تفكك الحياة اليومية وتآكل البنية الاجتماعية والاقتصادية بشكل متسارع.

يوضح الكاتب أن غياب الحسم العسكري يفتح الباب أمام حرب طويلة منخفضة الحدة، لكنها مدمرة للمدنيين، خاصة في مناطق مثل دارفور. وفي ظل ضعف التدخلات الإقليمية والدولية، تتحول الأزمة إلى حالة مُدارة لا محلولة، بينما تغذي الأوضاع الإنسانية استمرار الصراع.

يخلص إلى أن السودان يعيش بالفعل داخل حالة انهيار، مع تراجع دور القوى المدنية وتعدد مراكز السلطة. فالمستقبل لا يحمل نهاية قريبة للحرب، بل مزيدًا من التآكل، ليبقى السؤال الأهم: كم سيتبقى من السودان عند توقفها؟

في السودان اليوم، لم تعد الأسئلة الكبرى تدور حول من يسيطر على الأرض، بل حول من يستطيع البقاء حيًا فوقها. الحرب التي اندلعت تجاوزت كونها صراعًا على السلطة، لتتحول إلى واقع إنساني قاس يسبق السياسة بخطوات، ويعيد تعريف الأولويات: الماء قبل الحكم، الغذاء قبل الشرعية، والأمان قبل الدولة.

المشهد القريب لا يوحي بانفراج سياسي حقيقي، بل بانحدار تدريجي نحو شكل جديد من "اللا دولة". في مدن عدة اليوم لم تعد خطوط القتال هي أخطر ما يواجه السكان، بل الفراغ الذي تتركه الدولة حين تختفي: مستشفيات بلا دواء، مدارس بلا طلاب، وأسواق تتحكم فيها الندرة لا القوانين. ما يحدث ليس فقط انهيار خدمات، بل انهيار معنى الحياة اليومية نفسها.

الواقع يفرض الاعتراف ويترك سؤال ؟

من يملك القدرة على حسم الصراع في المدى القريب. هذا العجز لا يقود تلقائيًا إلى السلام، بل غالبًا إلى ما هو أسوأ: حرب طويلة منخفضة الحدة، لكنها عالية التأثير على المدنيين. ومع كل يوم إضافي، تتآكل البنية الاجتماعية والاقتصادية، ويصبح إعادة بناء الدولة أكثر كلفة وتعقيدًا.

في هذا السياق، تتحول مناطق واسعة من البلاد، خاصة في دارفور، إلى مسارح لأزمات مركبة: نزاعات قبلية، انهيار أمني، وغياب شبه كامل لأي سلطة فعلية

الخطر هنا لا يكمن فقط في استمرار العنف، بل في ترسخ أنماط محلية للحكم خارج إطار الدولة، وهو ما يفتح الباب أمام تفكك السودان بشكل فعلي حتى دون إعلان رسمي.

إقليميًا، لا يبدو أن هناك إرادة حاسمة لفرض تسوية عاجلة، رغم تحركات من دول عديدة من الجوار والاقليم وتدخلات عبر الأمم المتحدة. لكن هذه الجهود، حتى الآن، أقرب إلى إدارة الأزمة منها إلى حلها. السودان بالنسبة لكثير من الفاعلين الخارجيين اليوم أصبح ملفًا يجب احتواؤه، لا أزمة يجب إنهاؤها فورًا.

الزاوية الأكثر قسوة في هذا المشهد هي أن الانهيار الإنساني لم يعد نتيجة للحرب فقط، بل أصبح عاملًا يغذي استمرارها. الجوع، النزوح، وانعدام الخدمات تدفع مزيدًا من الشباب إلى الانخراط في اقتصاد الحرب، سواء عبر القتال أو عبر شبكات التهريب والبقاء. وهكذا تدور الحلقة: الحرب تنتج الأزمة، والأزمة تعيد إنتاج الحرب.

أما القوى المدنية، التي قادت سابقًا ثورة ديسمبر 2018، فهي اليوم في وضع أضعف من أن تفرض مسارًا بديلًا. ليس بسبب غياب الرغبة، بل بسبب تفكك البنية التنظيمية وضغط الواقع الإنساني الذي يجعل الأولوية للبقاء لا للتغيير السياسي. ومع ذلك، يبقى هذا العامل هو الوحيد القادر—نظريًا—على كسر المعادلة الحالية إذا أعاد تنظيم نفسه.

المستقبل القريب، إذاً، لا يحمل مؤشرات على نهاية سريعة للحرب، بل على تحولها إلى حالة مزمنة. السودان قد يبقى موحدًا على الخريطة، لكنه عمليًا يتجه نحو تعدد مراكز السلطة وتفاوت حاد في مستويات الاستقرار بين مناطقه. شرق أكثر هدوءًا، غرب أكثر اضطرابًا، ووسط عالق في صراع مفتوح.

الخلاصة الصعبة هي أن السودان لا يقف اليوم على حافة الانهيار، بل يعيش داخله بالفعل. وما لم تُفرض تسوية سياسية برغبة الاطراف أو مدفوعة بضغط إقليمي حقيقي وإرادة داخلية

فان ما تبقى من الدولة سيتحول تدريجيًا إلى مجرد إطار شكلي يغطي واقعًا من الانقسام والتآكل.

في النهاية، قد لا يكون السؤال الأهم: متى تنتهي الحرب؟

بل: كم سيتبقى من السودان عندما تنتهي؟

أجيال السودان وإهدار التعليم (6)

هل يبدأ الخلاص من الفصل الدراسي؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

تناقش الحلقة السادسة من سلسلة «أجيال السودان وإهدار التعليم» أزمة التعليم من زاوية أكثر إلحاحًا، مستندة إلى إحصائية صادمة تشير إلى أن نحو 280 ألف طالب وطالبة في دارفور وكردفان مهددون بضياع مستقبلهم الدراسي، غالبيتهم من الفتيات. تؤكد أن هذه الأرقام ليست مجرد بيانات، بل تعكس حجم خسارة إنسانية تتشكل بصمت.

يرى الكاتب أن أزمة التعليم في السودان تتجاوز كونها مشكلة خدمية، لتصبح أحد أخطر مظاهر إهدار الإنسان نفسه، خاصة مع استمرار خروج الأطفال من المدارس. فالتعليم يُعد المدخل الأساسي لأي نهضة حقيقية، لكنه يجب أن يكون تعليمًا يُنمّي التفكير والوعي، لا مجرد تلقين جامد.

يحذر من أن ما يحدث في مناطق النزاع يمثل انقطاعًا خطيرًا في صلة الحاضر بالمستقبل، حيث يؤدي فقدان التعليم إلى خسائر تراكمية يصعب تعويضها. ويزداد الأمر خطورة مع ارتفاع نسبة الفتيات خارج التعليم، لما لذلك من آثار واسعة على المجتمع بأكمله.

يخلص الكاتب إلى أن إنقاذ التعليم يبدأ بخطوات أساسية، أبرزها إبقاء الأطفال داخل المدارس، وتأمين البيئة التعليمية، ودعم المعلم، إلى جانب تبني إرادة وطنية تعتبر التعليم قضية فلسطين وجود لا تقبل التأجيل. فضياع جيل كامل ليس قدرًا حتميًا، بل نتيجة يمكن تغييرها إذا توفرت الجدية والإرادة.

في هذه الحلقة السادسة من سلسلة «أجيال السودان وإهدار التعليم»، سوف نعود إلى ذات الجرح، لكن من زاوية أكثر إلحاحًا.

فالإحصائية التي نشرتها مجلة «أفق جديد» — والتي تشير إلى أن نحو 280 ألف طالب وطالبة من إقليمي دارفور وكردفان مهددون بضياع مستقبلهم الدراسي، وتشكل الفتيات منهم 65% — لا يمكن التعامل معها كرقم عابر في خبر، بل كحقيقة صادمة تختصر حجم الخسارة التي تتشكل بصمت.

خلال الحلقات الماضية، حاولنا أن نقترب من هذه الأزمة، لا بوصفها مشكلة تعليم فحسب، بل باعتبارها واحدة من أخطر مظاهر إهدار الإنسان السوداني. وضعنا أسئلة، وفتحنا نوافذ للفهم، وتركنا مساحة لقلق مشروع، لأن ما يحدث لا يحتمل التطمين الزائف.

أما اليوم، فنذهب خطوة أبعد، لنطرح السؤال الذي يحدد الاتجاه كله:

هل يمكن للتعليم أن يكون بداية نهضة لسودان جديد؟

الإجابة، ببساطة: نعم... ولكن. نعم، لأن أي حديث عن نهضة حقيقية، في أي مكان، يبدأ من التعليم. لا من الموارد، ولا من الشعارات، بل من الإنسان نفسه؛ من وعيه، وقدرته على الفهم، وعلى اتخاذ القرار. فالدول لا تُبنى بما تملكه فقط، بل بما تعرف كيف تستخدمه.

لكن هذه الإجابة تظل ناقصة، إن لم نسأل: أي تعليم نريد؟

فالتعليم الذي يمكن أن يصنع الفرق، ليس مجرد مقاعد دراسية، ولا مناهج تُحفظ وتُنسى، بل هو تعليم يعيد تشكيل الإنسان؛ يعلّمه كيف يفكر، لا ماذا يقول، وكيف يسأل، لا كيف يكرر.

ما نراه اليوم في دارفور وكردفان، حيث مئات الآلاف مهددون بالخروج من دائرة التعليم، ليس أزمة مؤقتة يمكن تجاوزها لاحقًا، بل هو انقطاع في السلسلة التي تربط الحاضر بالمستقبل. وكل طفل يغادر المدرسة، هو خسارة تتراكم، لا تُعوّض بسهولة.

وتبقى المسألة أكثر إيلامًا حين نعلم أن النسبة الأكبر من هذا الفاقد هي من الفتيات. لأن تعليم البنت لا يتوقف عند حدودها، بل يمتد أثره إلى الأسرة والمجتمع كله. وحين تُحرم من هذا الحق، فنحن لا نفقد فردًا فقط، بل نفقد إمكانية تغيير أوسع كان يمكن أن يحدث. لهذا، فإن أول ما يجب الاعتراف به، أن التعليم في السودان لم يعد ملفًا خدميًا عاديًا، بل قضية وجود. إما أن نأخذها بجدية، أو نتحمل نتائج إهمالها لسنوات طويلة قادمة.

ومن هنا، لا يبدأ الحل من الخطط الكبرى فقط، بل من أبسط ما يمكن فعله: أن نُبقي الأطفال داخل المدارس. أن نحمي ما تبقى من البيئة التعليمية، وأن نعيد للمدرسة معناها كمساحة آمنة، لا كمكان هش يتأثر بكل اضطراب.

ثم يأتي الدور الأهم: المعلم. فلا إصلاح حقيقي دون معلم مؤهل، مستقر، ومقدَّر. أي محاولة لتجاوز هذه الحقيقة، هي دوران حول المشكلة لا مواجهة لها. وبعد ذلك كله، نحتاج إلى إرادة ترى في التعليم مشروعًا وطنيًا طويل المدى، لا مبادرة مؤقتة تنتهي بانتهاء الظروف.

في النهاية، لا يبدو السؤال عن التعليم ترفًا فكريًا، بل سؤالًا مصيريًا يتعلق بشكل السودان الذي نريده، أو الذي سنجد أنفسنا فيه. فالأرقام التي بدأنا بها ليست هي مجرد إحصاءات، بل وجوهٌ غائبة عن الفصول، وأحلامٌ مؤجلة، وربما منسية. وكل تأخير في إنقاذ هذا الواقع، هو مشاركة — بشكل أو بآخر — في تعميق الخسارة.

النهضة ياسادتي لا تأتي دفعة واحدة، لكنها تبدأ حين نُدرك أن ضياع جيل كامل ليس قدرًا، بل نتيجة يمكن تغييرها. وضياع جيل يعني ضياع امة..

وفي الحلقات القادمة، سنحاول ان نقترب أكثر من التفاصيل التي تُصنع داخل هذه الأزمة: من واقع تعليم البنات، إلى أثر النزوح والحرب، إلى الأسئلة الصعبة حول دور الدولة والمجتمع. لأن الحكاية، في جوهرها، ليست عن التعليم فقط... بل عن مستقبل وطن باكمله..

سينوغرافيا: صالح الامين؟

السر السيد

ملخص

تتناول المقالة تهميش بعض المهن في المسرح السوداني، حيث يحظى المؤلف والمخرج والممثل بالاهتمام الأكبر، بينما تغيب أسماء مصممي المناظر والسينوغرافيا والإضاءة والحركة. وتوضح أن هذه النظرة تغيرت جزئياً مع تطور العرض المسرحي، لكنه لا يزال سائداً في السودان حتى اليوم.

يركز الكاتب على شخصية صالح الأمين، أحد أهم مصممي السينوغرافيا في السودان، الذي وُلد في ود مدني عام 1948 وتخرج من كلية الفنون الجميلة – تصميم إيضاحي. ويبرز دوره في إحداث تحول جذري في مفهوم الصورة المسرحية وموقع المخرج من باقي عناصر العرض.

يستعرض أبرز أعماله المسرحية، مثل «مأساة الحلاج»، و«أحلام جبرة»، و«الرفض»، و«ناس السماء الثامنة»، و«سفر الجفا»، و«اللحظات الأخيرة»، وغيرها. وتؤكد هذه الأعمال تأثيره الكبير في تقديم عروض استثنائية غيرت مسار المسرح السوداني.

يخلص الكاتب إلى أن صالح الأمين مثل إضافة حقيقية للعرض المسرحي في السودان، إذ أعاد الاعتبار لمهن العرض الأخرى وأثبت أن نجاح المسرح يعتمد على تضافر جميع التخصصات، وليس على المخرج أو الممثل فقط.

ضمن الخبرة الإنسانية، فى مجتمعنا وفى مجتمعات كثيرة تعرضت بعض المهن للتهميش بل والازدراء فى بعض الأحيان وفى المقابل إعتلت مهن أخرى مقامات رفيعة.

في فن المسرح، مجال مقالتنا، وتحديداً في جانبه المتصل بالعرض والذى هو منتج مثله مثل أى منتج آخر تتضافر في صناعته مهن عديدة ،سنلحظ الاحتفاء ببعضها وتهميش الأخرى فتاريخ العرض المسرحي بتعقيداته كلها وبسيرورته التي حكمت تطوره، شهد احتفاء بالمؤلف أولا ثم بالمخرج واخيرا بالممثل مع تهميش لمهن أخرى كمصمم المناظر ومصمم الضوء والظلام ومصمم الحركة. طبعاً هذا الوضع لم يستمر فالموجات التي شهدها العرض المسرحي ولمجمل أسباب فرضت الاختصاصية فلم يعد العرض المسرحي يدين ادبياً للمخرج وحده وانما لكل المهن التي تآزرت لصناعته فاختفت مقولات «المخرج سيد العرض والممثل أساس العرض».

بسبب هذه الوضعية المتحولة لمهن العرض المسرحي ساد عندنا في السودان وربما إلى الآن أن نحتفي بالممثل وبالمخرج وبالمؤلف وننسى الآخرين، فتاريخنا المسرحي يحفل باسماء المخرجين، والممثلين، والمؤلفين، ولكن تغيب عنه اسماء اصحاب المهن الأخرى فمن منا مثلاً يعرف الاستاذ صالح الامين؟ او خبيرة المكياج الدكتورة عايدة محمد علي؟.

عن صالح الامين:

تقول سيرته: انه ولد فى العام 1948 بمدينة ود مدنى، وتخرج فى كلية الفنون الجميلة – تصميم إيضاحي- تشهد تجربته انه من أهم مصممي السينوغرافيا فى السودان وكيف لا؟ وقد ارتبطت به اهم النقلات التي تمت على مستوى العرض المسرحي وذلك عندما قام بتصميم سينوغرافيا مسرحية «مأساة الحلاج» التي انتجت في الموسم المسرحي الثانى بالمسرح القومي 1968-1969، فقبل «مأساة الحلاج» كانت المناظر ترسم على الخلفية معبرة عن المكان الذي يدور فيه الحدث، ومعه تغير مفهوم الصورة المسرحية بل مفهوم المخرج وموقعه من بقية التخصصات كالاضاءة والسينوغرافيا والموسيقى وغير ذلك من عناصر العرض المسرحى.

ارتبط اسم صالح الامين كسينوغرافي بعروض تعتبر استثنائية في مسيرة العرض المسرحى السودانى

كعروض «مأساة الحلاج» و «احلام جبرة» 69-1970، و «الرفض» 72-1973، و «ناس السماء الثامنة» 73-1974، و «سفر الجفا» 76-1977، و «اللحظات الاخيرة» 77-1978، واحلام الزمان 72-1973، و «الاسد والجوهرة» و «وادي ام سدر» و «عينك فى الفيل».

لقد مثل الاستاذ صالح الامين اضافة حقيقية للعرض المسرحي السوداني.

حكاية من بيئتي (29)
الضَّبْ يومُو أسود!

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تسرد «حكاية من بيئتي» واقعة طريفة تحولت إلى ذاكرة شعبية، حين قفز ضب فجأة داخل ملابس فتاة أثناء غسلها للزير، فخلّف دهشة وحرجاً كبيرين. ومن هذه الحادثة وُلدت عبارة «الضب يومو أسود» كتعبير عن المفاجآت غير المتوقعة وسوء الحظ، في سياق يمزج بين الدعابة والواقع الاجتماعي.

يناقش النص الخوف الواسع من الضب رغم كونه غير مؤذٍ، ويربط ذلك بما يُعرف برهاب الحيوانات، إضافة إلى تأثير الموروث الشعبي الذي يضخم صورته. فالكائن البسيط يتحول في المخيال الجمعي إلى مصدر فزع، خاصة لدى النساء، نتيجة تراكم الأساطير والتجارب المبالغ فيها.

و يتناول الجدل بين التفسيرات الدينية والرؤية العلمية حول الضب، حيث يستند البعض إلى مرويات تبرر قتله، بينما يؤكد العلم دوره في حفظ التوازن البيئي ومكافحة الحشرات. ويعكس هذا التباين تنوع مواقف الناس بين القبول والرفض والخرافة.

يخلص إلى أن الضب بات مهدداً بسبب الصيد الجائر وتدهور البيئة وسوء الفهم، في ظل تراجع الوعي البيئي. ليصبح الضب رمزاً لاختلال العلاقة بين الإنسان وبيئته، ودعوة لإعادة النظر في طريقة تعاملنا مع الطبيعة ومواردها.

وليس للأمر أي علاقة بمُدافع الهلال والمنتخب القومي السوداني، ولاعب الشعب الأماراتي في سبعينات القرن الماضي، أثر قرار إيقاف النشاط الرياضي في أبريل 1976. ويا لـ(أبريل) وكوارث أبريل التي أفقدتنا الكثير، أمثال (محجوب عبد القادر الضب)، وقد ظن البعض أن لقب صديقي (عماد) الذي يلعب في ذات الخانة من الملعب يعود إليه. بيد أن الحكاية يفسرها إكمال الجملة بيني وبينه مع ضحكة لم تمت عبر عقود من الزمن..

.الضب يومو أسوداً مِثْل السجم آاا يُمَّه.

والدعاء بسواد اليوم عادة ما يقترن بحدث مفاجئ، أو فعل غير منتظر ممن يوجه إليه الدعاء، إذ ما كان للضب أن يقفز من فم الزير ذلك النهار إلى داخل فستان الفتاة التي كانت بصدد غسل الزير لاستقبال الماء الجديد، لولا أنه تفاجأ، مثلما تفاجأت، وعقدت الدهشة لسان صديقي الذي رأى ما لم يكن يتوقعه من ردة فعل كانت هي الطريقة الوحيدة للتخلص من الضَب الـ(يومو أسود).

في ثقافتنا المحلية نصبغ الأيام باللونين الأبيض والأسود، مثلما نبرع في إلحاق الصفات بأطرافنا، فنقول عن اليد أنها طويلة، أو خفيفة، أو لاحقة، وعن (الكراع) أنها خضراء ولينة، أو ناشفة. وباردة وحارة، واللسان سليط وتقيل خفيف. ولو أن لسان صديقي أو لساني كان خفيفاً، لعرف الجميع بأصل حكاية اللقب.

ولكن.. لماذا نخاف من الضب، ولم يثبت قط أنه قام بإيذاء أحدهم، أو إحداهن، فالنساء أكثر مخافة وفزعاً من رؤيته، دع عنك القفز في ملابسهن، حتى أن تلك الفتاة فعلت أمام صديقي ما دعاه بعد شهور من الحادثة لأن يتقدم لخطبتها ليكفّر عن إطلاعه على ما يجوز أن يطلع عليه، وليرفع عنها الحرج، لكنه وجد أن هناك من سبقه إلى طلب يدها، فآل على نفسه أن لا تقع عينه في عينها طوال العمر.

رهاب الضب هو نوع من أنواع فوبيا الحيوانات (الزوفوبيا)، يتميز بخوف شديد غير عقلاني، وغير مبرر من الضب، غالباً ما يترافق مع أعراض مثل زيادة ضربات القلب، الذعر، التعرق، والدوار، وهو نفور ناتج عن شكله وخشونة ملمسه، وينبع هذا الخوف غالباً من الأساطير الشعبية والمعتقدات التي تربطه بالجن، حتى أن البعض يردد مقولة (الضب خصيم الرب).

هل هي الصدفة أم ماذا، إذ نشرت لي صحيفة العربي الجديد قبل ست سنوات من إندلاع الحرب (آخر الكوارث الأبريلية) مقالاً بعنوان محنة الضب بين الدين والعلم (15 أبريل 2017)، عن الحرب المستعرة وقتها حول حق الضب في الحياة. وجاء ذلك بعد مقال علمي حول دور الضب في حفظ التوازن البيئي، كتبه البروفيسور محمد عبد الله الريح المدير الأسبق لمتحف التاريخ الطبيعي، ذلك قبل أن تخمد

نار الحرب المستعرة بسبب الكشف عن ممرات تهريب العقارب السودانية، ومرارة التعاطي مع مثل هذه القضايا على المستويين الرسمي والشعبي، في مقابل تحذيرات خبراء البيئة من كوارث إهدار الموارد، وانتهاكات النظم البيئية. ها هي حرب أخرى تستعر في السودان حول حق الضب في الحياة.

ذكرت يومها أنه «في الجانب الآخر، وقف خطيب في أحد مساجد العاصمة يتندر ساخراً من المقال. بَنى الخطيب هجومه على ما جاء في الأثر (ما يُروى عن الرسول) من وجوب قتل الضب. أما دفاع البروف فقد بناه على إثراء الضب الحياة الفطرية، إلى جانب دوره الكبير في مكافحة الحشرات الليلية خصوصاً.

الناس في تعاملهم مع الضب ألوان ومذاهب، فالبعض يأكله، والبعض لا يطيق مجرد رؤيته، وآخرون ينسجون حوله الحكايات والأساطير، منها ما هو صحيح وواقعي، ومنها ما هو قريب من أسطورة التنين. ومن أهل البادية من يؤمن أنّ الضب غالباً ما يكون مسكوناً بالجن، ويستشهد البعض في هذا السبيل بتقنيته الخاصة في الدفاع عن نفسه عند تعرضه للخطر، إذ يتخلى عن ذيله كنوع من التمويه ريثما يفر بعيداً. والرأي العلمي يقول إنّها ردة فعل عصبية تكون مختزنة وموجودة داخل الذيل، فتحدث ترددات عصبية كهربية تحرك الذيل قليلاً، ثم يتوقف بعد استهلاك الطاقة فيه. وهذه واحدة من عدة وسائل للحماية وفقاً لنوع الضب وبيئته.»

حرب أخرى تدور دون (إعلان) لوقف إطلاق الشائعات، حول إن كان أكله حرام أم حلال! والمعنِي بالأكل هنا ليس الضب الذي يشاركنا بيوتنا ويقتات على الحشرات التي تؤرق نومنا، بل ضب الصحراء الكبير الحجم، والذي يسمى السحلية شوكية الذيل، وهو حيوان بيّوض يعيش في الصحراء والبراري، شكله الخارجي يكاد يشبه التمساح أو الديناصور عندما ينتصب. يصل طول الضب إلى 85 سم عندما يكتمل نموه، وهو الذي يقال أن النبي قال عنه أنه «لا آكلهُ ولا أحرّمهُ». أما ذكر جحر الضب في الحديث الآخر «ستتبعون الكافرين حتى في ما هو قبيح ومهلك، حتى في ما لا يعقل أن يقلّد، حتى لو سلكوا جحر ضب لسلكتموه».. (ألا يحدث ذلك وأكثر منه الآن؟). وقد ذكر الجحر لشدة ضيقه ورداءته، ونتن ريحه وخباثته. بيد أنه نوع من أنواع التكيّف مع البيئة، فعلى الرغم من صعوبة المعيشة في الصحراء الحارة إلا أننا نجد الضب يتكيف بالمعيشة فيها، فنجده يستوطن السهول المنبسطة ذات التربة الصلبة حيث يحفر جحوراً متعرجة قد تمتد سطحياً إلى ثلاثة أمتار وإلى عمق مترين تحت سطح التربة. ومن الضبان ما يبدل لونه على مدار اليوم اتقاءً للحر. ويجنح الضب إلى البيات الشتوي لأنّه من الزواحف المتغيرة الحرارة.

يولع أهل البادية بهواية صيد الضبان وأكل لحومها فنجد بعضهم يبحثون عنها ويلقون المشقة عندما تتوسط الشمس في كبد السماء مستغلين معرفتهم بطباع الضب ألا وهي النسيان وعدم الهداية لمكان الجحر، حيث يضرب أهل البادية به المثل في الحيرة، فنجده لا يحفر جحره إلا عند صخرة أو شجيرة لئلا يضل طريقه، ولا يبتعد عن الجحر كثيراً، فيجد الصياد نفسه مجبراً على التحرك بسرعة حتى يصل إلى الضب قبل دخوله جحره.

ويعتبر الورل العدو التقليدي للضب، ويطلق عليه أسم مراقب الصحراء، وهوآكل للحوم، فنجده يتغذي على الثعابين والطيور والقوارض، وطبقا لشهادة البدو فإن الورل يمكنه أن يهزم عدوه الضب في ثلاث من مجموع أربع معارك من معاركهم الضارية، والتي تشبة المصادمات بين وحشين من وحوش قبل التاريخ. ويمتلك الورل أسناناً يستطيع بها تسديد عضات أكثر إيلاماً من تلك التي يحدثها الضب. ويقول البدو أن عضة الورل سامّة (مجلة بيئتنا - الهيئة العامة للبيئة - العدد 46).

إن كان (الضب.. محجوب) قد أجبر على الهجرة على أثر ذلك القرار المتهوّر، فإن ضب المنازل وضب الصحراء قد كتبت عليهما منازلة التفسير الخاطئ للأحاديث الدينية، وأهواء الصيد، حتى باتت الضبّان (الجمع) مهددة بالانقراض. وحتى (الضب المهندس) الذي تجده يسير على الحيطان ويقوم برفع رأسه وخفضه يمنة ويسرة باستمرار ،كأنه يتأكد من استقامة البناء كما يفعل مهندس الانشاءات، بات لا يقوى على ممارسة حياته الطبيعية في ظل تزايد المهددات البيئية الناجمة عن قطع الغابات وتجريف موائل الطيور آكلة اللحوم، فتهددت حياته أكثر، حتى بات حاله كما في المقولة..

. الضب يومو أسوداً متل السجم.

يدّعي البعض أنّ الدعوة للحفاظ على البيئة (خروج عن الملة). لكن، في حكايات التدخل المباشر للبشر في الأنظمة البيئية دروس وعبر، فما بال هؤلاء يتركون الفيل ليطعنوا في ظله؟

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

«الفار» يغتال أحلام الهلال..

الفريق الازرق يودع أبطال أفريقيا أمام نهضة بركان

ملخص

في ليلة حبست أنفاس الملايين من عشاق «سيد البلد»، سطر ملعب «أماهورو» بالعاصمة الرواندية يوم الاحد، فصلاً حزيناً في مسيرة الهلال القارية، حيث ودع الأزرق دوري أبطال أفريقيا من دور ربع النهائي عقب خسارة دراماتيكية أمام نهضة بركان المغربي بهدف نظيف في الوقت بدل الضائع (90+3)، لتنتهي رحلة «الحصان الأسود» بمجموع مباراتي الذهاب والإياب (2-1).

أفق جديد

دخل الهلال المباراة وعينه على خطف بطاقة التأهل بعد تعادله الإيجابي (1-1) في المغرب، وقدم الفريق تحت قيادة المدرب الروماني لورينتيو ريجيكامب أداءً تكتيكياً رفيعاً اتسم بالانضباط والقوة.

وشهدت المباراة تحولاً دراماتيكياً في الشوط الثاني، حينما نجح الهلال في هز الشباك والتقدم بالهدف الأول، إلا أن فرحة الروماني ريجيكامب ولاعبيه لم تدم طويلاً؛ إذ تدخلت تقنية الفيديو المساعد (VAR) لتلغي الهدف، وبدلاً من ذلك، احتسب الحكم ركلة جزاء للمنافس بحجة وجود تدخل عنيف من مدافع الهلال قبل لقطة الهدف.

وعلى الرغم من إهدار لاعب بركان «منير شويار» لركلة الجزاء في الدقيقة 61، إلا أن الصدمة الذهنية أثرت على سير اللقاء، وفي اللحظات التي كان الجميع يستعد فيها للجوء للأشواط الإضافية، خطف شويار نفسه هدف الفوز القاتل في الدقيقة (90+3)، معلناً تأهل بركان لمواجهة الجيش الملكي في نصف نهائي مغربي خالص.

ريجيكامب : هذه هي أحكام كرة القدم

تحدث المدير الفني لنادي الهلال، الروماني لورينتيو ريجيكامب، بنبرة مزجت بين الفخر بلاعبيه والإحباط العميق من السيناريو التحكيمي الذي رافق خروج فريقه من دوري أبطال أفريقيا، واصفاً الرحلة الزرقاء هذا العام بأنها كانت رائعة ومذهلة تخللتها مباريات كبيرة، مؤكداً أن فريقه قدم أداءً جيداً في معظم المواجهات رغم حالات الصعود والهبوط الطبيعية في كرة القدم.

وفي معرض حديثه عن الجدل الذي صاحب موقعة «أماهورو»، كشف ريجيكامب عن رؤيته الفنية للقطة التي غيرت مجرى اللقاء، حيث أكد بوضوح أنه لا يحبذ الحديث عن الحكام لأن ذلك ليس من اختصاصه، إلا أنه لا يستطيع تجاهل حقيقة أن الهلال سجل هدفاً واضحاً وشرعياً تماماً من وجهة نظره، مشدداً على أن مدافع الفريق لم يرتكب أي خطأ ضد مهاجم نهضة بركان، ومع ذلك قرر الحكم العودة واحتساب ركلة جزاء للمنافس في لحظة كان من المفترض أن يتقدم فيها الهلال بنتيجة هدف مقابل لا شيء، وهي النتيجة التي كانت ستغير شكل المباراة بالكامل.

وأبدى المدرب الروماني تأثراً واضحاً وهو يتحدث عن مرارة الخسارة في الأمتار الأخيرة، معتبراً أن استقبال الأهداف في الدقيقتين 93 و94 في مباراتي الذهاب والإياب هو أمر مؤسف للغاية ومؤلم للاعبين الذين عملوا بجدية وتفانٍ طوال الموسم، مقدماً لهم التهنئة على مجهودهم الوافر، لكنه في الوقت ذاته وجه رسالة صريحة بضرورة «النضج الكروي» والتعامل مع اللحظات الحاسمة في نهاية المباريات بشكل أفضل، وتفادي ارتكاب الأخطاء الساذجة، لأن التنافس في هذا المستوى العالي يمنح الخصوم ذوي الجودة العالية فرصة التسجيل في أي لحظة.

واختتم ريجيكامب تصريحاته بالتأكيد على أن هذه هي أحكام كرة القدم، حيث يجب أن يكون الجميع أقوى في الغد بعد انكسار اليوم، مشيراً إلى أن الفريق لا يملك ترف الوقت للحزن لكونه ملزماً بخوض مباراة أخرى بعد ثلاثة أيام فقط، مما يفرض على الطاقم الفني إدارة الموقف بعناية لمحاولة إعادة اللاعبين ذهنياً وبدنياً بعد هذه الليلة القاسية.